



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير إدارة رأس المال العامل في تحقيق السلامة المالية دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2015 - 2019)

رسالة تقدم بها:

الطالب ضياء رحيم محسن

مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد الرضا فرج بدر اوي

2021 م

1443 هـ

يقول عز من قائل في محكم كتابه الكريم:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعْنَا إِلَيْكَ أَلْسِنًا
وَلَبِزْنَا بِكُمُ الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صدق الله العلي العظيم

((سورة المجادلة: الآية 11))

الإهداء..

الى ..

روح والدي غفر الله ذنبه وأسكنه جنته..

الى ..

والدتي أطال الله في عمرها...

الى ..

أشقائي وشقيقاتي..

الى ..

عائلي .. زوجتي وأبنائي الاعزاء ..

الى ..

الأصدقاء الذي وقفوا الى جانبي لمعاضدتي وتشجيعي

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل...

شكرو تقدير

الحمد حمده كما يستحقه، وله الشكر على تمام نعمته علينا، وهو المأمول في كل ما يصيبنا من خير أو شر، والصلاة والتسليم على أفضل الخلق حبيبنا ونبينا محمد بن عبد الله، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

بعد ذلك فإني أتقدم بوافر الشكر والإمتنان الى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور (عبد الرضا فرج بدرابي)، والذي لم يألُ جهدا في متابعة عملي، ليخرج بالصورة التي بين أيديكم، ولو أنني أشعر أن الشكر قليل بحقه.

وهنا لابد من كلمة شكر بحق أساتذة كلية الإدارة والإقتصاد بشخص عميدها الأستاذ الدكتور عبد الحسين الشبلي والأستاذ معاون العميد للشؤون العلمية الأستاذ الدكتور أحمد صدام، والدكتور نعيم صباح معاون العميد للشؤون الإدارية، وأساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية بشخص الدكتور عقيل الحمد وبقية أساتذة القسم المحترمين في الدراستين الأولية والعليا.

و يشرفني أن أتقدم بالشكر والعرفان لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة رسالتي، ولملاحظاتهم القيمة، والتي لما لها دور كبير في إثراء الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ مؤيد من المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد والدكتور عبد السلام في كلية الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد.

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر والعرفان للسيدة بشرى مديرة مكتبة البنك المركزي العراقي، ولأستاذ علي عبد العزيز الموظف في البنك المركزي العراقي، اللذين ساعداني كثيرا في الحصول على البيانات التي تعضد الرسالة، ولكل من له دالة علي، سواء بنصيحة أو مساعدة للحصول على المراجع التي ساعدت في إنجاز هذه الرسالة.

والله ولي التوفيق....

المستخلص

تقوم فكرة الدراسة على تأثير إدارة رأس المال العامل في تحقيق السلامة المالية على المصارف التجارية في العراق للفترة من 2015-2019 ، خاصة بعد أن استشعر الكثير من أصحاب الإختصاص بضرورة وجود ما يشبه جرس الإنذار المبكر للتحوط أزاء المشاكل التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي.

تنطلق الفكرة الأساسية لمشكلة الدراسة حول وجود مشاكل قد ينتج عنها إنخفاض في معدلات الربحية والذي ينعكس سلباً أو إيجاباً على معدل العائد للسهم، وهو الأمر الذي ينعكس على أداء المصرف بمجمله، بالتالي فإن الدراسة تعمل على دراسة مدى تأثير إدارة رأس المال العامل على هذه المؤشرات، من خلال طرح فرضيتين أساسيتين، الأولى (لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية)، وهذه الفرضية تتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية، الفرضية الثانية (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية) وهذه الفرضية أيضاً يتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية، والهدف من هذا هو معرفة طبيعة العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل ومؤشرات السلامة المالية التي إعتمدها البنك المركزي العراقي.

تكونت العينة من 15مصرفاً تجارياً جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم إعتداد نموذج الإنحدار المتعدد في التحليل الإحصائي، الذي يستخدم أسلوب الدمج بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (Panel data) ومن خلال الإختبار لثلاثة نماذج تمثلت في نموذج الإنحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model ونموذج التأثيرات العشوائية

Random Effects Model (REM) تم التوصل الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو

النموذج الأكثر ملائمة.

يستنتج الباحث أن رأس المال العامل ليس له علاقة إرتباط مع (جودة الموجودات، نسبة التوظيف، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الإحتياطي القانوني، العائد على الإستثمار، العائد على حقوق المساهمين، معدل دوران السهم) بسبب كون رأس المال العامل في الغالب يتكون من التمويل قصير الآجل والموجودات قصيرة الآجل، أضف الى ذلك أن المصارف تعتمد على مبدأ الأمان للمحافظة على موقفها المالي تجاه زبائنهم في حال المطالبة بسحب أرصدهم النقدية، لذلك نجد أن المتغير المستقل تكون علاقته واضحة على كفاية رأس المال والتي تتجاوز الحدود التي يضعها البنك المركزي العراقي، أما ما يتعلق بالعائد على السهم فهو في الغالب بسبب دخول المصارف كمشتري للدولار في نافذة العملة الأجنبية، والتي ساهمت في زيادة أرباح المصارف.

الكلمات المفتاحية: رأس المال العامل، إدارة رأس المال العامل، مؤشرات السلامة

المالية، المصارف التجارية العراقية

الفهرست

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ت	المستخلص
ج	قائمة المحتويات
خ	قائمة الجداول
د	قائمة الأشكال
3-1	المقدمة
18-4	الفصل الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة
7-4	المبحث الأول: منهجية الدراسة
4	أولاً: مشكلة الدراسة
4	ثانياً: أهمية الدراسة
5	ثالثاً: هدف الدراسة
5	رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة
5	خامساً: فرضيات الدراسة
6	سادساً: المنهج العلمي المعتمد
6	سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة
7	ثامناً: أدوات جمع البيانات
7	تاسعاً: حدود الدراسة
15-8	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
8	أولاً: الدراسات العراقية
13	ثانياً: الدراسات الأجنبية
18	ثالثاً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة
18	رابعاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
الصفحة	الموضوع

48 - 19	الفصل الثاني: الإطار النظري
19	المقدمة
33 - 20	المبحث الأول: إدارة رأس المال العامل
20	أولاً: مفهوم رأس المال العامل
22	ثانياً: مفهوم إدارة رأس المال العامل
26	ثالثاً: سياسات رأس المال العامل
27	رابعاً: أنواع دورة رأس المال العامل
28	خامساً: إحتياجات رأس المال العامل
28	سادساً: دورة رأس المال العامل
29	سابعاً: الحجم المناسب لمكونات الإستثمار في رأس المال العامل
30	ثامناً: العوامل المؤثرة في تحديد مكونات الإستثمار في رأس المال العامل
31	تاسعاً: عوامل تؤثر في حجم الإستثمار في رأس المال العامل
32	عاشراً: تكلفة الإستثمار في رأس المال العامل
33	حادي عشر: سياسات إدارة رأس المال العامل
48 - 34	المبحث الثاني: المؤشرات المالية
34	تمهيد
34	أولاً: نبذة عن تقرير الإستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي
35	ثانياً: تاريخ مؤشرات السلامة المالية
36	ثالثاً: مفهوم السلامة المالية FSI
38	رابعاً: أهمية مؤشرات السلامة المالية
39	خامساً: مؤشرات السلامة المالية
43	سادساً: علاقة رأس المال العامل بمؤشرات السلامة المالية
43	سابعاً: أهمية رأس المال العامل للمؤشرات المالية
43	ثامناً: قانون السيولة في المصارف التجارية العراقية
44	تاسعاً: إستخدامات مؤشرات السلامة المالية

98 - 49	الفصل الثالث: الإطار العملي
	المبحث الأول: واقع عمل المصارف العراقية والمؤشرات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي
49	أولاً: واقع المصارف العراقية
52	ثانياً: نبذة عن المصارف عينة البحث
54	ثالثاً: مؤشرات السلامة المالية في العراق
56	رابعاً: تحليل متغيرات الدراسة
60	المبحث الثاني: إختبار وتحليل فرضيات الدراسة
الصفحة	الموضوع
102 .99	الفصل الرابع: الإستنتاجات والتوصيات
99	الإستنتاجات
101	التوصيات
120 .103	قائمة المراجع والمصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يبين أوجه المقارنة بين السياسة الإحترازية الكلية والجزئية	39
2	رأس مال المصارف عينة الدراسة	49
3	جدول يوضح عينة الدراسة وحجمها قياساً بمجموع المصارف العاملة	50
4	جدول يوضح المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة	51
5	معاملات ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة	61
6	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y1	65
7	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y2	68
8	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y3	71
9	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y4	74
10	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y5	77
11	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y6	80
12	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y7	83

13	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y8	86
14	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y9	89
15	نتائج تقدير أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد Y10	92
16	جدول المفاضلة بين نموذج PEM و نموذج FEM	96
17	جدول يبين النموذج الأفضل من خلال اختبار Housman	97
18	جدول يبين رأس المال العامل للمصارف عينة الدراسة	121
19	جدول يبين كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة	121
20	جدول يبين نسبة الموجودات السائلة للمصارف عينة الدراسة	122
21	جدول يبين نسبة التوظيف للمصارف عينة الدراسة	122
22	جدول يبين الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة	123
23	جدول يبين نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة	123
24	جدول يبين العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة	124
25	جدول يبين العائد على حقوق المساهمين للمصارف عينة الدراسة	125
26	جدول يبين العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة	126
27	جدول يبين معدل العائد على السهم للمصارف عينة الدراسة	126
28	جدول يبين نسبة دوران السهم للمصارف عينة الدراسة	127

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	شكل المخطط الفرضي للدراسة	5
2	يبين الحاجة الى المال واستخداماته	29
3	شكل يبين رأس المال العامل للمصارف عينة الدراسة	128
4	شكل يبين كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة	129
5	شكل يبين الموجودات السائلة للمصارف عينة الدراسة	130
6	شكل يبين التوظيف للمصارف عينة الدراسة	131
7	شكل يبين الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة	132
8	شكل يبين الاحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة	133
9	شكل يبين العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة	134
10	شكل يبين العائد على حقوق المساهمين للمصارف عينة الدراسة	135
11	شكل يبين العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة	136

137	شكل يبين معدل العائد على السهم للمصارف عينة الدراسة	12
138	شكل يبين دوران السهم للمصارف عينة الدراسة	13

المقدمة

يعد القطاع المصرفي أحد مقومات نجاح أي إقتصاد في العالم كونه يقوم بتوفير الأموال اللازمة لتشغيل القطاعات الأخرى، أضف الى ذلك فهو يقوم بمنح الأفراد الفرصة في الحصول على عوائد مالية نتيجة استثمار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم تعمل في القطاعات الإقتصادية بما يدر عليهم عوائد مالية.

ومع نشاطها الرئيسي المتمثل في التمويل نجد أن هذه المصارف لا تزال بحاجة الى مزيد من التحرر من تعليمات البنك المركزي العراقي خاصة فيما يتعلق بالدخول في شراكات تستطيع من خلالها تنمية الكثير من القطاعات الإقتصادية التي لا تستطيع منافسة السلع التي تنتجها لأن المنتج المستورد أفضل نوعية وأرخص بالنسبة للسعر، حتى مع وجود قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون البنك المركزي العراقي لسنة (56) لسنة 2004 وقانون الإستثمار رقم (13) لسنة 2006 والذي أعطى للمصارف التجارية فرصة كبيرة للنهوض بواقع القطاع المصرفي، لكن الحاجة لا تزال قائمة الى مزيد من التحرر من تعليمات البنك المركزي العراقي.

تعالج الدراسة موضوع تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات السلامة المالية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، والذي ينقسم الى قسمين الأول هو رأس المال العامل الدائم والمتمثل بالحد الأدنى من الأصول المتداولة إذ يفترض أن يقوم المصرف بالإحتفاظ بهذه الأصول بصورة دائمة من أجل إستمرار النشاط التشغيلي للمصرف، كما يتم تمويل هذا النوع من الأصول عن طريق التمويل طويل الأجل، القسم الثاني هو رأس المال العامل المتغير

ويتمثل بالأصول المتداولة التي قد يحتاج لها المصرف لمقابلة المتطلبات التي تظهر في أوقات غير محددة، ويتم تمويل هذا النوع من الأصول عن طريق التمويل قصير الأجل.

هدفت الدراسة التطبيقية الى إختبار وجود علاقة لرأس المال العامل على مؤشرات السلامة المالية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي على القطاع المصرفي الخاص، بالإضافة الى إختبار أثر رأس المال العامل على تلك المؤشرات، ولذلك إعتمدنا هنا على خطوتين، تمثلت الخطوة الأولى بتوضيح مجتمع البحث والعينة التي تم إستخدامها، ومصادر البيانات ونموذج المتغيرات الخاصة بالبحث، بالإضافة الى الأسلوب الإحصائي الذي تم إستخدامه في إستخلاص نتائج البحث، حيث عينة الدراسة مجتمع البحث في المصارف التجارية الخاصة والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم أخذ عينة من هذه المصارف إستناداً الى تكامل هذه البيانات مع سنوات الدراسة، وتم الإعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية، بالإضافة الى البيانات التي تم أخذها من المصارف عينة الدراسة.

تحاول الدراسة لاحقاً توضيح العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وأثره على كفاية رأس المال وجودة الأصول ونسب التوظيف والرصيد النقدي والإحتياطي القانوني والعائد على الإستثمار والعائد حقوق المساهمين والعائد على الودائع والعائد على السهم ومعدل دوران السهم على مجموعة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتقسيم الدراسة الى أربعة فصول في ثمانية مباحث، الفصل الأول منه مبحثين الأول تناول منهجية الدراسة، والمبحث الثاني تناول بعض الدراسات العربية والأجنبية، الفصل الثاني الإطار النظري ضم ثلاث مباحث تتحدث عن إدارة رأس المال العامل والمؤشرات المالية بالإضافة الى البنوك المركزية والمصارف التجارية، بالإننتقال الى الفصل الثالث نجد أنه يضم الإطار العملي للدراسة يتحدث في مبحثين عن واقع المصارف العراقية

وعلاقتها بالبنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقية، وتحليل متغيرات الدراسة وأخيرا
إختبار وتحليل نتائج الفرضيات، نصل الى الفصل الرابع والذي يتناول في مبحثين أهم
الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها الباحث.

الفصل الأول

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تحتاج عملية إدارة رأس المال العامل معرفة كيف تقوم المصارف التجارية بإدارة موجوداتها المتداولة، بما يحقق متطلبات مواجهة المطالبات المتداولة، لأن ارتفاع رأس المال العامل يمثل ارتفاع السيولة في المصارف التجارية، لكن في المقابل تنخفض ربحية المصارف، الأمر الذي يؤثر على عائد السهم وحقوق المساهمين، في حين أن انخفاض رأس المال العامل يعبر عن انخفاض السيولة للمصارف التجارية، لكنه لربما يشير الى أن ربحية المصارف عالية، أضف الى ذلك فإن هناك مؤشرات يجب أن لا تغيب عن بال المصارف التجارية، خاصة تلك المتعلقة بنسب الإستثمار في رأس المال العامل (قصير الأجل) ومؤشرات الحساسية لمخاطر السوق ونسبة كفاية رأس المال، وبقية المؤشرات التي إعتدها صندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي، والتي طالب فيها المصارف التجارية بالإعتماد عليها بالكشف عن البيانات السنوية للمصارف التجارية. ومشكلة الدراسة يمكن تصويرها بالتساؤلات التالية:

1. ما هو دور رأس المال العامل في تعزيز السلامة المالية
2. أي نوع من أنواع رأس المال العامل لها أثر أكبر في السلامة المالية
3. هل بالإمكان تحديد أي المؤشرات تأثراً برأس المال العامل
4. ما هو دور رأس المال العام في الموائمة بين أهداف المصرف الرئيسية (الربحية والسيولة والأمان)

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول دراسة الكيفية التي تقوم فيها المصارف التجارية في إدارة رأس المال العامل، للحصول على النتائج التي تساعد في الموائمة ما بين رأس المال العامل والمؤشرات المالية الموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي لضمان السلامة المالية والمحافظة على حقوق المودعين والأطراف المتعاملة مع المصارف، وهذا الموضوع يحظى بإهتمام واسع على الصعيد الأكاديمي ومن قبل الزبائن والمستثمرين والبنك

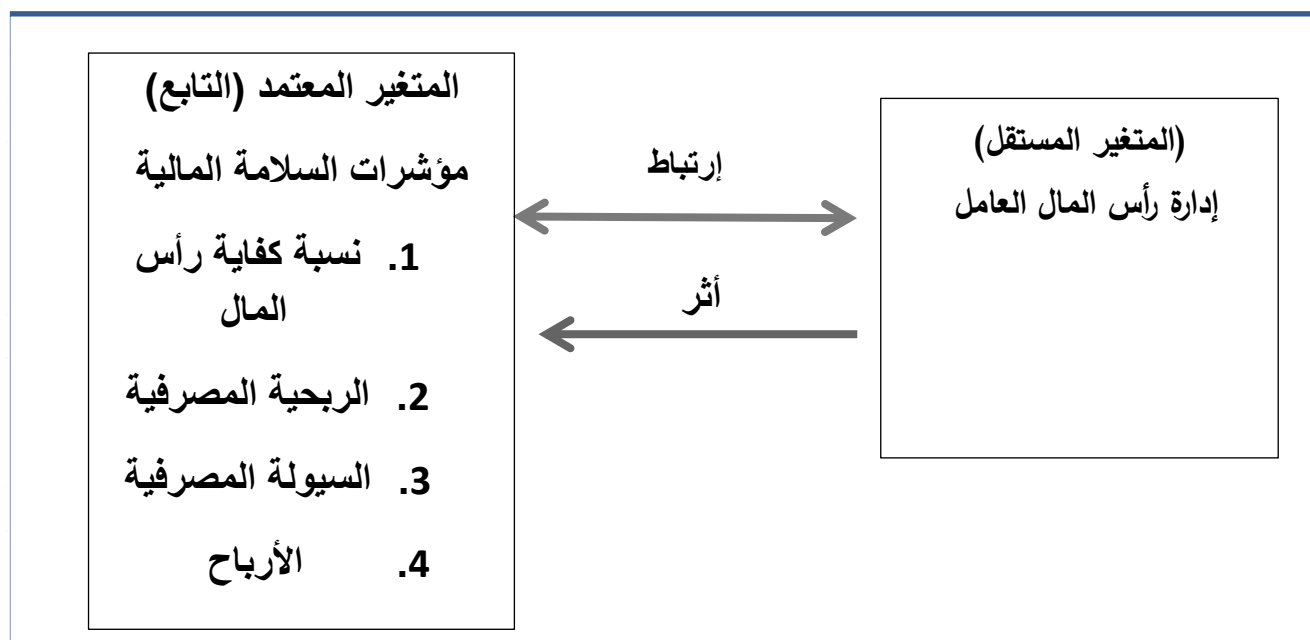
المركزي والحكومة الى غير ذلك، وتساهم هذه الدراسة في زيادة معرفة ودراية المدراء الماليين على وجه الخصوص وإدارة المصارف بموضوع إدارة رأس المال العامل والسلامة المالية لتعزيز الموقع التنافسي للمصارف في السوق والأهداف المتواخاة وذلك لأهمية هذا الموضوع والذي يحظى بإهتمام واسع لدى القطاعات الأخرى، بالإضافة الى ذلك فهو محاولة لزيادة معرفة المدراء الماليين بمفهوم إدارة رأس المال العامل، وماذا يمكن فعله لزيادة قدرة المصارف على تعزيز موقعها التنافسي في السوق، وتحقيق الأهداف المتوخاة.

ثالثا: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى إبراز:

1. دور إدارة رأس المال العامل في المصارف التجارية ومؤشرات السلامة
2. تأثير تطبيق هذه المؤشرات على نشاط المصارف الخاصة عينة الدراسة.
3. أهم المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الخاصة في تنفيذ هذه المؤشرات.

رابعا: المخطط الفرضي للدراسة



الشكل (1) من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر العلمية

خامسا: فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة الى فرضيتين أساسيتين، الأولى ((لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية)).

وتتفرع هذه الفرضية الى عدد من الفرضيات هي:

1. عدم وجود علاقة إرتباط بين إدارة رأس المال العامل وكفاية رأس المال.
2. عدم وجود علاقة إرتباط بين إدارة رأس المال العامل والربحية المصرفية.
3. عدم وجود علاقة إرتباط بين إدارة رأس المال العامل والسيولة المصرفية.
4. عدم وجود علاقة إرتباط بين إدارة رأس المال العامل والإيرادات المتحققة من قبل المصرف.

الفرضية الثانية ((لا توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية))

تتفرع هذه الفرضية الى عدد من الفرضيات هي:

1. عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل وكفاية رأس المال،
2. عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل والربحية المصرفية.
3. عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل والسيولة المصرفية.
4. عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل والإيرادات المتحققة من قبل المصرف.

سادسا: المنهج العلمي المعتمد:

لغرض الوصول الى الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، تم الإستناد الى منهجين هما:
الأول: المنهج الوصفي: من خلال مراجعة الكتب والدراسات والدوريات والأنترنت،
بالإضافة الى إعتماد الأسلوب الإحصائي لمعالجة البيانات وإستخراج النتائج.

الثاني: المنهج التحليلي: بإعتماد التقارير المالية السنوية الصادرة عن المصارف
عينة البحث والتي سبق وأن صادق عليها سوق العراق للأوراق المالية.

سابعا: مجتمع وعينة الدراسة:

هناك 40 مصرفاً تجارياً يعمل في السوق المصرفي في العراق عند إعداد هذه الدراسة
(عدا المصارف الحكومية والمصارف الإسلامية والمصارف الأجنبية) المسجلة في سوق العراق
للأوراق المالية، تم إختيار عينة منها بعدد 15 مصرفاً، تمثل 37,5% من مجموع المصارف
التجارية في العراق، بعد مراجعة بيانات جميع هذه المصارف وإستبعاد المصارف التي كانت
بياناتها غير مكتملة.

تم الإعتماد على البيانات التي يصدرها البنك المركزي العراقي (قسم الإستقرار النقدي، قسم الإحصاء، الصيرفة المركزية، مكتبة البنك المركزي) بالإضافة الى إستخدام بيانات سوق العراق للأوراق المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني، بالإضافة الى البيانات التي تصدرها المصارف التجارية عينة البحث.

ثامنا: أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية:

تم الإعتماد في الجانب النظري على مجموعة من المصادر العلمية التي أتيحت للباحث من الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والأطاريح التي تناقش الموضوع، بالإضافة الى شبكة الأنترنت، وفي الجانب التطبيقي اعتمد الباحث على التقارير السنوية والنشرات التي يصدرها البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية www.isc.gov.iq ، إضافة الى التقارير السنوية التي تصدرها المصارف عينة البحث. في الجانب التحليلي والإحصائي تم الأخذ ببرنامج (SPSS) لتحليل البيانات وإستخلاص النتائج والتعليق عليها.

تاسعا: الحدود الزمانية والمكانية:

1. الحدود المكانية: يشمل مجتمع البحث المصارف الخاصة العاملة في العراق 15 مصرفاً من مجموع المصارف العاملة والتي يبلغ عددها 78 مصرف (وتشمل 7 مصارف حكومية ومصارف أجنبية تجارية وإسلامية والمصارف التجارية الخاصة) وتمثل نسبة 19.23% من مجموع المصارف مجتمعة.
2. الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من عام 2015 لغاية 2019.

الفصل الأول المبحث الثاني

الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لعدد من الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنكليزية لبعض المؤشرات المستخدمة في إدارة رأس المال العامل وقياس السلامة المالية في القطاع المصرفي ، في محاولة لمعرفة ما قام به الباحثون وما تم إستخدامه من مؤشرات مالية لتشكل تراكماً معرفياً إستفاد منها الباحث لتواصل السلسلة العلمية وتقديم هذه الدراسة.

أولاً: الدراسات العراقية

1: دراسة القزاز 2011

عنوان الدراسة	تقويم الأداء للمصارف باستخدام النسب المالية للبيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (1006): بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة.
هدف الدراسة	تسليط الضوء على مقومات تقويم الأداء وأهميته.
أهم الإستنتاجات	1. قصور الإطار القانوني الملزم لإجراء عملية تقويم الأداء وبشكل دوري. 2. عدم شمول المصارف الحكومية بعمليات التقويم والتصنيف الائتماني من قبل البنك المركزي العراقي لإعطاء المصارف تصنيفاً ائتمانياً وتقييم لعناصر الأداء من كفاية رأس المال ونوعية الموجودات والسيولة والربحية. 3. وجود بعض المعايير والمؤشرات التي يتضمنها بيان التدقيق الدولي رقم 1006 وتميز بها التي من المقترح استخدامها في تقويم الأداء.
أهم التوصيات	1. من أجل ضمان مستوى الأداء المقبول للمصارف يجب أن تجرى دراسة تقويم الأداء على مددة دورية مقارنة وليس متباعدة مما يساعد على خلق جو من التحفيز لإدارة المصارف على الالتزام بالأنظمة والتعليمات والقوانين المنظمة لعملها والسعي نحو تقديم أفضل الخدمات المتطورة لزيائنها. 2. ضرورة شمول المصارف الحكومية (شركات عامة) بعمليات التقويم والتصنيف الائتماني التي تقوم بها دوائر البنك المركزي العراقي من أجل إعطاءها تصنيفاً ائتمانياً وتقييم مدى قوة مركزها المالي وحسن أداء الإدارة فيها.

2: دراسة الزبيدي 2015

المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية واثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق	عنوان الدراسة
1. معرفة قدرة المعايير الرقابية للبنك المركزي العراقي وإعطاء صورة متكاملة عن التزام المصارف التجارية الخاصة بها، ومدى تجاوز هذه النسب المحددة لهذه المعايير وما هي الأسباب الموضوعية والفنية لهذا التجاوز. 2. تقييم المؤشرات والمعايير الدولية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب مذكرة التعاون بين العراق وهذه المؤسسات والتي عقدت عام 2006، وتقييم إجراءات الرقابة والإشراف المصرفي المتبعة من المصارف التجارية العراقية.	هدف الدراسة
1. حدد البنك المركزي نسبة 12% حداً أدنى لكفاية رأس المال مرجحة بالمخاطر علمًا أن هذه النسبة محددة وفق معيار بازل 8% والسبب وجود درجة عالية من المخاطر في النظام المصرفي في العراق. 2. بلغت نسبة مساهمة المصارف التجارية الخاصة في إجمالي رأس مال القطاع المصرفي ككل 78% وهي تعد نسبة جيدة وعالية حيث تمثل أهمية كبيرة للقطاع المصرفي الخاص ومدى قدرة المصارف التجارية الخاصة في مواجهة الأزمات الاقتصادية. 3. إن حجم الودائع لدى المصارف التجارية الخاصة يمثل نسبة 24% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. 4. تدني نسبة الكثافة المصرفية حيث بلغت فرعاً واحداً لكل 40000 نسمة وهي نسبة متواضعة مقارنة بدول العالم المتقدم والبالغة 10000 نسمة للفرع الواحد. 5. نسبة السيولة في المصارف الخاصة في العراق بلغت 56% وتعد متجاوزة للنسب المحددة من البنك المركزي العراقي حيث حددها 30% وهذا دليل على أن المصارف متحفظة في منح الائتمانات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد. 6. ربحية المصارف مرتفعة مقارنة بنسبة الربحية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة 0,5% حيث بلغ متوسط النسبة للأعوام (2007-2012)، 2,5% ويعكس أن زيادة الربحية هي السبب في نجاح القطاع المصرفي واستقراره.	أهم الإستنتاجات

أهم التوصيات	1. إلزام المصارف العراقية بالالتزام بقوانين البنك المركزي للرقابة والاشراف على المصارف الخاصة وذلك لتوفير الحماية وتجنب المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي عمومًا. 2. على البنك المركزي مواكبة التطورات والقرارات التي تصدر من اللجان المالية والدولية بهدف ترسيخ وتعزيز مؤشرات الرقابة والاشراف المصرفي في العراق بما يتلائم مع حجم التحديات المصرفية وخصوصًا في ظل العولمة المصرفية.
--------------	---

3: دراسة راضي 2018

عنوان الدراسة	إدارة رأس المال العامل في تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية
هدف الدراسة	بيان دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية
أهم الإستنتاجات	1. عندما يكون هناك ضعف في إدارة رأس المال العامل، نلاحظ مسألتين مهمتين، الأولى تتعلق فيما إذا كان المصرف يحتفظ بكمية قليلة من عناصر رأس المال العامل قد يعرضه الى احتمالات العسر المالي، أما في حالة الإحتفاظ بأكبر كمية من عناصر رأس المال العامل، سينتج عنه ضياع فرص تحقيق عوائد أكبر. 2. إن السيولة والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان، فالتعارض ينتج عن تحقيق هدف على حساب الهدف الآخر، أما التلازم فيكون عن طريق سياسات الإستثمار والتمويل في عناصر رأس المال من خلال إتباع سياسة إستثمارية معتدلة.
أهم التوصيات	1. التركيز على إدارة رأس المال العامل في المصارف بإعتباره موضوعا حيويا لما له من دور كبير في توفير السيولة. 2. على المصارف الإحتفاظ برأس المال العامل بصورة متوازنة لتعزيز مركزها التنافسي.

3: دراسة مازن داود سلمان/ عمر هاشم محمد، حكيم حمود فليح 2021

عنوان الدراسة	مؤشرات السلامة المالية في ظل الأزمات المالية وأثرها في التمويل المصرفي/ دراسة تطبيقية في المصارف العراقية
---------------	---

هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى استعراض أهم المؤشرات المالية التي يطبقها البنك المركزي العراقي
اهم الاستنتاجات	أ. ان البنك المركزي العراقي ملتزم بالمعايير الدولية بما ينتج عنه قيام المصارف العراقية بتطوير أساليبها المصرفية امتابعة التطورات المصرفية والمعايير الدولية. ب. أن كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة أعلى منها في المصارف الحكومية، حتى مع أن المصارف الحكومية كانت قد حققت مستويات عالية ومقبولة نسبيا تجاوزت 12%
اهم التوصيات	ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتطبيق المصارف التجارية للمعايير الدولية التي يقوم بطرحها على المصارف التجارية

4: م.م هيشوو غفور اورحمان، م. هه ردى آزاد عمر، د. هه ريم احمد عبد الله/ 2021

عنوان الدراسة	أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المصرفي/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى: 1. دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي للمصارف المسجلة في العراق 2. تحسين مستوى الأداء المالي من خلال تحليل دورة رأس المال العامل
أهم الاستنتاجات	1. إفتقار عملية تقييم الأداء المالي في المصارف الى وجود مؤشرات موضوعية مثل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، كونهما ركيزتان في عملية تقييم الأداء المالي. 2. مساهمة استخدام النماذج والعلاقات الإحصائية في تحديد مسار علمي موضوعي للبحث في العلاقة ما بين المتغيرات التي كانت سبب في الوصول الى نتائج واقعية. 3. استخدام أساليب إحصائية ملائمة سهل من تحديد كفاءة رأس المال العامل وبيان أثر ذلك على مستوى الأداء المالي
أهم التوصيات	1. على المؤسسات المصرفية اهتمام بعملية تقييم الأداء المالي، عن طريق استخدام أساليب كفوءة تتعلق بإدارة رأس المال العامل

لغرض النهوض بالواقع المصرفي
2. إتباع عملية تقييم أداء تتركز على تحليل المؤشرات المالية
المستمدة من إدارة رأس المال العامل.

5: دراسة عذراء شهيد كاظم/ 2021

عنوان الدراسة	قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية/ دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2005-2019)
هدف الدراسة	هدف الدراسة تقويم العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية لأهميتها في تحقيق الاستقرار وتقويم السلامة المالية للنظام المصرفي من خلال اعتماد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للدراسة
أهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى أن لمؤشرات السلامة المالية: أ. دور أساسي في تحليل وتقييم القطاع المصرفي ب. تحديد قوة ومتانة المركز المالي للمصرف أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة بين نسبة الموجودات السائلة ومؤشرات الربحية، وهذا يعني انه كلما ارتفعت الموجودات السائلة أدى الى ارتفاع ربحية المصرف.
أهم التوصيات	1. ضرورة اهتمام المصارف بالسيولة النقدية وتوظيف الوفرة المالية بالشكل

	الذي يساعد على مواجهة هذه السحوبات التي تتعرض لها المصارف فضلاً عن استثمارها في منح القروض الائتمانية وما يترتب عليها فوائد مصرفية	
--	--	--

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1: Oluoch 2014

عنوان الدراسة	تقييم تأثير ممارسات إدارة رأس المال العامل على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في منطقة الأعمال المركزية إلدوريت Assessing the impact of working capital management practices on the performance of small and medium-sized companies located in the Eldoret Central Business District
هدف الدراسة	1. تقييم تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة 2. تحليل تأثير ممارسات إدارة النقد على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة ، لتحديد تأثير ممارسات إدارة الائتمان التجاري على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة 3. تقييم تأثير ممارسات إدارة المخزون على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة
أهم الاستنتاجات	وجود علاقة موجبة بين تأثير النقد ($r = .126$ ، $p < 0.01$) ، الائتمان التجاري ($r = .281$ ، $p < 0.01$) والمخزون ($r = .729$ ، $P < 0.01$) إدارات على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة
أهم التوصيات	1. ضرورة حضور الندوات التدريبية حول مراقبة المخزون من قبل مديري هذه الشركات. 2. يلزم إجراء مزيد من الدراسات لتحديد ما إذا كانت نتائج هذا البحث هي الحال في مناطق أخرى من مدينة إلدوريت وأجزاء أخرى من البلاد.

2: Mengesha 2014

عنوان الدراسة	تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء الشركات باستخدام البيانات المالية المدققة لعينة من 11 شركة خاصة محدودة لتصنيع المعادن في أديس أبابا The impact of working capital management on corporate performance using audited financial statements of a sample of 11 metallurgical private limited companies in Addis Ababa
هدف الدراسة	1. تحديد رأس المال العامل من خلال فترة التحويل النقدي 2. فترة الذمم المدينة وفترة تحويل المخزون 3. فترة الذمم الدائنة تستخدم كمتغيرات رأس المال العامل المستقلة.
أهم الإستنتاجات	1. أن فترات الذمم المدينة الطويلة والاحتفاظ بالمخزون مرتبطة بربحية أقل. 2. هناك علاقة سلبية كبيرة بين دورة التحويل النقدي ومقاييس الربحية للشركات التي شملتها العينة. 3. لم تتم ملاحظة أي علاقة كبيرة بين دورة التحويل النقدي وفترة الحسابات المدينة وفترة تحويل المخزون وفترة الحساب المستحق الدفع مع العائد على رأس المال الاستثماري.
أهم التوصيات	أن دورة التحويل النقدي لها علاقة سلبية كبيرة مع العائد على الأصول

3: Candeias 2015

عنوان الدراسة	العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات في الشرق الأوسط وأوروبا The relationship between working capital management and corporate profitability in the Middle East and Europe
هدف الدراسة	الهدف من هذا البحث هو اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل في شكل قياسات دورة التحويل النقدي على ربحية الشركات في الشرق الأوسط وأوروبا
أهم الإستنتاجات	عدم وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قياسات دورة التحويل النقدي وربحية الشركات المقاسة كعائد على الأصول. علاوة على ذلك
أهم التوصيات	يجب على المديرين استخدام أدوات واستراتيجيات أخرى لتحسين ربحية شركاتهم بدلاً من إدارة رأس المال العامل بكفاءة.

4: Pooman Gautam Shamah1 & Ms. Risham Preet Kaur 2016

إدارة رأس المال العامل وتأثيرها على الربحية والسيولة	عنوان الدراسة
Working capital management and its impact on profitability and liquidity	
الغرض من هذه الدراسة هو تطوير البحث حول العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية من خلال التحقيق في كيفية تأثرها بخصائص الشركة المختلفة.	هدف الدراسة
1. هناك علاقة إيجابية بين دورة التحويل النقدي والربحية، تتعارض مع البحث السابق. 2. أشارت النتائج القوية إلى أن الشركات الصغيرة تحقق أرباحاً أعلى ، بغض النظر عن مستوى دورة التحويل النقدي. 3. لم يتم العثور على اختلاف في الحساسية للتغيرات في استراتيجيات إدارة رأس المال العامل. كان هذا صحيحاً أيضاً بالنسبة للشركات غير المدرجة ، على الرغم من أنها كانت أداؤها أسوأ من الشركات المدرجة وفقاً للنظرية المقدمة.	أهم الإستنتاجات
ضرورة الإنتباه الى المتغيرات التي تؤثر على نتائج الأعمال	أهم التوصيات

5: Sadeghi 2016

دور إدارة رأس المال العامل في تحديد ربحية الشركات المقبولة في بورصة طهران	عنوان الدراسة
The role of working capital management in determining the profitability of companies accepted on the Tehran Stock Exchange	
1. دراسة دور إدارة رأس المال العامل في تحديد ربحية الشركات المقبولة في بورصة طهران. 2. دور إدارة رأس المال العامل دوراً أساسياً في الأداء اليومي للوحدات التجارية. لذلك تعد إدارة رأس المال العامل عنصراً مالياً مهماً للشركة بحيث يكون لها تأثير مباشر على أنشطة الشركة وأدائها.	هدف الدراسة
1. وجود علاقة مهمة بين فترة دوران المخزون و الربحية 2. هناك علاقة مهمة بين فترة استلام حسابات القبض و الربحية	أهم الإستنتاجات
العمل على الإهتمام بصورة أكبر في إدارة رأس المال العامل لغرض زيادة الربحية	أهم التوصيات

6: Ketema 2018

عنوان الدراسة	تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء الشركات The impact of working capital management on corporate performance
هدف الدراسة	كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الطباعة الكبيرة لدافعي الضرائب. درست هذه الدراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء الشركة باستخدام البيانات المالية لشركات طباعة دافعي الضرائب الكبيرة في أديس أبابا ، إثيوبيا من الفترة من 2011 إلى 2015
أهم الإستنتاجات	1. الفترة بين فترة تحويل المخزون وفترة تحصيل الحساب والنسبة الحالية لها وجود علاقة سلبية معنوية بالربحية. 2. هناك علاقة معنوية موجبة بين دورة التحيل النقدي والربحية. 3. هناك علاقة سلبية بين حجم الشركة والربحية
أهم التوصيات	العمل على تحسين إدارة عنصر رأس المال على المستوى الأفضل

7: Ali 2018

عنوان الدراسة	تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء البنوك The effect of working capital management on the performance of banks
هدف الدراسة	دراسة تأثير WCM وعناصرها والمتمثلة في: 1. فترة تحصيل المقرضين (BCP) (Borrowers Collection Period) 2. فترة سداد الدائنين (CPP) Payment Period 3. دورة التحويل النقدي للبنك (BCCC) Bank Cash Conversion Cycle على ربحية البنوك البريطانية التي يتم قياسها، من خلال العائد على الأصول Return Of Assets (ROA) وصافي هامش الفائدة Net Interest Margin (NIM)
أهم الإستنتاجات	قدرة البنوك على زيادة ربحيتها من خلال إدارة فعالة لرأس المال العامل
أهم التوصيات	1. على مدراء البنوك التجارية أن يتخذوا إدارة رأس المال العامل، كمهمة أساسية يجب إدارتها بفعالية.

- | | |
|--|--|
| <p>2. يجب على البنوك الإحتفاظ بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال والتوازن ما بين الربحية والسيولة.</p> <p>3. يمكن أن يؤدي الإحتفاظ بالأصول السائلة، الى تعزيز إدارة رأس المال العامل بكفاءة، بما يؤدي الى زيادة الأرباح</p> | |
|--|--|

ثالثا: مجالات الإستفادة من الدراسات السابقة:

لا يخفى على الجميع أن الإطلاع على الدراسات السابقة يساعد الباحث كثيرا في التعرف على كيفية توجيه بحثه لما فيه الفائدة المتوخاة من دراسته، خاصة فيما يتعلق بمساره بإتجاه التراكم المعرفي والإستفادة من معطيات جهود سابقة لتشكل إضاءة تساعد الباحث في تزويده بأدوات ودلالات مفيدة لإنجاز دراسته، لذا فإننا يمكن إجمال ما تم الإستفادة من هذه الدراسات بالآتي:

1. الإستفادة من المنشور في الأدبيات المتخصصة للإستفادة منه في كتابة الإطار النظري.

2. الإستفادة من المؤشرات المالية التي إستخدمها الباحثون في دراساتهم، لتحديد ما يمكن توظيفه منها ليقدم توجهات هذه الدراسة.

3. تحديد البرامج والأساليب الإحصائية الأكثر فائدة لهذه الدراسة.

4. جعل هذه الدراسة حلقة مضافة ضمن إطار سلسلة البحث في المؤشرات المختارة لتكون الإنطلاق من حيث انتهى من سبقه من الباحثين، من خلال الإطلاع على النتائج والإستنتاجات والتوصيات التي خرج بها أولئك الباحثون، للإستفادة منها في إتمام البحث على أتم وجه.

رابعا: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1. إختلاف من حيث عينة الدراسة

2. إختلاف في الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة الحالية

3. إختلاف في آلية عرض الجانب النظري

4. إختلاف في تناول المؤشرات المالية، حيث نجد أن الدراسات السابقة كانت تقتصر على تناول في الغالب مؤشرين لا غير.

الفصل الثاني

المبحث الأول

إدارة رأس المال العامل

مقدمة

تعتمد إدارة رأس المال العامل على مجموعة من القرارات الإدارية التي تتعلق بمستويات الإستثمار التي تستهدفها إدارة المصرف في الموجودات المتداولة وكيف يمكن تمويل هذه الإستثمارات، بالإضافة أنه يعتمد على إدارة نسب مكوناته المختلفة، وهذا أمر ضروري لأغراض تأمين السلامة المالية للمصارف التجارية (مسودة وخشان، 2016: 190)، فعندما تريد الإدارة المالية للمصرف تخفيض رصيد الحسابات المدينة تتبع أسلوب تحصيل الديون الضاغط على المدينين، بالإضافة الى تقييد نسب الإئتمان الممنوحة الى العملاء، بالتالي فإن هذا الأمر ينتج عنه زيادة حجم التدفقات النقدية، لكن من جانب آخر سيؤدي إتباع هذا الأسلوب الى خسارة جزء من الإئتمان الذي يتم منحه للزبائن وإنخفاض معدلات الأرباح، وبالمحصلة النهائية يجب على الإدارة المالية للمصرف السعي لتحقيق الموازنة بين نسب مكونات رأس المال العامل لغرض تحقيق أعلى مستويات من ناحية الربح والتدفق النقدية معا.

من جهة أخرى تبرز الحاجة الى تمويل الزيادة في الموجودات المتداولة بسبب إرتفاع معدلات منح الإئتمان، فعندما ترتفع هذه المعدلات يكون على الإدارة المالية أن تقوم بزيادة معدلات إستثماراتها في الموجودات المتداولة، وهو الأمر

الذي يحتاج الى زيادة معدلات التمويل عن طريق مصادر خارجية تكون خارج
إمكانات المصرف.

أولاً: مفهوم رأس المال العامل

هناك مفاهيم كثيرة لتعريف رأس المال العامل، نجد هناك أربعة مفاهيم شائعة، يتحدث الأول عن المفهوم الصافي لرأس المال العامل، بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وطالما هناك مقدرة للموجودات المتداولة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل، فإن الوضع المالي للمصرف لا غبار عليه، و هذا يصلح في حال إستخدامه الدائنون للإطلاع على المركز المالي للمصرف محل الدراسة، وأيضاً قدرته في الإلتزام بمواعيد الإستحقاق المترتبة عليه، فإذا كانت الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة، يعطي إشارة للدائنين بأن المصرف لديه القدرة الكافية لمقابلة إلتزاماته ببسر، مع الأخذ بالإعتبار قدرة المصرف الفعلية على الوفاء بهذه الإلتزامات مرتبط بنوعية الموجودات المتداولة (راضي، 2018: 124).

يصف المفهوم الثاني رأس المال العامل بأنه: مجموع الإستثمارات التي يقوم بها المصرف في الموجودات المتداولة، والتي يمكن تحويلها الى سيولة نقدية خلال سنة، وهي (النقد، الأوراق المالية، الحسابات المدينة، والمخزون السلعي)، هذا المفهوم يتجاهل المطلوبات المتداولة (Gitman, 2008: p638)، فيقوم بتقسيم الموجودات الى موجودات ثابتة حركتها بطيئة، وأخرى متداولة تكون سريعة الحركة (Ross, et al, 2013: 74).

في حين نجد أن المفهوم الثالث يتحدث عن صافي رأس المال العامل للموجودات والمطلوبات غير المحملة بالفوائد، والذي يكون على أساس عدم إدراج الخصوم المتداولة، والتي لا يقوم المصرف بدفع أية فائدة من الموجودات المتداولة، طالما أن المصرف بالمقابل لا يحصل على أية فوائد (Wang, et al, 2020: 5).

وأخيراً يتطرق المفهوم الرابع بأنه يتمثل برأس المال العامل الدائم والمؤقت، حيث أن رأس المال العامل الدائم يمثل النقدية وأوراق القبض، في حين أن رأس المال العامل المؤقت يتم

إستخدامه في الشركات التي يكون إنتاجها خاضع للطلب الموسمي، بالإضافة الى شركات المقاولات التي تنتقل من مشروع الى آخر. (عبد الرحمن والحمياني، 2021: 125).

عموماً يمكن القول بأن رأس المال العامل يعد مؤشراً يمكن من خلاله معرفة مدى مناسبة لعمليات المصرف، بالإضافة لأهميته النسبية لإجمالي الموجودات، ذلك لأنه بعكس ذلك سيكون واحد من المؤشرات السلبية لوضع المصرف، مع الإشارة الى أنه من الضروري الإهتمام بنوعية مكونات رأس المال العامل، ناهيك عن الإهتمام بمساهمة تلك المكونات في أرباح المصرف، فالإهتمام بجانب وترك جانب آخر من هذه المؤشرات لا يعد كافياً للحكم على سلامة هذا المؤشر (Preve & L, Sarria, 2010: 68).

يوفر رأس المال العامل للمصرف نظرة ثاقبة لقدرته على الوفاء بالالتزامات الحالية عند استحقاقها والاستفادة من استراتيجيات النمو قصيرة الأجل، يركز التنفيذيون بشكل كبير على إدارة رأس المال العامل لسد الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات النقدية، ولضمان إستثمار الأموال بشكل مناسب في الأصول التي ستحقق أرباحاً (آل ابريه، 2020: 22)، ويمثل مؤشر توازن للإنتقال من مشاكل التوازن المالي على المدى الى المدى القصير، وهو هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الإستثمار.

من هنا يمكن القول: أن رأس المال العامل يمثل عدد من الأصول التي تستطيع إدارة المصرف تدويرها كسيولة بسهولة، أضف الى ذلك فإنه بإمكان إدارة المصرف تحويل رأس المال العامل الى نقدية في الآجل القصير، وأخيراً تتمثل مكونات رأس المال العامل بالنقد والإستثمارات والإحتياطيات.

ثانيا: مفهوم إدارة رأس المال العامل:

تعد إدارة رأس المال العامل مدخل إداري مصمم للتأكد من أن المصرف يشغل ويراقب موجوداته المتداولة ومطلوباته بأفضل شكل ممكن، حيث تمثل المرحلة الأولى من خلال حاجة المصرف للإستثمار في موجوداته الثابتة، بعد ذلك يقوم المصرف بالإهتمام بالحصول على الموارد المالية التي تمكنه من ممارسة المصرف لنشاطه الرئيسي، ثم بعد ذلك يقوم بتوزيع الموارد بصورة تمكنه من تحقيق أكبر عائد من خلال الموازنة بين السيولة والربحية وبين مكونات رأس المال العامل والمتمثل بالنقد والنقد المكافئ والذي يعد الملجأ الأول للمصرف لمواصلة العمليات التشغيلية اليومية ولمواجهة متطلبات الزبائن في تواريخ الإستحقاق (حمودة وخنيفر، 2017: 29)، كل هذا ليحقق المصرف الهدف الأهم وهو تحقيق السيولة ومن خلاله تعظيم ثروة الملاك، بعد ذلك يأتي دور التسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف لزبائنه من خلال القروض المباشرة والإئتمان المصرفي وخصم الأوراق التجارية بالإضافة الى الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

تستمد أهمية إدارة رأس المال العامل، من القدرة على تطوير أداء المصارف، من خلال الإعتماد على الأسلوب الذي تتبعه في إدارة واستخدام رأس المال العامل بكفاءة وفاعلية في العمليات التشغيلية وهو الأمر الذي يساعد المصرف على الإستمرار بالبقاء في السوق والمنافسة، من هنا يلجأ المصرف الى تحقيق الموازنة ما بين أهدافه، خاصة تلك المتعلقة بالربحية والسيولة، وهذا الأمر بالإمكان تحقيقه من خلال تحسين كفاءة إدارة الأصول والإلتزامات المتداولة، عن طريق السعي لتقديم تسهيلات تنافسية للزبائن لشراء الخدمات التي تقدمها المصارف، بالإضافة الى تحصيل المستحقات على العملاء في مواعيد الإستحقاق، مع الأخذ بنظر الإعتبار تلبية الزبائن الذين لديهم مستحقات على المصرف، تكمن أهمية في نظر الإدارة المالية، من خلال قدرته العالية في المحافظة على السيولة والمحافظة على الملاءة المالية للمصرف، بالإضافة لقدرة الإدارة المالية على إدارة رأس المال العامل عامل حاسم في زيادة ربحية المصرف، وتمثل عامل مهم في بقاء المصرف يعمل لمدة طويلة، هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل هي:

الحالة الأولى رأس المال العامل أكبر من صفر، هذا يعني زيادة في السيولة قصيرة الآجل، على الإلتزامات قصيرة الآجل، بما يعني قدرة المصرف على التسديد، لتحقيق توازن في الهيكل المالي للمصرف (8: Kamau & Ayuo, 2014).

الحالة الثانية رأس المال العامل يساوي صفر، هذا يعني تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أي قدرة المصرف على الوفاء بديونه في ميعاد إستحقاقها.

الحالة الثالثة رأس المال العامل أقل من صفر، هذا يعني صعوبة في قدرة المصرف على التسديد، وهذا يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمصرف.

هناك مظاهر تجعل من موضوع إدارة رأس المال العامل ذو أهمية كبيرة، تتمثل في إن الوقت الأعظم للإدارة المالية يتم توظيفه لأموال المصرف الداخلية، وأحد هذه الأمور الداخلية هو رأس المال العامل، بل هو الجزء الأهم من هذه الأمور، كما أن الموجودات المتداولة تستحق أن توليها الإدارة المالية عناية خاصة، كونها تشكل جزء مهم من الموجودات الكلية للمصرف، ولأن مصادر التمويل طويل الآجل محدودة، فإن الإدارة المالية تكون مجبرة على الإعتماد على المصادر قصيرة الآجل (الربيعي و جار الله، 2014، 5)، بالإضافة الى إعتماد الإدارة المالية على الإستئجار لتخفيض إستثمارها في الموجودات طويلة الآجل، وعلى الإدارة التنبه لوجود علاقة قوية بين نمو المبيعات والإستثمار في الموجودات المتداولة، ولأن هكذا نمو يحدث بصورة سريعة، فعلى الإدارة المالية أن تكون واعية بشكل مستمر لأي تطور يحدث على رأس المال العامل، كونها تحتاج الى معالجات آنية وسريعة.

بالإضافة لما تقدم فإن أهمية إدارة رأس المال العامل تظهر من خلال تقديم المصارف المساعدة للمستثمرين (الحاليين والمحتملين) في التنبؤ بربحية المصرف، من خلال الإعتماد على الطريقة المتبعة في إدارة رأس المال العامل، من خلال المفاضلة بين الربح ومخاطر السيولة، ناهيك عن أن إدارة رأس المال العامل ذات تأثير كبير على قيمة الأصول المتداولة غير المستغلة على فرص الإستثمار التي أمام المصرف. (العروطي، 2017: 18)

من هنا نجد أن إدارة رأس المال العامل بكفاءة عالية، يحقق ميزة تنافسية تستطيع الإدارة المالية للمصرف من رفع ثروة المساهمين وتحقيق نمو إقتصادي ينعكس إيجابا على

المصرف نفسه..، بالإضافة الى ذلك فإن إدارة رأس المال العامل، تمنح المصرف قدرة أكبر على الإيفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الآجل، وأخير ضمان وجود سيولة كافية تحقق للمصرف النمو الإقتصادي طويل الآجل. (حمودة وخنيفر، 2017: 31).

إن الإنتقادات الموجهة لرأس المال العامل كمؤشر على قدرة الوفاء، تعود لإستحالة وجود علاقة واضحة بين مستوى رأس المال العامل وخطر الإفلاس، حيث أنه وجدت عدة مصارف قادرة على الوفاء مع رأس مال عامل سالب، والعكس بالعكس بالنسبة لمؤسسات أخرى.

تمثل إدارة رأس المال العامل جزء من وظائف الإدارة المالية، ولها أهمية بالنسبة للمصارف التجارية بغض النظر عن نشاط المصرف وحجمه، وتعد من الركائز المهمة للإدارة المالية في المصرف، وتكمن أهميتها في قدرة المصرف على تطوير أداء المصرف من خلال الإعتماد على الكيفية التي تقوم فيها بإدارة وإستخدام رأس المال العامل بكفاءة وفاعلية في العمليات اليومية للمساعدة في الإستمرارية والمنافسة.

تحاول إدارة المصرف تحقيق الموازنة ما بين هدف الربح وهدف السيولة، عن طريق تحسين كفاءة إدارة الأصول والإلتزامات المتداولة عن طريق السعي لتحقيق أفضل الشروط في منح الإئتمان للزبائن، بالإضافة الى تحصيل الديون المترتبة على الزبائن في مواعيد الإستحقاق المثبتة مسبقا، مع ملاحظة مقابلة تلك المتحصلات مع مستحقات الدائنين.

أيضا تقوم إدارة رأس المال العامل بمساعدة المستثمرين الحالي والمحتمل للتنبؤ بربحية المصرف عن طريق المفاضلة بين الربحية ومخاطر السيولة، ناهيك عن تأثيرها على قيمة أصول المصرف المتداولة وغير المستثمرة، بما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية لرفع ثروة المساهمين وتحقيق نمو إقتصادي.

هناك عدد من المعطيات التي تعطي لإدارة رأس المال العامل أهمية كبيرة منها

(العروطي، 2017: 18):

1. قيام الإدارة المالية للمصرف بتكريس الجزء الأكبر من الأبحاث لمعالجة الأمور اليومية في المصرف، والأهم فيها هو رأس المال العامل.
 2. بسبب حركتها السريعة تعتد الموجودات الثابتة تشكل جزءاً مهماً من الموجودات الكلية، نجد أن الإدارة المالية تهتم بهذا الموضوع.
 3. مع أن الإدارة المالية للمصرف بإمكانها تخفيض إستثماراتها في الموجودات الثابتة عن طريق الإستئجار، لكنها لا تحبذ الإستثمار في النقد والحسابات المدينة، كما أن قلة مصادر التمويل طويلة الآجل تضطر الإدارة المالية للبحث عن مصادر التمويل قصيرة الآجل، بما يزيد من أهمية إدارة رأس المال العامل في المصارف.
 4. تبقى الإدارة المالية للمصرف وبسبب النمو السريع في قطاع المصارف واعية لما يجري من تطورات في رأس المال العامل لحاجتها الى معالجات سريعة.
 5. تأتي أهمية إدارة رأس المال العامل لعدم قدرة المصرف على تخفيض الإستثمار في الموجودات المتداولة لقلة مصادر التمويل طويلة الآجل المتوفرة، أضف الى ذلك إختلاف متطلبات التمويل وإرتفاع أعباء الديون والحاجة المستمرة لمقابلة الإلتزامات قصيرة الآجل لتمويل نشاطها اليومي.
 6. وأخيراً تبقى مسألة قدرة المصرف على الإلتزام بسداد المستحقات القصيرة الآجل وضمان وجود سيولة يقوم من خلالها المصرف بتحقيق النمو الإقتصادي طويل الآجل.
- إن أهمية رأس المال تكمن في أنه يتأثر بالعمليات التشغيلية على مدار العام، أضف الى ذلك أنه يؤثر على الكفاءة الإستثمارية من خلال زيادة الإستثمار في مكونات رأس المال العامل، عدا عن تميز حجم الإستثمار في رأس المال العامل بالمرونة.

ثالثا: سياسات رأس المال العامل:

لكي تكون سياسة رأس المال العامل فاعلة بالشكل الذي ترغب فيه إدارة المصرف، يجب عليها ملاحظة أمرين المطلوب توفرهما الأول يتمثل بإدارة السيولة في المصرف: والتي تتضمن مجموعة الإجراءات التي ينتج عنها زيادة فاعلية الإدارة لمواجهة طلبات الزبائن في تسديد الإلتزامات المستحقة، أضف الى ذلك مواجهة طلبات الزبائن فيما يتعلق بالقروض، وهذا الأمر يعد من الأمور المهمة لغرض الموازنة بين زيادة العائد المطلوب وتخفيض مخاطر العسر المالي الذي قد يحدث (عبد الرحمن، 2020: 23)، أما الثاني فهو إدارة قرارات منح الإئتمان: وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المصرف التجاري عند إتخاذها لقرار منح الإئتمان لعملائه، والغرض منها ضمان جودة وفاعلية قرارات الإئتمان، ناهيك عن زيادة العوائد المتوقعة من القروض والتسهيلات الإئتمانية، عن طريق تخفيض الكلف والتقليل من خسائر الديون المعدومة. (العروطي، 2017: 20).

هناك ثلاثة أنواع من السياسات المتبعة في تمويل رأس المال العامل هي:

1. السياسة المتحفظة: والتي تقوم على أساس زيادة الإستثمار في رأس المال العامل لمواجهة الإلتزامات المستحقة على المصرف، لأن هذا النوع من الإستثمارات ينتج عنه تحقيق نمو واضح بسبب الزيادة في الإستثمار في مكونات رأس المال العامل.
2. أضف الى ذلك السياسة المعتدلة: تقوم هذه السياسة على أساس تحقيق قدر مناسب من الأرباح (لطرش، 2014: 44)، مع تحمل مخاطر أقل، عن طريق إستثمار رأس المال العامل، لغرض مواجهة الزيادة المتوقعة في الخدمات المقدمة للزبائن، بالتالي فإن إدارة المصرف هنا تقوم بزيادة إستثماراتها بشكل معتدل في الأصول.
3. وأخيرا السياسة المغامرة: في هذه الحالة تقوم إدارة المصرف بتخفيض إستثماراتها في رأس المال العامل، لتغطية الطلبات المتوقعة لزبائن المصرف،

عن طريق زيادة الرصيد النقدي وتخفيض رصيد الذمم الى الحد الأدنى.
(Mishkin, 2017: 385).

إن الأخذ بأياً من السياسات الثلاثة المذكورة أنفاً له تأثير على حجم الإستثمار، فإنتهاج المصرف لسياسة متحفظة يمكن للمصرف زيادة حجم السيولة النقدية لكنه يكون على حساب فقدانه لجزء من الأرباح، بينما السياسة المغامرة تزيد نسبة الأرباح على حساب حجم السيولة التي يمكن أن تؤثر على قدرة المصرف لمواجهة متطلبات المودعين، لذلك فإن أفضل سياسة يمكن أن يتبعها المصرف تتمثل في الموازنة بين السيولة والربحية.

رابعاً: أنواع رأس المال العامل:

تختلف التسميات حول أنواع رأس المال العامل، مع ذلك فإنه يمكن تقسيم رأس المال العامل الى عدة أقسام هي:

1. رأس المال العامل الثابت: وهو أدنى حد لرأس المال العامل الذي يجب أن يعمل فيه المصرف التجاري لكي يقوم بادية عملياته التشغيلية اليومية، بما لا يؤدي الى أي تغيير في حجم النشاط للمصرف. (Anton, Nucu, 2021:5).
2. رأس المال الصافي: ويمثل الفرق بين اصول المتداولة الخصوم المتداولة. (كلش، 2010: 16).
3. رأس المال العامل المؤقت: ويمثل رأس المال العامل الذي يتغير مع مرور الوقت، متأثراً بزيادة حجم النشاط للمصرف، مع ملاحظة قيام المصرف بالإحتفاظ بهذا النوع من رأس المال لمواجهة بعض الإحتياجات الطارئة (النابوت، 2019: 15).
4. رأس المال العامل التشغيلي الصافي: ويمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة غير المحملة بفوائد (وتمثل حسابات الذمم الدائنة والإلتزامات المستحقة). (لطرش، 2014: 41).

خامسا: إحتياجات رأس المال العامل:

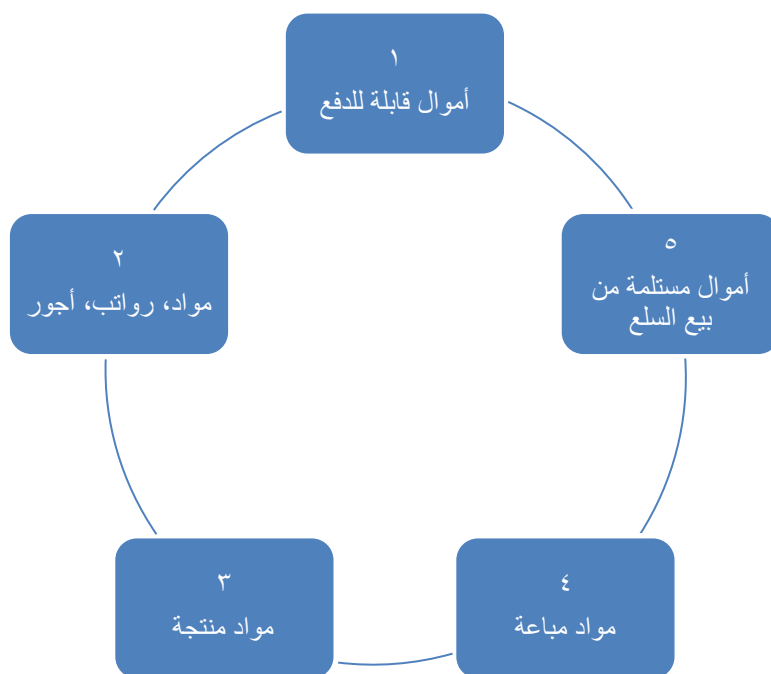
إن نشاط المصرف الإستثماري عملية الغرض منها توفير مجموعة من العناصر، وهي النقدية والقيم القابلة للتحقيق، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الآجل، وهي الديون الممنوحة للعملاء، ضد المصادر التي تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المصرف أن يبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بإحتياجات رأس المال العامل (كما في الشكل 2)، بعبارة أخرى المصرف في دورة نشاطه عليه أن يغطي مخزونات ومديونياته (إحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الآجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين + فهو يعبر عن حاجة المصرف الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة (محاضرات في إدارة رأس المال غير منشورة: 10). من إحتياجات رأس المال العامل الأخرى هي تلك الإحتياجات التي لم تمول بموارد الدورة ذاتها، هنا نميز بين نوعين من الإحتياجات النوع الأول يتمثل إحتياجات للإستغلال أما النوع الثاني فهو إحتياجات خارج الإستغلال.

سادسا: دورة رأس المال العامل

إن الحاجة الى الأموال تكون لأسباب عديدة، تأتي في مقدمتها الآتي، حاجة المصرف لموارد أساسية ينتج عنها خدمات جديدة لعملاء المصرف، وكذلك حاجة المنتج الجديد الى مصاريف ليكون جاهزاً للطرح الى السوق، ورغبة المصرف بإنتقال المنتج الى يد العملاء، بالإضافة الى أن بعض العملاء يشتري الخدمة المقدمة، ويدفع لقاءها مبالغاً تكون نقداً، والبعض الآخر يشتري الخدمة بالآجل، وأخيراً تدوير المبالغ المستلمة لقاء بيع الخدمات، لإنتاج خدمات جديدة (الشباني، 2015: 34).

هذه الممارسة ينتج عنها تدفق الأموال من والى المصرف، مع الأخذ بنظر الإعتبار عدم تزامن هذه التدفقات ما بين إنتاج الخدمة وبيعها للعملاء، أضف الى ذلك حالة عدم التأكد من جهة التكاليف المرتبطة بتكاليف الخدمة المنتجة والمبيعات، هذا الأمر جعل المصارف تذهب للإستثمار في الموجودات المتداولة، فالإستثمار في النقد يجعل المصرف في وضع يسمح له بالوفاء بإلتزاماته المترتبة عليه، كما أن المصرف يستطيع الإستثمار في الحسابات

المدينة، من خلال منح زبائنه القروض، والشكل يوضح هذه الآلية (Barine,2012: 219).



شكل رقم (2) يبين الحاجة الى المال وإستخدامه، من إعداد الباحث بالإستناد الى المصادر العلمية

سابعاً: الحجم المناسب لمكونات الإستثمار في رأس المال العامل:

ونقصد به الحجم الأمثل للأموال المستثمرة في الأصول المتداولة بكفاءة إنتاجية عالية، أضف الى ذلك فهو يمثل الهيكل الذي يقوم بتخفيض تكلفة الأصول التي يستثمرها المشروع لأدنى حد، ويمكن القول بأنه يمثل حجم الإستثمار في مكونات الأصول المتداولة (النقد، استثمارات المؤقتة، والذمم المدينة والدائنة) (حافظ و حسين، 2011: 340).

لمعرفة الحجم المناسب لهذه المكونات، يجب معرفة كيفية تقدير الأرصدة النقدية المناسبة ونقصد بذلك، إختلاف التدفقات النقدية المتوقعة، والتي يتم معرفتها من خلال الميزانية التقديرية بتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وكذلك معرفة إختلاف التدفقات النقدية غير المتوقعة الناشئة عن بعض الإنحرافات لظروف غير طبيعية، بالتالي يجب أن تتحسب إدارة المصرف لهذه الظروف من خلال وضع خطة وهي الإحتفاظ برصيد نقدي

تستطيع معه إدارة المصرف مواجهة تلك الظروف، بالإضافة لمعرفة نوعية ومصادر الأموال داخلية وخارجية، وكذلك تخصيص الموجودات لمواجهة التغيرات التكنولوجية، وعليها أخيرا معرفة مدى قدرتها على تسديد الإلتزامات المترتبة للعملاء عند إقتراب مواعيد تسديده.

هناك عدة سياسات تقوم بها إدارة المصرف لتقدير حجم الإستثمار في الذمم، وهذا الأمر يتوقف على عدد من العوامل منها الظروف الإقتصادية التي يتعرض لها بلد المصرف والمتمثلة في التضخم، وهنا نلاحظ زيادة في الإقبال على القروض، بينما في حالة الكساد نجد أن الإستثمار يكون أكبر في الذمم، وإرتفاع حجم المبيعات الآجلة ينتج عنه زيادة حجم الإستثمار في الذمم، أيضا نجد هناك زيادة المبيعات الآجلة ينتج عنها زيادة متوسط فترة التحصيل (الجميل، 2018: 95)، بالتالي يؤدي الى إرتفاع حجم الإستثمار في الذمم، وبالعكس عندما تنخفض حجم المبيعات الآجلة ينتج عنها إنخفاض حجم الإستثمار في الذمم وتخفيض متوسط فترة التحصيل (حافظ و حسين، 2011: 340)، كما تقوم الإدارة بمقارنة الأرباح الإضافية المتحصلة عن تغيير السياسة الائتمانية بعائد الفرصة البديلة، والذي يساوي معدل العائد المطلوب لدى الملاك، ناهيك عن إتباع أية سياسة جديدة سيؤدي الى مخاطر قد ينتج عنها تعثر في السداد وفقدان أرباح إضافية، وأخيرا فإن تكلفة الخصم النقدي وخسائر الديون المعدومة ومصروفات التحصيل ينتج عنه تخفيض الإستثمار في الذمم.

ثامنا: العوامل المؤثرة في تحديد مكونات الإستثمار في رأس المال العامل:

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في تحديد حجم مكونات الإستثمار في رأس المال العامل، يمكن إيجازها باختصار، فالعائد هو قدرة المصرف على تحقيق الربح نتيجة العمليات التي يقوم بها، وهو من أهم أهداف المصرف التجاري. في حين إن المخاطر تمثل الأحداث غير المرغوب فيها والتي قد ينتج عنها خسائر غير متوقعة، و تتمثل في تذبذب العائد وعدم إنتظامه من حيث القيمة أو النسبة قياسا الى رأس المال المستثمر (Mishkin, Frederic, 380: 2017)، يأتي بعد ذلك الموازنة بين العائد والمخاطر: هنا يقوم المصرف بالعمل على تخفيض المخاطر عن طريق زيادة حجم السيولة والإستثمار في مشاريع تكون فيها العوائد منخفضة تفاديا للمخاطر التي تعترض الإستثمارات التي تكون فيها عوائد عالية لكن ذات

مخاطر عالية (Mishkin, 2017: 382) ، بينما يمثل حجم المبيعات أن أية زيادة أو نقص في حجم المبيعات يكون ذا تأثير واضح على مكونات الإستثمار في رأس المال العامل، ويتأثر في التقلبات الموسمية بالإضافة الى السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف، في حين تمثل التكلفة في الثمن المدفوع للأموال المستثمرة، ولها تأثير واضح على كفاءة الإستثمار في رأس المال العامل، وأخيرا عامل الوقت ونقص معدل دوران الأصول.

مما تقدم يمكن تأشير أهم العوامل التي تؤثر في تحديد حجم الإستثمار في رأس المال العامل في المصارف تتمثل في الدرجة الأولى بمدى تحقق العائد، ودرجة المخاطر المرتبطة بالإستثمار، بالإضافة الى زيادة ونقص حجم المبيعات، وتكلفة الأموال المستثمرة، ودورة رأس المال خلال فترة زمنية معينة.

تاسعا: عوامل تؤثر في حجم الإستثمار لرأس المال العامل:

هناك عدد من العوامل تؤثر على حجم الإستثمار في مكونات رأس المال العامل، تتمثل في عدم إحتفاظ المصرف بنقد كافٍ، بما يفقده الفرصة في إقتناص الفرص إستثمارية عوائدها عالية، وتعطيل الأموال غير الضرورية والتي لا أو تحقق عوائد منخفضة، بالإضافة الى إنخفاض قيمة هذه الأموال نتيجة إرتفاع نسبة التضخم، عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات (العسر المالي) بالإلتزامات قصيرة أو طويلة الأجل (الشباني، 2015: 48)، الإعتماد على القروض في الهيكل المالي مع أنه يحقق ميزة للمنشأة تتمثل في تعظيم قيمتها السوقية، بالإضافة الى تعظيم ثروة أصحاب الملكية، لكن كلما إرتفعت هذه القروض أدت الى زيادة المخاطر المالية، و يمتد تأثيرها على معدل العائد على الأصول، لأن عوائد التمويل بالإقتراض يتم من خلالها تغطية تكلفة الإقتراض (Hassan, 2017: 14) .

هنا يمكن القول أن معوقات الإستثمار في رأس المال العامل تتلخص في:

ضعف كفاءة الأصول الإستثمارية، الناتجة عن عدم قدرة الإدارة على تحديد أولويات عملها والموازنة بين الفرص المتاحة والأموال التي يتم من خلالها تغطية هذه الفرص الإستثمارية، بالإضافة المخاطر الناتجة عن العسر المالي، والمتمثلة في عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته تجاه العملاء، وأخيرا مخاطر الرفع المالي والذي من خلالها تذهب أغلب

العوائد المالية لتغطية القروض وهذا يؤدي الى انسحاب كثير من المستثمرين عن التعامل مع المصرف.

عاشرا: تكلفة الإستثمار في رأس المال العامل:

المفاضلة بين سياسات الإستثمار في رأس المال العامل لا تأتي بصورة عشوائية كما يتوهم البعض، ذلك لأن لكل منهما تكلفة ومنفعة تعود على المؤسسة بالتالي فإذن ذلك حتما سيكون له تأثير على الأرباح المتحصلة من جراء إستخدام هذه السياسة أو تلك، من هنا يمكن لنا أن نقوم بتقسيم تكلفة الإستثمار في رأس المال العامل الى ثلاثة تقسيمات، الأول التكلفة التشغيلية والتي تتضمن كل ما تقوم المؤسسة بالتضحية به للحصول على الموجودات المتداولة وهذا يشمل تكلفة الأموال وتكلفة تحصيل الديون (الجيلي، 2015: 268)، أما القسم الثاني فهو تكلفة تمويلية وتمثل تكلفة الأموال اللازمة لتمويل الإستثمار في رأس المال العامل، بغض النظر عن مصدر هذه الأموال كأن تكون عن طريق الإقتراض أو هي أموال المساهمين والمُلاك، مع ملاحظة أن الأموال المقترضة تنحصر تكلفتها بسعر الفائدة على المال المقترض، تكون تكلفة أموال المساهمين والمُلاك من خلال توزيع الأرباح السنوية (Zanxin, et al, 2020: 7)، أخيرا القسم الثالث يتمثل بتكلفة الفرصة البديلة ونقصد بها التكلفة التي يتم التنازل عنها جراء اتخاذ قرار لصالح بديل نجد أنه أفضل من البديل الآخر، لأنه لكل بديل منفعة وتكلفة وبالتالي ستكون هناك صافي أرباح وعن طريق المفاضلة بينهما نختار البديل الأفضل، فلو إفترضنا أن المؤسسة اختارت أن تقوم بالإستثمار في الموجودات قصيرة الآجل، فهذا سيؤثر على العوائد التي تحصل عليها، لكنها في ذات الوقت ستكون في مأمن من التعرض للمخاطر، نتيجة للعلاقة العكسية بين السيولة والربحية، وكلما زاد المصرف من إستثماراته في الموجودات المتداولة سيفقد فرصة الحصول على عوائد يمكن أن تحققها في إستثمارات طويلة الآجل، وهي ذات عوائد كبيرة، لكن مخاطرها أيضا تكون مرتفعة، بينما تصنف تكلفة الإستثمار في الموجودات المتداولة الى صنفين،

الأول تكلفة تزيد مع أية زيادة في الإستثمار بالموجودات المتداولة، وتسمى (تكلفة التحميل) وهي المعنى الآخر لتكلفة الفرصة البديلة، لأن العائد هنا يكون منخفض كونه يكون

إستثمار في الموجودات المتداولة قياسا بالإستثمار في الموجودات الطويلة الآجل (Hatem
1282: 2021, Ahmed Adela).

وهنا لابد من الإشارة الى أن أية تكاليف تشغيلية وحتى التمويلية التي تتحملها
الشركة جراء الإستثمار في رأس المال العامل بهذه الصورة بالإمكان إدراجه ضمن هذا القسم،
كونه يمثل زيادة في الإستثمار.

الصنف الثاني إذا انخفض الإستثمار في الموجودات المتداولة مع زيادة في التكلفة
تسمى (تكلفة العجز)، حيث نجد أن المؤسسة هنا تقوم بتخفيض حجم الحسابات المدينة على
حساب منح التسهيلات الائتمانية.

حادي عشر: سياسات إدارة رأس المال العامل

ويمكننا يمكن أن نقول عن سياسة رأس المال العامل بأنها ناجحة، يجب أن يتوافر
لدى المصرف رأس المال اللازم لتمكين العملاء من استخدام هذه الأموال بصورة سليمة، بما
يعود بالنفع على المصرف من خلال زيادة الأرباح وإنتشار فروع المصرف في مناطق عديدة
من البلاد، بالإضافة الى ذلك فإن المصرف كلما احتفظ بمستوى مرتفع من رأس المال العامل،
سوف يمكنه هذا الأمر من مجابهة متطلبات العملاء في اللحظة التي يريد فيها العميل سحب
ودائعه أو حاجته للأموال لإستثمارها في مشاريع مستقبلية، هناك عدة طرق وأساليب يمكن
إستخدامها من قبل الإدارة للوصول الى تحقيق المستوى الأمثل لتمويل مشاريعها وإستثمار
رأس المال بالشكل الذي يعود بالنفع على الملاك، تمثل سياسات رأس المال العامل بأنها
قرارات تتعلق بكيفية إدارة الموجودات والمطلوبات من حيث بنود كل منها، لأن نجاح هذه
السياسات على المدى الطويل ضروري لبقاء المصرف وديمومته (لطرش، 2014 : 42)،
ومع ذلك فإنه يمكن تقسيم تلك السياسات الى ثلاثة أقسام يتمثل الأول في إتباع الإدارة
المالية سياسة مقيدة أو ضيقة بمعنى أنها تضع ضوابط للإستثمار في رأس المال العامل عند
الحدود الدنيا، بحيث أنها تحتفظ بالنقد في أقل الحدود لأغراض تمويل بعض نشاطات المصرف
المالية، ومع أن هذه السياسة ينتج عنها زيادة في الأرباح؛ لكن قد تؤدي الى إرتفاع درجة
الخطورة فيما يتعلق بالسيولة الموجودة لديها (المصري، 2015: 36).

الفصل الثاني

المبحث الثاني

مؤشرات السلامة المالية

تمهيد:

يمثل الإستقرار المصرفي على مدى السنوات الحالية هدفاً بالغ الأهمية فيما يتعلق برسم السياسات الإقتصادية، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار وجود أكثر من 12 بنكاً مركزياً وعدد لا بأس به من المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والتي تقوم بإصدار تقارير عن الإستقرار المصرفي، حيث تمثل مؤشرات السلامة المالية وفقاً لهذه التقارير جهاز الإنذار المبكر، أضف الى ذلك أنها تعمل كمؤشر لتحليل وتقييم متانة النظام المصرفي، لغرض دعم الإستقرار وتحديد المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، من ثم فإن هذه المؤشرات تعطي صورة عن مدى متانة وإستقرار القطاع المصرفي والمالي، وتساعد في تقييم قابلية هذا القطاع لمواجهة الأزمات والصدمات (الداخلية والخارجية) (المولى محمد، 2017 : 72.73).

أولاً: نبذة عن تقرير الإستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أصبح الإستقرار المصرفي على مدى العقد الحالي يحظى بأهمية كبيرة في سياق صنع السياسات الإقتصادية، خاصة مع وجود أكثر من 12 بنكاً مركزياً (البنك المركزي الألماني، البنك المركزي الروسي، بنك إنكلترا) على سبيل المثال، وعدد كبير من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية)، وهذه كلها تقوم بإصدار تقارير دورية عن الإستقرار المصرفي، وتقوم بإفراد جانب مهم من نشاطها لدراسة الإستقرار المصرفي (المولى محمد، 2017 : 73.72).

لم تعد المقاييس التقليدية كافية لمعرفة أداء المصارف، وهذا الأمر أصبح جلياً بصورة أكبر للإدارة كونها هي من تتعامل مع تلك المقاييس، لأنها لا تعطي صورة واضحة عن خلق القيمة داخل المصرف، لعدم أخذها للمخاطر التي تحيط بعمل المصرف بالإضافة لعدم النظر الى أثر التضخم ولا حتى لتكلفة الفرصة البديلة، بل أن هذه المقاييس تخضع للجانب التاريخي من أداء المصرف بصورة كبيرة، ناهيك عن التلاعب الذي يقوم به المدراء فيما يتعلق

بالضريبة أو تقسيم الأرباح، يؤكد صندوق النقد الدولي (IMF) بأن مؤشرات السلامة المالية تمثل دليل للإنذار المبكر، بالإضافة الى كونها مؤشرات يتم من خلالها تحليل ومتابعة وتقييم متانة وهشاشة النظام المصرفي، بغية دعم الإستقرار وتحديد المخاطر التي قد تؤدي الى فشل القطاع المصرفي (9: 2006, International Monetary Fund).

من هنا فإن مؤشرات السلامة المالية تدل على مدى صلابة وإستقرار النظام المصرفي والمالي، كما أنها تساعد في تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الداخلية والخارجية، وعليه فإن مؤشرات السلامة المالية (Indicators of financial health) ما هي إلا مجموعة من التدابير والإجراءات الإحترازية التي عند تطبيقها يتمكن المصرف من التنبؤ المبكر بالأزمات).

لا يزال التعافي الإقتصادي العالمي يعتمد بصورة كبيرة على السياسات النقدية التيسيرية في الإقتصادات المتقدمة لدعم الطلب، حتى بعد عشر سنوات من الأزمة المالية العالمية، بالإضافة الى ذلك فإن التيسير النقدي لا يزال عاملا حاسما في دعم الإقتصاد، من خلال تشجيع الإقدام على المخاطرة الإقتصادية في الإقتصادات المتقدمة، والذي يتم على شكل إنفاق حقيقي أعلى من جانب الأسر المعيشية، بالإضافة الى إستعداد أكبر للإستثمار وتوظيف العمالة من جانب الشركات.

إن التيسير النقدي لفترة مطولة قد ينتج عنه الإفراط في المخاطرة المالية أيضا، من خلال تخصيص أموال أكبر في المحفظة للأصول الأكثر خطرا، أضف الى ذلك وجود إستعداد أكبر للرفع المالي في الميزانيات العمومية، وهذا يؤدي الى أن السياسات النقدية التيسيرية ستقوم بالمفاضلة ما بين تحقيق المنافع الإقتصادية التي تتجاوز التوقعات من جهة، وتحمل المخاطر السلبية على الإستقرار المالي من جهة أخرى (International Monetary Fund, 2006: 36).

ثانيا: تاريخ مؤشرات السلامة المالية FSI (International Monetary Fund, 2006)

كان للأزمة الآسيوية 1997. 1998 دور كبير في الكشف عن الثغرات العديدة والكبيرة في البيانات الإحصائية عن القطاع المالي، الأمر الذي جعل السلطات الإقتصادية في هذه البلدان تقف عاجزة عن فعل شيء، لعدم توافر المعلومات المطلوبة لإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لذا نجد إن صندوق النقد الدولي استجاب بمبادرات إحصائية عديدة، نتج عنها ظهور مشروع السلامة المالية FSI الذي يقوم بتوفير مجموعة من البيانات والأدوات،

لمراقبة المخاطر والتقلبات في النظام المالي الحالي، بدأ صندوق النقد الدولي بمشروع مؤشرات السلامة المالية FSI سنة 1999، عندما عقد إجتماع مع مجموعة كبيرة من خبراء ومسؤولين من بلدان مختلفة بمشاركة خبراء من منظمات دولية وإقليمية، وقد خرج الإجتماع بتوصيات تؤكد الحاجة لوجود بيانات تفصيلية عن القطاع المالي، وتوضيح ماهية المؤشرات التي يراد جمعها، ويعتقد المجتمعون بأنها ضرورية، ونظراً لعدم وجود نموذج عالمي يحدد نوع المعلومات المطلوب تجميعها، فقد قام IMF بإجراء مسح إحصائي عام 2000 شمل أكثر من 100 بلد، يتعلق بكيفية إستخدام وتجميع ونشر مؤشرات الحیطة الكلية، وهو الأمر الذي سمح لصندوق النقد الدولي بتحديد المجموعة الأساسية (Core) من FSI التي يراد تجميعها (International Monetary Fund, 2019: 65)، بالإضافة الى المؤشرات الساندة (Encourage) التي يجد أي بلد أنها ضرورية، بالإعتماد على ظروف هذا البلد أو ذاك.

في عام 2006 تم نشر دليل مختص بتجميع مؤشرات السلامة المالية، ومن خلاله تم تقديم إرشادات تتعلق بالتعريفات والمفاهيم والمصادر والتقنيات، التي يمكن من خلالها تجميع ونشر مؤشرات سلامة مالية متسقة داخليا، وقابلة للمقارنة في أي بلد، بما يوفر معلومات حول السلامة المالية للنظام المالي العالمي، وهو مستمر الى غاية اللحظة لتطوير آليات جمع بيانات السلامة المالية، وقد نشر صندوق النقد الدولي في عام 2019 دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية، تم فيها إضافة مؤشرات جديدة، لغرض تطوير آلية إحتساب المؤشرات السابقة وزيادة قابلية المقارنة في بيانات القطاع المالي لجميع البلدان.

من أصل 189 بلداً عضو في صندوق النقد الدولي، هناك 133 بلد يعمل على جمع بيانات السلامة المالية، وبالرغم من إتساع نطاق حساب FSI بين هذه البلدان، لكن لم يتم إحتساب هذه المؤشرات بشكل كامل، خاصة تلك المؤشرات التي تحتاج الى إجراء مسح خاص، مثال ذلك عدد الدول التي تقوم بتجميع مؤشرات تخص قطاع الشركات وقطاع الأسرة قليلاً جداً، أضف الى ذلك أن مؤشر أسعار العقارات والذي له أهمية عالية في تقييم السلامة المالية للقطاع المصرفي؛ يتم إحتسابه بشكل ضيق.

ثالثاً: مفهوم السلامة المالية

هناك وجهات نظر مختلفة لمفهوم السلامة المالية، يشير إليها الكتاب والباحثون، حيث يشير (Mishkin & Eakins, 2000: 523) بأنه ((عملية تقييم مركزية لعمليات وأنشطة المصرف، من خلال مراقبة المخاطرة)). من خلال التعريف يمكن القول بأن هناك تركيز كبير على إدارة المخاطر في المصارف، مع التأكيد على وجود عوامل أربعة يمكن من خلالها إدارة المخاطر بصورة سليمة هي (عبد الرحمن، 2020: 28):

1. وضع مجلس إدارة المصرف لنوعية وشروط الإشراف والرقابة
2. وجود حدود لأي نشاط يضم مخاطر ذات أهمية
3. نوعية نظم الرقابة والإشراف على المخاطر
4. كفاية الرقابة الداخلية، في محاولة لمنع الإحتيال والنشاطات الممنوعة، من قبل بعض الزبائن.

ترتكز السلامة المالية على خمسة ركائز أساسية هي:

أ. ظروف إقتصادية كلية مستقرة

ب. تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية

ت. أسواق ومؤسسات مالية سليمة

ث. بنية تحتية قوية وأمنة

ج. شبكات أمان مالي فاعلة

ومن التعريفات الأخرى للسلامة المالية، أنها ((التقويم المتخصص لإستقرار النظام المالي، بهدف تحديد حالة الضعف الموجود في النظام، خلال أي فترة زمنية)). (الإمام والخزعلي، 2017: 116)، إن إستخدام مؤشرات السلامة المالية يدل على سلامة وإستقرار النظام المصرفي، بالإضافة الى أنها تساعد في تقييم مدى قابلية النظام المصرفي للتأثر بالآزمات المالية، وبالتالي فهي تعمل كجهاز تنبيه في حال تعرضه للخطر.

ولكي يتمتع النظام المصرفي بالسلامة المالية يجب أن يكون قادراً على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية المختلفة، من هنا فإنه يمكن القول بأن أهمية السلامة المالية تكمن في: (طفاح، 2005: 3)

1. السماح بأن يكون تقييم القطاع المالي المصرفي مبني على مقاييس كمية موضوعية.
2. المساعدة في تكريس الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لزبائن السوق والجمهور.
3. مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع من خلال المؤشرات عبر النظم المصرفية.
4. الإعتماد على كشف مخاطر إنتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على تقليل حدتها.
5. تعمل على أن تكون كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.

رابعاً: أهمية مؤشرات السلامة المالية

تتمثل أهمية مؤشرات السلامة المالية في أنها تؤدي الى معرفة الملاءة المالية للمصارف عينة البحث، أضف الى ذلك تعطي صورة واضحة للمستفيدين من معرفة المركز المالي للمصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه (حنتوش، 2017: 58)، كما تعد مؤشر للإنذار المبكر عندما تبتعد الإدارة المالية للمصرف عن الخطط الموضوعية لها، وتعطي القدرة لإدارة المصرف للتقليل من مخاطر إنتقال عدوى الأزمة المالية والتقليل من حدتها في حال حدوث أية أزمة، بالإضافة الى أن المؤشرات المالية تمنح الإدارة المالية القدرة على مقارنة النظام المصرفي الذي يعمل به المصرف مع الأنظمة المصرفية في الدول الأخرى (حنتوش، 2017: 59)، أضف الى ذلك أنها تساعد في كشف نقاط الضعف والثغرات التي قد تحدث أثناء العمل، مع ملاحظة أن ذلك يعتمد في الدرجة الأساس على توفر البيانات اللازمة في الوقت المناسب لغرض مواجهة أي طارئ يحدث في الوقت المناسب، ومع ذلك فإنه يمكن توضيح أهمية المؤشرات المالية بالتالي (فريدة، 2015: 31):

أ. التقليل من خطورة إنتقال عدوى الأزمات المالية

ب. يكون التقييم مبني على مقاييس موضوعية للسلامة المالية

ت. المساعدة في تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، بالإضافة الى إتاحة المعلومات

لعملاء السوق والجمهور

ث. تسمح المؤشرات بمقارنة أوضاع المصرف مع بقية المصارف

لغرض تحقيق السلامة المالية لابد من تقييم وتحليل المخاطر التي قد تنشأ داخل النظام المالي، عن طريق الإهتمام بمؤشرات السلامة المالية، كونها تعمل كجرس إنذار مبكر للإدارة المالية للمصرف، وتعتبر المصارف من أكثر المؤسسات المالية تأثراً بالأزمات التي لا يمكن تجنبها بشكل كامل؛ بما ينتج عنه ضعف المصارف في المرحلة الأولى بعد ذلك يؤدي الى تعثرها وبالمحصلة النهائية تدخل في أزمة، وهذا الأمر يحصل عندما لا تتدخل الإدارة عند في المرحلة الأولى من خلال إتخاذ عدة إجراءات وقائية تخفف من الصدمة التي قد يتعرض لها المصرف. (فريدة، 2015: 63).

أوجه المقارنة بين السياسة الإحترازية الكلية والجزئية

الإحترازية الجزئية	الإحترازية الكلية	
التقليل من العسر المالي على مستوى المؤسسة	التقليل من العسر المالي على مستوى النظام بصورة عامة	الهدف التقريبي
حماية المستهلك (المستثمر، المودع)	تجنب تكاليف الناتج المحلي الإجمالي المرتبطة بعدم الإستقرار المالي	الهدف النهائي
خارجي	ذاتي/ من الداخل	خصائص الخطر
غير مهم	مهم	الإرتباطات والتعرض المشترك عبر المؤسسات
المخاطر على مستوى المؤسسات من الأسفل الى الأعلى	المساهمة في المخاطر على نطاق النظام بأجمعه، من الأعلى الى الأسفل	معايرة الضوابط الإحترازية
متشابهة	قد تختلف حسب قوة المؤسسة ونوعها	إحتمالية فشل المؤسسات الفردية

الجدول (1) من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2019

خامسا: مؤشرات السلامة المالية:

هناك نوعين من مؤشرات السلامة المالية يعتمدهما صندوق النقد الدولي، الأول يُطلق عليه المؤشرات الأساسية وهي خاصة بالمؤسسات التي تستقطب الودائع، ويضم 12 مؤشر، والثاني يُطلق عليه المؤشرات الثانوية المحبذة (المساندة) وتضم 13 مؤشر، هذا عدا عن مؤشرين يخصان الشركات المالية الأخرى (أبو زيتون، 2019: 10).

1. المؤشرات الأساسية:

أ: مؤشر رأس المال Capital : وهنا يتم إستخدام الموجودات المرجحة بالمخاطر، لتعيين الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك والمؤسسات الأخرى لتقليل مخاطر الإفلاس (محمد، 2012: 37).

(أولا): رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Capital

Adequacy) بحسب طريقة حساب بازل 1 أو 2 أو 3، ويقيس قوة

رأس المال DTs لتحمل الصدمات وإمتصاص الخسائر غير المتوقعة،

وهناك تعليمات إشرافية يقوم بإصدارها البنك المركزي لكل بلد على حدة، وهنا يمثل إجمالي رأس المال التنظيمي البسط في المعادلة، بينما تمثل الموجودات داخل وخارج الميزانية العمومية مرجحا بالمخاطر (Financial Soundness Indicators, 2019: 68).

(ثانياً): رأس المال التنظيمي Tier 1 الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، هذه النسبة تأخذ الجزء الأول من رأس المال النظامي والمتمثل (عالي الجودة) الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (شهاب الدين، 2016: 88).

ب: نوعية الأصول Assets Quality: (بدوي، 2018: 100)

(أولاً): القروض غير العاملة المتعثرة الى إجمالي القروض

$$100 \times (\text{القروض المتعثرة} \div \text{إجمالي القروض})$$

(ثانياً): صافي القروض غير العاملة الى رأس المال

$$100 \times (\text{القروض المتعثرة} \div \text{إجمالي الأصول})$$

(ثالثاً): التوزيع القطاعي للقروض الى إجمالي القروض

(رابعاً): التعرضات الكبيرة الى رأس المال

ج: مؤشر الإيرادات والربحية Earnings and Profitability: (الكروي، 2015:

(9)

(أولاً): العائد على الموجودات ROA: تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي

يحصل عليه المساهمون في الشركة من استثمارهم لأموالهم ويعتمد على

مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الاستثمارات (الموجودات)

= صافي الربح (قبل الفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى

والضريبة) ÷ مجموع الموجودات × 100

وهذه النسبة تعد من أفضل النسب المستخدمة لقياس ربحية العمليات في المصرف، خاصة عندما يتم مقابلة النتائج مع المصارف الأخرى (حنتوش، 2017: 61).

(ثانياً): العائد على حقوق المساهمين ROE

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حلة الأسهم الممتازة)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

وهذه النسبة تقيس مدى نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين.

(ثالثاً): هامش الفائدة على الدخل الإجمالي (العائد): يمكن احتساب هامش سعر الفائدة من خلال تغطية كل من (كلفة الإحتياطي النقدي الإلزامي، التكاليف التشغيلية، كلفة مخصصات تدني التسهيلات الإئتمانية، الربحية، والدخل من غير الفوائد (عبيد، 2020: 8)، والمعادلة التالية تبين ذلك.

$$\text{هامش سعر الفائدة} = \text{كلفة الإحتياطي النقدي الإلزامي} + \text{كلفة مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية} + \text{المصاريف التشغيلية} + \text{الربحية} + \text{الدخل من غير الفوائد}$$

(رابعاً): المصاريف من غير الفائدة على الدخل الإجمالي

د: مؤشر السيولة Liquidity

تعد السيولة عنصراً مهماً من عناصر عمل المصرف، هناك عدة مفاهيم للسيولة، فهي تعني النقود من جهة ومن جهة أخرى تعني إمكانية تحويل الأصل الى نقد (Alshatti, 2015: 63)، ذلك لأن الإحتفاظ بالأصل السائل أو النقود هو لمواجهة المتطلبات الواجبة على المصرف تجاه العملاء، أضف الى ذلك فإن السيولة تعني أيضاً قدرة المصرف على مواجهة الإلتزامات بغض النظر عن كون هذه الإلتزامات تم التعاقد عليها، أو أن هذه الإلتزامات جاءت بصورة عرضية (فاضل، 2019: 83).

1. الموجودات السائلة على إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة أهمية الموجودات الأكثر سيولة نسبة الى إجمالي الأصول، تشكل الأرصدة النقدية

لدى المصرف، بالإضافة ودائع المصرف المودعة لدى الجهاز المصرفي والبنك المركزي والأوراق المالية التي يكون آجلها أقل من سنة واحدة ما نطلق عليه الموجودات السائلة، والتي تتميز بأنها سريعة التحول الى نقد

بدون أية خسائر <https://lahodod.blogspot.com>

2. الموجودات السائلة على الإلتزامات قصيرة الآجل

خامسا: الحساسية تجاه مخاطر السوق: و تعكس الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة، وسعر صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع، بالإضافة الى أسعار الأسهم سلبا على أرباح المؤسسة المالية، أو على رأس ماله.

بالنسبة لمعظم المصارف تعكس مخاطر السوق في المقام الأول التعرض لمعدلات الفائدة المتغيرة.

2. المؤشرات المساندة:

- أ. سيولة أسواق المال (متوسط إنتشار العرض والطلب في سوق الأوراق المالية، ومتوسط معدل الدوران اليومي في سوق الأوراق اليومية).
- ب. المؤسسات المالية غير المصرفية (إجمالي موجودات القطاع على موجودات القطاع المصرفي، إجمالي موجودات القطاع على الناتج المحلي الإجمالي).
- ج. قطاع الشركات (إجمالي الديون على حقوق الملكية، العائد على حقوق الملكية، أرباح الفائدة على النفقات الأساسية، صافي تعرضات الصرف الأجنبي على الأسهم، عدد طلبات الحماية من الدائنين).
- د. قطاع الأفراد (الأسر): ديون الأسر الى الناتج المحلي الإجمالي، خدمة ديون الأسر والمدفوعات الأساسية للدخل).
- هـ. أسواق العقارات: مؤشر أسعار الأصول العقارية، إجمالي القروض السكنية على إجمالي القروض، إجمالي القروض العقارية التجارية على إجمالي القروض).

سادساً: علاقة رأس المال العامل بمؤشرات السلامة المالية

يعد رأس المال العامل مؤشر على فاعلية المصرف في إدارة سيولتها وعملياتها التشغيلية، عندما ينخفض رأس المال العامل فهو دليل على ضعف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن خاصة تلك الإلتزامات قصيرة الآجل، وهذا يؤدي الى إرتفاع مستوى المخاطر، وبالعكس عندما يرتفع رأس المال العامل ينتج عنه ضعف فاعلية المصرف في إدارة عملياتها التشغيلية؛ أما بسبب ضعف المبيعات أو لعدم سداد الزبائن لما في ذمتهم من ديون. إن طبيعة عمل المدير المالي تحتم عليه ان يقوم بالموازنة ما بين الإحتفاظ بالسيولة وتعظيم الربحية، لذلك فإن المدير المالي يقوم بقياس كفاءة إدارة رأس المال من خلال الفترة الزمنية التي يحصل عليها من المودعين وتحصيل الديون من المقترضين، وكلما كانت فترة تحصيل الديون طويلة يؤدي ذلك الى إرتفاع تكلفة التمويل وإنخفاض ربحية المصرف.

سابعاً: أهمية رأس المال العامل للمؤشرات المالية:

يعد رأس المال العامل وإدارة مكوناته عوامل مهمة تؤثر في مؤشرات السيولة ككل، لما له من تأثير على المصرف في إدارة السيولة والعمليات اليومية، فتأثير رأس المال العامل واضح على ربحية المصرف والتي تعتبر هدف ضروري لبقاء وإستمرار المصرف، بالإضافة الى أن هذا المؤشر يأخذ جزء واسع من إهتمام المستثمرين والدائنون على حد سواء، بالإضافة الى أنه يعتبر أداة مهمة لمدى كفاءة الإدارة في إدارة مواردها (الحمياني، 2021: 6).

ثامناً: قانون السيولة في المصارف التجارية العراقية

نصت المادة (21) فقرة (أولاً) من قانون المصارف رقم (56) لسنة 2004 على كل مصرف عامل في العراق إن يحتفظ بنسبة سيولة صافية يومية لديه يحددها البنك المركزي العراقي بالعملات كافة <https://cbi.iq> بعد تحويلها إلى الدينار العراقي تحتسب النسبة على أساس:

$$(\text{مجموع الموجودات المتداولة} \div \text{مجموع المطلوبات المتداولة}) \times 100\%$$

في المصارف التجارية العراقية يجب أن لا تقل السيولة المصرفية عن (30%) بعد ترجيحها بأوزان الترجيح الخاصة بها، على أن يستثنى من هذه الموجودات الإحتياطي الإلزامي المودع لدى البنك المركزي العراقي، كما تضمنت نفس المادة فقرة (ثانياً) يمكن تسهيل عناصر بسط ومقام النسبة أسبوعياً أو فصلياً دون أن يتعرض المصرف لأي خسائر، على أن تستبعد المبالغ المرهونة رهناً تأمينياً والحسابات المجمدة والمحجوزة، لقاء فتح إعتمادات مستندية

والفوائد المتحققة وغير المستحقة القبض خلال المدة التي تحتسب بها. (الوقائع العراقية: عدد 4172، 2011)، ويمكن إعادة النظر في النسبة وفقاً لما تسفر عنه دراسة الأوضاع الإقتصادية والنقدية في البلد، إذ يتم إحتساب النسبة على أساس المتوسط اليومي لأيام العمل الفعلية خلال الشهر، بهدف إتاحة قدر من المرونة للمصرف التجاري في إدارة الأموال، مع الحفاظ على الحد الأدنى لمتوسط النسبة، كما تتضمن عناصر البسط الأرصدة السائلة، أو التي يتاح تسيلها في الآجل القصير، وإذا توافر للمصرف موجود سائل وفقاً لطبيعته وتم إقراضه بضمان، فيتم إستبعاد قيمة الموجود المرهون من عناصر البسط، لعدم إمكانية اللجوء إليه لمواجهة السحوبات التي يتعرض لها المصرف من قبل الزبائن، فيما يتعلق بالأرصدة لدى المصارف في الخارج تعتبر أرصدة سائلة بالكامل، وهذا الأمر قد لا يتفق مع واقع مفردات بسط نسبة السيولة، لأن جانباً من هذه الارصدة تتمثل في إيداعات مجمدة في صورة غطاء، مثل الإعتمادات المستندية أو خطابات الضمان.

تاسعا: إستخدامات مؤشرات السلامة المالية النوعية:

هناك إختلاف عند إستخدام مؤشرات السلامة المالية ما بين قطاع مالي وقطاع مالي آخر، فيما يتعلق بالقطاع المصرفي فإن مؤشرات السلامة المالية التي أقرها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، من خلال النظر الى مكونات جهات تلقي الودائع، بالإمكان معرفة نقاط الضعف والقوة في المصارف، من خلال:

1. كفاية رأس المال: والتي يتم عن طريقها معرفة قدرة المصارف على تحمل أية مشكلة يمكن أن تتعرض لها في الميزانية العمومية، وتعد النسبة الكلية لرأس المال المرجح بالمخاطر، من أكثر المؤشرات لكفاية رأس المال إستخداما، مع الأخذ بنظر الإعتبار إقرار لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1988 بهذا الأمر (حمود، 2014: 73)، في حين نجد أن نسب الرفع المالي البسيطة، والتي منها نسبة رأس المال الى الأصول يتم إستخدامها لتكملة هذا المقياس، مع ملاحظة أن الإتجاه السلبي يُظهر وجود إرتفاع في الإنكشاف الى المخاطر مع إحتمال وقوع مشاكل فيما يتعلق بكفاية رأس المال، بالإضافة الى ذلك يجب مراقبة مؤشرات جودة رأس المال للمصرف، والذي يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفاوت في مدى قدرتها على إستيعاب الخسائر، حتى داخل فئات رأس المال الواسعة والمتمثلة في طبقة رأس المال الأولى والثانية والثالثة، وعليه يمكن التبليغ عن

عناصر رأس المال المتقدم ذكرها كلاً على حدة، لكي تمثل مؤشرات إضافية لقدرة المصارف على تحمل الخسائر، بالإضافة الى المساعدة في تفسير النسب الكلية لرأس المال.

المقترحات التي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لغرض تحديث نسب رأس المال القياسية لزيادة الحساسية على المخاطر في متطلبات رأس المال، والتي تراعي التطور السريع في أساليب إدارة المخاطر والإبتكار المالي، حيث تم إدخال الكثير من التحسينات على نظام الترجيح بالمخاطر (المالكي، 2013: 12)، لغرض ربط فئاته بصورة دقيقة بالمخاطر الإقتصادية التي تتعرض لها المصارف، حيث يمكن قياس هذه المخاطر عن طريق نظم التصنيفات الداخلية الخاصة بكل مصرف، بالإضافة الى إمكانية قياسها تبعاً للتصنيفات التي تقدمها وكالات التصنيف الائتمانية الخارجية، ومع ذلك فإن تطوير أساليب قياس المخاطر، قد يكون على حساب القدرة على مقارنة المعلومات بين المصارف، حيث أن التعليمات الجديدة قد تختلف الأساليب المتبعة من قبل كل مصرف لتقدير مخاطر الائتمان، وهذا قد يجعل من جمع البيانات مسألة صعبة، بسبب الاختلاف الذي ينشأ بين المصارف في نسب الأصول المرجحة للمخاطر ونسب رأس المال (حكيمه وحبيب، 2021: 112).

واحدة من المؤشرات المهمة لقدرة رأس مال المصرف على تحمل المخاطر هي القروض المتعثرة، حيث أن هذا المؤشر يساهم في الكشف عن حالات تأخر المصارف في حل مشكلات جودة الأصول التي قد تزداد خطرة بمرور الزمن (أبوشهاب، 2018: 27)، لذلك تعد القواعد التي يتم إعدادها بصورة جيدة لتصنيف القروض ورصد المخصصات عامل مهم للحصول على نسبة ذات دلالة لرأس المال، كون قواعد تصنيف القروض تمثل عامل محدد لمستوى رصد المخصصات، بما يؤثر على رأس المال بشكل غير مباشر عن طريق تخفيض الدخل (Andhik, et, al. 2021: 127)، وبصورة مباشرة إدراج المخصصات العامة في رأس المال التنظيمي، بالإضافة الى ذلك على المصارف القيام بخضم مخصصات معينة من القروض، بمعنى آخر أن يقوم المصرف بحساب الائتمان على أساس الصافي، وبالتالي ستكون قيمة إجمالي الأصول أقل، الأمر الذي يؤثر على قيمة رأس المال عندما يتم حسابها على أساس المتبقي (Muritala & Taiwo, 2013: 47).

2. جودة الأصول: تهديدات الملاءة للمؤسسات المالية، تأتي عن طريق المخاطر المتعلقة بقيمة الأصول، بالإضافة الى تدهور الربحية والقروض المتعثرة، من ثم يتم استخدام نسبة الديون المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية، بإعتباره مؤشراً لجودة الأصول، أما نسبة المخصصات الى القروض المتعثرة فهي بمثابة مقياس

لحجم القروض المتعثرة التي يتم رصد مخصصات لها، في بعض الأحيان لا نجد تنوع في محفظة القروض (شكارة، 2012: 138)، وهو أمر يشكل ضعف خطير في النظام المالي، لأن تركيز القروض في نشاط معين، يعرض المصارف لأي تطور في هذا القطاع، خاصة عندما تكون هذه التطورات سلبية، ونجد هذه بصورة واضحة في قطاع العقارات، مع أن لكل بلد ظروف خاصة، تحتم على البنوك المركزية مراقبتها، لسلامة النظام المالي (Sadik, 2021: 11).

تكون الإنكشافات على المستوى المحلي مهمة جداً، في حال تكون هذه البلدان فعالة في الأسواق المالية الدولية، نجد أن البيانات المالية التي تتعلق بالتوزيع الجغرافي للقروض، تسمح بمراقبة المخاطر الائتمانية التي تنشأ عن الإنكشافات لبعض الدول (Ainsa 19: 2015)، مما يتيح إمكانية تقييم أثر الأحداث المعاكسة لهذه الدول على نظامها المالي، أو قد تركز المخاطر الائتمانية بسبب القروض التي يتم منحها لأشخاص لهم صلة بأعضاء مجالس الإدارة، ناهيك عن الإنكشافات الكبيرة للقروض الأخرى (Jorion, 2011: 448).

لذلك فإن مراقبة القروض التي تمنح للأشخاص الذين لديهم صلة بأعضاء مجالس الإدارة، مسألة غاية في الأهمية خاصة مع وجود النشاط المختلط، ومع ذلك فإن الإنكشافات التي تتعرض لها المصارف تعطي للمؤسسات المقيمة الكبرى مؤشراً على تركيز القروض ضمن المؤسسات الكبرى في النظام الإقتصادي لهذه الدولة (الزبيدي، 2011 : 68).

من جهة أخرى توجد دول تسمح للمصارف التجارية بمنح قروض محلية بالعملة الأجنبية، وهنا يجب أن تكون هناك مراقبة دقيقة لنسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض، بالإضافة إلى ذلك نجد أن المشتقات المالية تمثل واحد من مواطن الضعف التي يجب أن تخضع للمراقبة وتثبيتها في الميزانيات العمومية، باستخدام القيمة السوقية أو أي مقياس معادل لها، على أن يتم مراقبة المخاطر التي تنشأ عن العمليات خارج الميزانية العمومية (الضمانات وترتيبات القروض الطارئة) (Aparicio, et, al. 2021: 13).

3. الإيرادات والربحية: يتم استخدام البيانات المحاسبية وما تتضمنه من الدخل والمصروفات كمؤشر لبيان ربحية المصارف التجارية، وتعد نسبة صافي الدخل إلى متوسط مجموع الأصول (العائد على الأصول)، و نسبة صافي الدخل إلى متوسط

أسهم رأس المال (العائد على السهم) من أكثر النسب المستخدمة في تقييم ربحية المصارف التجارية (Daryanto,et,al. 2021:67).

ومع ذلك نرى إختلافات بين البلدان في حساب ذلك، بسبب الإختلاف من حيث (هيكل رأس المال، ونوع النشاط الذي يمارسه المصرف التجاري)، كما يجب الإلتفات فيما إذا كانت الرافعة المالية للمصرف مرتفعة أو منخفضة، فعندما يكون المصرف التجاري يعتمد بدرجة أقل على الرافعة المالية، نجد العائد على الأصول يكون كبيراً (الحمدان والقضاة، 2013: 165)، وبالعكس عندما تكون الرافعة المالية عالية، نجد أن العائد على الأصول يكون منخفضاً، الأمر الذي يعني عدم إقتصار تحليل الربحية على العائد على السهم، لأنه سيتجاهل مخاطر تصاحب في العادة إرتفاع نسبة الرافعة المالية، وهو الأمر الذي يؤثر على نسب الدخل (العلي، 2013: 110).

من مؤشرات الربحية في القطاع المالي تبرز لدينا موضوعات معلومات الفرق بين سعر الفائدة على القروض من جهة، ومن جهة ثانية سعر الفائدة على الودائع، حيث أنه في حال إرتفاع نشاط المصارف التجارية، ينتج عنه إرتفاع أسعار الفائدة على القروض، وإنخفاضها على الودائع، كما أن تكاليف التشغيل ستكون مرتفعة قياساً بنشاط المصارف التي تتعامل مع الشركات، حيث أن هامش الربح لهذه المصارف يرتبط بإرتفاع تكاليف التشغيل.

4. السيولة: تتأثر قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات إعتقاداً على السيولة

الموجودة لدى المصارف التجارية، وتعد نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول السائلة من المقاييس الشائعة، لبيان مدى قدرة النظام المالي على إستيعاب إنخفاض الميزانية العمومية (كاظم، 2020: 34)، قبل الذهاب الى بيع الأصول غير السائلة، ونسبة الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الأجل واحدة من المقاييس التي يتم من خلالها السيولة بين الخصوم قصيرة الأجل (الإمام و الخزعلي، 2017: 116)، التي يمكن من خلالها تغطية مبيعات الأصول في حال عدم القدرة على الحصول على تمويل، وتقوم هذه المؤشرات ببيان الإختلاف الكبير بين آجل الإستحقاق والحاجة الى إدارة السيولة بحرص شديد، كما أن إستخدام نسبة الودائع الى مجموع القروض (عدا القروض بين المصارف التجارية) يكون لغرض معرفة المشاكل في السيولة (Gitman & Zutter, 2014 : 71)، فعندما تنخفض هذه النسبة، فهذا يعني وجود ضغط للسيولة على الجهاز

المصرفي، وبالتالي قد تؤدي الى زعزعة الثقة لدى المودعين والمستثمرين (الشمرى، 2014 : 458).

5. الحساسية لمخاطر السوق: إن أية تغيرات في أسعار السوق نتيجة المشاركة المتزايدة من قبل المصارف التجارية في الأعمال التجارية للسوق، تؤدي الى زيادة المخاطر التي قد تعرضها الى خسائر كبيرة (رباط وآخرون، 2020: 216)، ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها هي مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما أن بعض الدول تسمح للمصارف التجارية بالمتاجرة على حسابها الخاص في أسواق الأوراق المالية (رضا، 2018: 25)، وبالتالي فإن هذه المصارف تتعرض الى مخاطر أسعار الأسهم، وهو الأمر الذي قد تضطر معه الى استخدام المشتقات المالية لإدارة هذه المخاطر (Christophouls, 2011: 14).

هناك مؤشرات يمكن إستخدامها لمعرفة مقدار الحساسية لتلك المخاطر، فعندما تكون المدة بين الإستحقاق المتبقي في الأصول والخصوم و متوسط عمر الإستحقاق كبير، نجد أن مخاطر أسعار الفائدة هنا تكون مرتفعة (فرج، 2014: 69).

الفصل الثالث

المبحث الأول

واقع عمل المصارف العراقية والمؤشرات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي

أولاً: واقع عمل المصارف العراقية:

يعد عمل المصارف الخاصة ليس في العراق فحسب بل في العالم عموماً من الأهمية بحيث أنك تجده في كل مفاصل الحياة اليومية، من خلال الخدمات المتعددة التي يقدمها المصرف لزيائنه، ومع ذلك تبقى الإدارة المالية للمصرف تتوجس من عامل المخاطرة الذي يرافق عملها، بالإضافة الى تفكيرها بأهمية تعظيم الأرباح التي تعني أن المصرف يقوم بعمله في خدمة المجتمع الذي يعمل فيه، ناهيك عن ضرورة التأكيد على أن يكون هناك إنتشار للمصرف بحيث يغطي مساحة واسعة وشريحة كبيرة من المتعاملين، يقوم عمل تحليل المؤشرات المالية بتحليل الفرص والمخاطر التي تواجه إدارة المصرف، والعمل على وضع الخطط المناسبة لمواجهة ذلك، للخروج بأقل الخسائر على الأقل، من هنا فإننا نحاول التعرف على أهم المؤشرات المالية التي لها تأثير على الإستقرار المالي للمصارف التجارية، والتي اعتمدها البنك المركزي العراقي.

ت	اسم المصرف	حجم الأصول	رمز المصرف
1	المصرف التجاري العراقي	449777104	BCOI
2	مصرف بغداد	1132744205	BBOB
3	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	658231494	BIME
4	مصرف الإستثمار العراقي	529829506	BIBI
5	المصرف الأهلي العراقي	632037786	BNOI
6	مصرف سومر التجاري	350387452	BSUC

7	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	977103226	BRTB
8	مصرف الخليج التجاري	549145530	BGUC
9	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	410167917	BMFI
10	مصرف آشور الدولي	421460216	BASH
11	مصرف المنصور للإستثمار	1461478909	BMNS
12	المصرف المتحد للإستثمار	605313971	BUND
13	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	768378726	BIDB
14	مصرف عبر العراق للإستثمار	346646881	BTRI
15	مصرف الائتمان العراقي	522536851	BORI

جدول رقم (2) يوضح حجم الأصول للمصارف عينة الدراسة، من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف، والتقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية

الملاحظ أن الباحث أخذ على عاتقه أن تكون عينة البحث تتوفر فيها الشروط التالية:

1. ضرورة أن تكون التقارير المالية للمصارف عينة البحث منشورة على الموقع الإلكتروني للمصرف، مع الأخذ بنظر الإعتبار ان تكون جميع البيانات المطلوبة متوفرة.

2. أن تكون نهاية السنة المالية لجميع المصارف هي 12/31 من كل سنة

3. القوائم المالية لجميع المصارف بالدينار العراقي

4. ان تكون المصارف عينة البحث مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

وللتوضيح قمنا بإعداد جدول رقم (3) يوضح نسبة عينة الدراسة الى مجتمع الدراسة :

ت	البيان	عينة الدراسة	مجتمع الدراسة	النسبة
1	عدد المصارف	15	40	37.5%
2	مجموع المصارف	15	71	21.12%

جدول رقم (3) يوضح عينة الدراسة وحجمها قياسا بمجموع المصارف العاملة، من إعداد الباحث، المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف والبنك المركزي العراقي

ثانياً: مصادر الحصول على البيانات: تم الحصول على البيانات من البنك المركزي العراقي، والبيانات الرسمية للمصارف عيّنة البحث، بالإضافة الى البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً: نموذج قياس متغيرات الدراسة: قمنا هنا بصياغة المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كما في الجدول (4):

ت	المؤشر	طريقة القياس
المتغير المستقل		
	رأس المال العامل	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
المتغيرات التابعة		
مؤشر الربحية		
1	معدل العائد على الأصول	صافي الربح قبل الضرائب / متوسط إجمالي الأصول
2	معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح قبل الضرائب / متوسط إجمالي حقوق الملكية
3	ربحية السهم	صافي الربح بعد الضرائب / متوسط الأسهم العادية
مؤشرات السيولة		
1	نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
2	نسبة القروض الى الودائع	صافي القروض / إجمالي الودائع والقروض قصيرة الأجل
3	نسبة الودائع الى الأصول	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول
مؤشرات المخاطر المالية		
1	نسبة حقوق الملكية الى القروض	إجمالي حقوق الملكية / صافي القروض
مؤشرات الحساسية ضد مخاطر السوق		
1	معدل دوران السهم	قيمة الاسهم المتداولة / رأس المال السوقي
2	معدل العائد على السهم	العائد على الاستثمار / إجمالي المبلغ المستثمر
مؤشرات الملاءة المالية		
1	معيار كفاية رأس المال	إجمالي رأس المال / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر

جدول رقم (4) المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة

ثانياً: نبذة عن المصارف عينة البحث

1. المصرف التجاري العراقي العراقي: أسس المصرف عام 1992 برأس مال قدره (150) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/4524 الصادرة عن وزارة التجارة/ تسجيل الشركات في 11/2/1992، بعدها حصل على إجازة ممارسة مهنة الصيرفة من البنك المركزي العراقي في 12/ تموز/ 1992، يسعى المصرف الى زيادة قاعدة عملاءه محليا ودوليا بالإضافة الى مساهمته في تطوير الاقتصاد العراقي، ارتفع رأس مال المصرف في العام 2014 الى 250 مليار دينار عراقي، يمتلك المصرف عدداً من الفروع في محافظات العراق، يقوم المصرف بتوفير مجموعة من الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات التحويل المالي بالإضافة لتمويل الشركات المحلية، سبق للمصرف أن فاز بعدد من الجوائز كأفضل مصوِّف في الشرق الأوسط للأعوام 2007 و2012 و2016.
2. مصرف بغداد: تأسس كشركة مساهمة خاصة عام 1992 برأس مال قدره 100 مليون دينار عراقي، يمتلك المصرف علاقات واسعة مع عدد من البنوك الخارجية المراسلة التي يستطيع من خلالها تقديم خدمات جيدة لزيائنه في مجالات الإعتمادات المستندية والحوالات الخارجية، بالإضافة الى تقديمه خدمات متنوعة لزيائنه داخل العراق.
3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار: تأسس المصرف عام 1993 برأس مال إسمي مقداره 400 مليون دينار عراقي، بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات المرقمة مش/ 5211 في 7/7/1993، بعدها حصل على إجازة من البنك المركزي العراقي تحمل الرقم ص أ/ د/ 491/4 في 28/9/1993 ليمارس من خلالها عملية الصيرفة، للمصرف 17 فرع في عموم العراق، رأس مال المصرف حالياً 250 مليار دينار، للمصرف تعاون مع عدد من البنوك الخارجية لتسهيل تعاملات زبائنه المصرف الخارجية.
4. مصرف الإستثمار العراقي: أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال قدره 100 مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/ 5236 في 13/ تمزو / 1993) الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ المرقم 36 لعام 1983 المعدل، بعدها حصل على موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ص/10/3/942/5 في 28/9/1993 لممارسة الصيرفة، اليوم بلغ رأس مال المصرف 250 مليار دينار عراقي، للمصرف عدة فروع داخل العراق، ولديه علاقات مع عدد من البنوك الأجنبية لتغطية تعاملات زبائنه في تلك الدول.
5. المصرف الأهلي العراقي: شركة مساهمة خاصة تأسس سنة 1995 بموجب إجازة التأسيس المرقمة مش/ 582، يقدم المصرف جميع الأعمال المصرفية والمالية التي تتعلق بنشاطه بالإضافة الى أنه يقوم بتقديم خدمات الصيرفة والوساطة المالية، رأس مال المصرف 250 مليار دينار.
6. مصرف سومر التجاري: تأسس برأس مال اسمي مدفوع بالكامل قدره 400 مليون دينار في عام 1999 بعد حصوله على موافقة مسجل الشركات بالكتاب المرقم م.ش/

- 6913 في 1999/5/26 بعد ذلك حصل على موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسته الصيرفة بموجب الكتاب المرقم ص1124/9/10 في 1999 / 11/4، قام المصرف بتعديل رأسماله عدد من المرات الى أن وصل رأس المال الى مبلغ 250 مليار دينار، يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية لحسابه ولحساب الغير داخل العراق وخارجه، من خلال تقديمه لمجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية، ويعد أحد المساهمين في تأسيس الشركة العراقية للكفالات المصرفية.
7. مصرف الإقليم التجاري: تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة 282 في 20/ تموز/ 2001 الصادرة عن مسجل الشركات في إقليم كردستان، بعدها حصل على شهادة التأسيس الصادرة من مسجل الشركات في بغداد بالرقم 15145 في 29/11/2006 برأسمال قدره 25 مليار دينار، بعدها حصل على إجازة من البنك المركزي العراقي بالرقم 408/3/9 في 1/ آذار/ 2007 ليمارس من خلالها عملية الصيرفة، رأس مال المصرف اليوم هو 250 مليار دينار عراقي.
8. مصرف الخليج التجاري: شركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي، جميع أنشطة المصرف خاضعة لأحكام وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015، تأسس سنة 1999 برأس مال مدفوع 300 مليار دينار عراقي.
9. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار: حصل على شهادة تأسيس صادرة من مسجل الشركات بالرقم 7909 في 2001/8/23 بعدها حصل على شهادة إجازة ممارسة مهنة الصيرفة المرقمة 19909/3/9 في 2001/12/3، رأس المال حالياً 250 مليار دينار عراقي.
10. مصرف آشور الدولي للاستثمار: شركة مساهمة خاصة تأسست سنة 2005 تحت رقم م.ش/ 25812 برأس مال مكتتب قدره 250 مليار دينار عراقي.
11. مصرف المنصور للاستثمار: شركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار عراقي، تأسس سنة 2005 بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات المرقمة م.ش/ 27520 في 2005/9/13، كما حصل على موافقة البنك المركزي العراقي بمنحه إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 368/3/9 في 2006/2/20، يقوم المصرف بممارسة الأعمال المصرفية بموجب قانون المصارف المرقم 94 لسنة 2004، ولديه عدد من الفروع داخل العراق.
12. المصرف المتحد للاستثمار: تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 5762 في 1994/8/20 الصادرة عن مسجل الشركات وفقاً لأحكام المادة 21 من قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 المعدل برأس مال مليار دينار عراقي، بعدها حصل على إجازة ممارسة الصيرفة وفق أحكام الفقرة 1 من المادة 41 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 المعدل.

13. مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل: تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 1 / 77326 بتاريخ 2011/1/11 من دائرة تسجيل الشركات وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بموجب كتابه 1816/3/9 في 2011/4/7 للمصرف فروع في جميع محافظات العراق.

14. مصرف عبر العراق: تأسس المصرف للإستثمار كشركة مساهمة برأس مال اسمي قدره 56 مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 30026 في 2006/5/21 الصادرة عن مسجل الشركات، كما حصل على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بكتابته المرقم 2661/3/9 في 2006/12/5، يبلغ رأس المال حاليا 250 مليار دينار عراقي.

15. مصرف الائتمان العراقي: أسس المصرف عام 1998 برأس مال قدره 200 مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6، زاد رأس مال المصرف الى 250 مليار دينار عراقي، يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية التي تصب في مجال عمله.

ثالثا: مؤشرات السلامة المالية في العراق

1. مؤشر كفاية رأس المال:

وهو واحد من المؤشرات التي وضعتها لجنة بازل لتقيس به قدرة المؤسسات المصرفية على تحمل الصدمات التي قد تتعرض لها الميزانية العمومية للمصرف، والغرض من هذا المؤشر هو إستيعاب جميع المخاطر المالية التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف التجاري (صندوق النقد العربي، 2017: 5)، وعليه فإن وجود مستوى معين من رأس المال يعمل على تأمين المصرف من خسائر التخلف عن السداد التي تأتي عن طريق الإنكشاف في بعض البنود (خاصة بنود داخل وخارج الميزانية العمومية)، وعموما فإن مؤشر كفاية رأس المال يقيس درجة مرونة المصرف في مواجهة الصدمات (فاضل، 2019: 82) وبالنظر الى الجدول رقم (19) نلاحظ أن هناك تباين ما بين عام وآخر وهو مؤشر على أن المصارف عينة البحث مع أنها تحتفظ بنسبة أعلى مما أقره البنك المركزي العراقي لكن في نفس الوقت فهي تعمل على توظيف أموالها في الإستثمار.

2. مؤشر جودة الموجودات:

من أكثر المجالات التي تحدد السلامة المالية للمصرف، العامل الأهم فيها هو جودة القروض والتي تمثل معظم موجودات المصرف، وهنا يواجه المصرف قدر من المخاطر كبير،

الأمر الذي يشير الى أن أغلب المخاطر التي تهدد الملاءة المالية للمصرف تأتي من خلال تدهور قيمة الأصول (القرض) والذي يأتي بسبب انخفاض السلامة المالية للمقرض وإنسحاب ذلك على الربحية، إذا ما نظرنا الى الجدول رقم (21) لسنوات الدراسة نجد تذبذب في نسبة الموجودات، ومع ذلك فإن مصرف آشور حقق أعلى نسبة موجودات 13% يليه مصرفي الائتمان العراقي ومصرف عبر العراق (ظفاح، 2005: 12).

3. مؤشر الربحية والإيرادات:

هذا المؤشر يعكس قدرة المصرف على دعم عملياته التشغيلية، وقدرته على إستيعاب الخسائر المحتملة في المستقبل، ويتأثر هذا المؤشر بقوى السوق على العكس من مؤشر كفاية رأس المال وجودة الأصول اللذان يتأثران بصورة مباشرة بالسياسات (فاضل، 2019: 83)، وبالنظر الى الجدول رقم (24) نجد أن مصرف عبر العراق قد حقق أعلى نسبة عائد على الإستثمار 2.3% يليه مصرف الموصل للتنمية والإستثمار 2.1% يليه المصرف التجاري العراقي 1.9%.

أما فيما يتعلق بالعائد على حقوق المساهمين نجد أن مصرف المنصور حقق أعلى نسبة عوائد للمساهمين بمتوسط يزيد على 5%، تلاه مصرف التنمية الدولي بنسبة تزيد على 4%، أما أدنى نسبة عائد على حقوق المساهمين فكانت من قبل المصرف المتحد للإستثمار (-3%) كما في الجدول (25).

فيما يتعلق بالعائد على الودائع فقد وجدنا أن المصرف التجاري العراقي حقق أعلى نسبة بمتوسط يزيد على 6% والأدنى كان المصرف المتحد للإستثمار بنسبة (-1%) وهذا واضح في الجدول (26).

4. مؤشر السيولة:

وتمثل قدرة المصرف على تلبية متطلبات الزبائن بشكل عاجل، عن طريق تحويل الموجودات الى نقد بسرعة وبدون خسائر (فاضل، 2019: 83) وبالنظر الى الجدول رقم (20) نجد أن أعلى معدل سيولة تم تسجيلها في مصرف عبر العراق بنسبة 3.4% والأقل سجلها المصرف المتحد للإستثمار بنسبة 0.25% .

5. مؤشر الحساسية ضد مخاطر السوق:

يتعلق هذا المؤشر بعمليات المتاجرة في المحافظ الإستثمارية التي تحوي الكثير من الأدوات المالية (الأسهم والسندات الحكومية والمشتقات المالية)، وفي الغالب نجد أن هذه الأدوات تكتنفها مخاطر متعددة خاصة فيما يتعلق بالسعر والعائد، وبالنظر الى الجدول (27) نجد أن مصرف الائتمان العراقي سجل معدل 0.3% وهو معدل أعلى من بقية المصارف في حين أن المصرف المتحد للإستثمار سجل المعدل الأقل 0.01% هذا فيما يتعلق بمعدل العائد على السهم، في حين أن معدل دوران السهم وهو مؤشر آخر من مؤشرات الحساسية ضد مخاطر السوق يبين لنا أن مصرف الموصل كان الأعلى في عدد مرات تداول السهم 31.8 مرة، والأقل كان مصرف عبر العراق كما مبين في الجدول (28).

ثالثاً: تحليل متغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، فالمتغير المستقل وهو رأس المال العامل خضع لعدد من التغيرات بموجب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي الى أن تم تثبيت رأس المال العامل عند الرقم الذي نجده في الجدول رقم (18)، مع ملاحظة أن المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي سجلا أعلى نسبة في رأس المال 8%، بينما نجد أن مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ومصرف الإقليم التجاري سجلا أدنى نسبة في رأس المال 5% الشكل رقم (3)، بينما شملت المتغيرات التابعة والمتمثلة بـ كفاية رأس المال والتي ترتفع عن النسبة التي تضعها تعليمات البنك المركزي الجدول رقم (19)، ومع أن هذا يعطي الأمان للمؤسسين والمودعين على حد سواء، لكنه من جانب آخر يشكل نقطة ضعف لأنه يعني أن المصرف لا يستثمر أمواله ومنح الائتمان الى الزبائن إلا في حدود ضيقة، وقد سجل مصرف الائتمان العراقي أعلى نسبة كفاية رأس المال 21% يليه مصرف عبر العراق 15% ثم مصرف المنصور للإستثمار 13%، بينما سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أدنى نسبة 0% وهذا موضح في الشكل رقم (4)، بعد ذلك نذهب الى الجدول رقم (20) الذي تظهر فيه نسبة الموجودات السائلة نلاحظ أن المصارف عينة البحث تحتفظ بموجوداتها المتداولة في محاولة منها لتغطية المطلوبات والإلتزامات المتقابلة لكن هذا على حساب منح الائتمان، والشكل رقم (5) يوضح أن نسبة الموجودات السائلة

والتي تقابل المطلوبات السائلة سجلت نسب لا تزيد على 11% لمصرف سومر التجاري، والأدنى 2% سجلها مصرف المنصور، في الجدول رقم (21) يتحدث عن التوظيف ومنح القروض حيث تعكس قدرة المصرف على الأموال المتحصلة عن طريق المودعين وتوظيفها لصالح العملاء، فإذا كانت النسبة مرتفعة فهو دليل على قدرة المصرف على توظيف هذه الأموال في منح القروض لزيائنه أولاً، وتحقيق عوائد للمصرف وللمودعين ثانياً والشكل رقم (6) يوضح نسب التوظيف لعينة المصارف، فيما يتعلق بالقروض والسلف الممنوحة على إجمالي الودائع نجد أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار سجل النسبة الأعلى في منح الإئتمان لزيائن المصرف 17% يليه مصرف عبر العراق 16%، بينما نجد أن النسبة الأدنى 0% كانت من حصة مصرف الإئتمان العراقي وبعده مصرف المنصور للاستثمار بنسبة 1%، وهذا يعود الى أن المصارف عينة البحث كانت إهتمامها الأول في الاستثمار برأس المال العامل متجاهلة منح القروض والسلف لكي تتجنب المخاطر التي قد تسببها لها وهي بهذا تحاول تحقيق الأمان والسيولة معاً على حساب تحقيق الربحية، يشكل الرصيد النقدي الذي يحتفظ به المصرف أهمية كبيرة لمقابلة إحتياجات العملاء عند الحاجة وهنا نلاحظ أن مصرف الخليج التجاري احتل المرتبة الأولى في الإحتفاظ برصيد نقدي 17% يليه مصرفي الموصل للاستثمار والتنمية ومصرف الإقليم التجاري بنسبة 14% و 12% على التوالي وأخيراً يليهما مصرف المنصور للاستثمار بنسبة 11% والجدول رقم (22) يوضح ذلك، بينما نجد أن مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار احتل المرتبة الأخيرة بنسبة 2% يليه مصرفي بغداد والمصرف التجاري العراقي بنسبة 3% و 4% على التوالي كما في الشكل رقم (7)، بالنسبة للإحتياطي القانوني والذي تحتفظ به المصارف التجارية في البنك المركزي كان مصرف عبر العراق الأعلى بنسبة 14%، بينما كان مصرف الاستثمار العراقي حصل على نسبة 2% فيما يتعلق بإحتفاظه بالإحتياطي القانوني، يشكل العائد على الاستثمار أهمية كبيرة بالنسبة للملاك لأنه يعني قدرة المصرف على إيجاد فرص لإستثمار الأموال والحصول على أرباح الجدول رقم (23)، وهنا نجد أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار صاحب أعلى نسبة 15% تبعه مصرفي آشور الدولي بنسبة 14% والمصرف المتحد للإستثمار 13%، بينما نجد أن مصرف الشرق الأوسط العراقي صاحب النسبة الأدنى 0% كما في الشكل (8)، يبحث المستثمر عن الربح دائماً ويتعد عن المخاطر لذلك فهو دائماً يدرس بواقعية مؤشرات العائد على الإستثمار

للمصرف الذي يضع أمواله فيه، نجد أن مصرف آشور الدولي هو الأعلى في ربحية العائد على السهم 2.8%، بينما المصرف المتحد للإستثمار يمثل الأدنى (-1.9%) كما في الجدول (24) والشكل (9) يوضح بيانات العائد على الإستثمار للمصارف عينة الدراسة، يمثل العائد على حقوق المساهمين مؤشر تحليلي مهم في تقييم الأداء المالي وقياسه، لأنه يعطي للباحث فكرة عن كفاءة الإدارة في إستثمار أموال المساهمين وقدرة تلك الأموال على توليد الأرباح من حقوق المساهمين كما في الجدول (25)، من ثم فإننا بهذه النسبة نستطيع التعرف على مقدار الأرباح التي حصل عليها المساهمون من إستثمار أموالهم من قبل المصرف، حيث أنه كلما زاد العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين إرتفع سعر السهم في السوق المالي ونلاحظ أن مصرف آشور سجل أعلى نسبة 13% بينما سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار النسبة الأقل في توزيع العوائد 0% كما في الشكل (10)، يمثل العائد على الودائع مؤشر مهم في تحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث يستطيع الباحث من خلاله معرفة صافي الأرباح التي تحققت خلال العام المالي الى مجموع المطلوبات، فعندما تكون النسبة مرتفعة تعطي دليل على قوة الأرباح المتحققة لمقابلة المطلوبات المستحقة، كما أنه يشكل حافز للمودعين في التعامل مع هذا المصرف أو ذاك فكلما ارتفع معدل العائد على الوديعة كلما كان أعداد المودعين في ارتفاع الجدول رقم (26)، وهنا نجد أن مصرف الخليج التجاري يسجل أعلى نسبة في منح المودعين عوائد مالية على الودائع التي يضعونها في المصرف 13%، بينما سجل مصرف الموصل للتنمية والإستثمار النسبة الأقل -9% كما في الشكل (11)، بعد ذلك نجد أن معدل العائد على السهم يعطي قوة للسهم في السهم ببيعاً وشراءً عندما تكون الأرباح الموزعة مرتفعة، ونلاحظ أن مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار هو الأعلى في توزيع عوائد على السهم 29% بينما مصرف الموصل للتنمية والإستثمار حقق النسبة الأقل 0% كما في الجدول (27) والشكل (12) يوضح معدل العائد على السهم، وأخير فإن معدل دوران السهم يمثل معيار مهم التي يجب أن يأخذها المستثمر في حساباته قبل أن يمضي في قرار الإستثمار، لأنه لا يتعلق فقط بالمفاضلة بين هذا السهم أو ذاك بل يتعداه ليكون شاملاً للمفاضلة ما بين الأسواق المالية المختلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب كما في الجدول (28)، إن هذا المؤشر يقوم بقياس درجة سيولة سهم دون غيره أي توفر أوامر البيع والشراء في أغلب أيام التداول، بكلمة أوضح فهو يعطي مؤشر عن إمكانية

تحويل السهم الى سيولة نقدية بشكل سريع بأقل التكاليف ويكون سعره مقاربا لأخر سعر تم تداوله به ويمكن مشاهدة ذلك في الشكل رقم (13)، بالتالي فإننا كلما نجد أن معدلات تداول هذا السهم قد زادت فهو دليل على إرتفاع سيولته، يشكل دافعا قويا للمصرف عندما يتم التعامل بأسهم المصرف في السوق المالي، لأنه يعطي مصداقية لعمل المصرف وهذا له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالي، هنا نجد أن المصرف المتحد للإستثمار حصل على النسبة الأعلى 23% في حين أن مصرف الإقليم التجاري حصل على النسبة الأدنى 0%.

الفصل الثالث

المبحث الثاني

إختبار وتحليل فرضيات الدراسة

للتحقق من الفرضيات التي تم وضعها في الدراسة من قبل الباحث، فإنه لابد من إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية لها، والفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية لها حيث سيتم أولاً إيجاد معاملات الارتباط بين المتغير المستقل (رأس المال العامل X) والمتغيرات المعتمدة { (كفاية رأس المال $Y1$)، جودة الاصول $(Y2)$ ، السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) $(Y3)$ ، السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) $(Y4)$ ، السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي القانوني) $(Y5)$ ، جودة الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار) $(Y6)$ ، جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين) $(Y7)$ ، جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع) $(Y8)$ ، العائد على السهم $(Y9)$ ، معدل دوران السهم $(Y10)$ } بعد ذلك يتم قياس أثر المتغير المستقل X على المتغيرات المعتمدة بإستخدام أسلوب الإنحدار المتضمن أسلوب الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية والذي يسمى (Panel data)، وهي عبارة عن مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، إذ أن البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. وللتوضيح أكثر فإن الـ (Panel data) هي عبارة عن المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، المدن، الجامعات، المصارف...) التي تم رصدها عبر مدة زمنية معينة ويتميز أسلوب (Panel data) عن الإنحدار الإعتيادي بأنه: أولاً: يمكننا من التحكم بالتباين الفردي الذي يظهر بالبيانات الزمنية أو المقطعية، إذا تم أخذها لوحدها بدون دمج وبالتالي يؤدي الى نتائج متحيزة غير دقيقة.

ثانياً: مع الأخذ بنظر الإعتبار أن بيانات الـ (Panel data) تمتلك معلومات أكثر من المعلومات الموجودة في المقطعية أو الزمنية لو أخذت لوحدها.

ثالثاً: وعليه يمكن الحصول على تقديرات أكثر ثقة ودقة، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

رابعاً: بالإضافة الى أن إستخدامها يمكننا من منع مشكلة عدم التجانس بشكل كبير.

1: إختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها :

من أجل التحقق من الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات المتفرعة منها تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة وكما يلي:

الجدول (5) معاملات إرتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة

المتغيرات المعتمدة المتغير المستقل X	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10
قيمة ارتباط بيرسون	0.30*	-0.14	-0.02	-0.02	0.10	0.14	0.01	0.23*	-0.24*	0.03
SIG.	0.008	0.330	0.847	0.897	0.384	0.233	0.952	0.045	0.040	0.805

* تعني ان علاقة الارتباط معنوية

من خلال الجدول (5) نستنتج بانه لا توجد علاقة بين المتغير المستقل (رأس المال العامل (X) والمتغيرات المعتمدة { جودة الاصول (Y2)، السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) (Y3)، السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) (Y4)، السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي القانوني) (Y5)، جودة الربحية المصرفية (العائد على الاستثمار) (Y6)، جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين) (Y7)، معدل دوران السهم (Y10) } بينما توجد علاقة إرتباط بين المتغير المستقل (رأس المال العامل X) والمتغيرات المعتمدة { كفاية

راس المال Y1، جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع) (Y8)، العائد على السهم (Y9) .{

ثانياً: إختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية التابعة لها.

نموذج الدراسة:

لغرض التحقق من الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات المتفرعة منها، تم قياس أثر المتغير المستقل X على المتغيرات المعتمدة باستخدام أسلوب الانحدار (Panel data) وكما يلي:

ليكن لدينا N من المقاطع العرضية مقاسة في T من الفترات الزمنية فإن نموذج panel data يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \epsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث : Y_{it} هو متغير الاستجابة (المتغير المعتمد) عند المشاهدة i والفترة الزمنية t

$X_{j(it)}$ هو المتغير التفسيري j عند المشاهدة i والفترة الزمنية t

K هو عدد المتغيرات التفسيرية او المستقلة.

$B_{0(i)}$ هي نقطة التقاطع في المشاهدة i

B_j هي ميل خط الانحدار للمتغير j

ϵ_{it} هو الخطأ العشوائي عند المشاهدة i والفترة الزمنية t

وهناك ثلاثة نماذج رئيسية للبيانات الطولية⁽²⁾ وهي :

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression model:

يعتبر هذا النموذج من أبسط أنواع (Panel data) لأننا نلاحظ فيه أن جميع المعاملات ثابتة ولجميع الفترات الزمنية، أي أن $B_{0(i)}$ و B_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية (هنا يتم إهمال أثر عامل الزمن)، ويمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = a + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \epsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث:

$$\text{Var}(\epsilon_{it}) = \sigma_{\epsilon}^2$$

$$E(\epsilon_{it}) = 0$$

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

2. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model:

يتم من خلال هذا النموذج معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، عن طريق جعل معلمة القطع a مختلفة من مجموعة الى مجموعة ثانية، مع بقاء معاملات الميل (البيتا) ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، والنموذج يسمح بدراسة تغير سلوك الوحدات عبر الزمن للبيانات المجمعة، بالإضافة الى ذلك فهو يسمح بدراسة سلوك الوحدات والزمن باستخدام هذا النموذج، من خلال العنصر الثابت في نموذج الانحدار.

$$Y_{it} = a_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \epsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث:

$$\text{Var}(\epsilon_{it}) = \sigma_{\epsilon}^2$$

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية

(LSDV) Squares Dummy Variable Least

وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها $(N-1)$ وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (8)$$

3. نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effects Model:

يقوم هذا النموذج على افتراض أن المقطع الثابت لكل من البيانات الزمنية أو المقطعية أو في كليهما يتغير عشوائياً ضمن وسط حسابي ثابت، وتتم معاملة معامل المقطع α كمتغير عشوائي له مقدار ثابت u ، لذلك فإن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث يمثل v حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i والذي يعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية، والتي تعود الى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

تقدير نموذج الانحدار (panel data) واختبار فرضيات الدراسة:

من أجل اختبار فرضية الدراسة الرئيسية التي تنص على انه يوجد تأثير المتغير المستقل (رأس المال العامل X) على المتغيرات المعتمدة (كفاية رأس المال $(Y1)$ ، جودة الأصول $(Y2)$ ، السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) $(Y3)$ ، السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) $(Y4)$ ، السيولة المصرفية (نسبة الإحتياطي القانوني) $(Y5)$ ، جودة الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار) $(Y6)$ ، جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين) $(Y7)$ ، جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع) $(Y8)$ ، العائد على السهم $(Y9)$ ، معدل دوران السهم $(Y10)$ } باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة (PRM)، (FEM)، (REM) وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجداول التالية :

جدول (6) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد $(Y1)$

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	81.240	749.643	661.085
	قيمة t المحتسبة	-0.102	1.405	1.26
	القيمة الإحتمالية p	0.919	0.165	0.212
المتغير x	قيمة معامل x	1.310	-32.971	-28.358
	قيمة t المحتسبة	0.250	-1.178	-1.04
	القيمة الإحتمالية p	0.805	0.240	0.302
معامل التحديد R^2		0.001	0.75	0.02
قيمة D.W		0.48	1.90	1.53
قيمة F		0.06	12.002	1.08
إحتمالية Fisher		0.805	0.000	0.302

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (6) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

من خلال نموذج PRM المقدّر في الجدول أعلاه تم ملاحظة أن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.919) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، أضف إلى ذلك فإننا نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليس ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.805) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على كفاية رأس المال ونرفض الفرضية البديلة، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة كفاية رأس المال زادت قيمة رأس المال العامل، أضف إلى ذلك أننا نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.805) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدّر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.001) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل في سوق العمل قد بلغ (0.1%) من التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال أما النسبة المتبقية والبالغة (99.9%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وأخيرا فإننا نلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، لأن قيمة ($D.W=0.48$) وهي تقع بين 0 و DL .

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

نلاحظ من خلال نموذج FEM المقدّر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.165) كانت أكبر من مستوى المعنوية

(0.05)، كما نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليس ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 لأن القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.240) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على كفاية رأس المال ونرفض الفرضية البديلة، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة كفاية رأس المال زادت قيمة رأس المال العامل، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، أضف الى ذلك فإن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت (0.75) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (75%) من التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال، أما النسبة المتبقية والبالغة (25%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لأن قيمة (D.W=1.90) وهي تقع بين DU و DU-4.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

نلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) كون القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.212) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، من هنا نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليس ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 والسبب في ذلك أن القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.805) أكبر من 0.05 بالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على كفاية رأس المال ونرفض الفرضية البديلة، وهو ما يتفق مع الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية، أيضا نلاحظ أن إشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة كفاية رأس المال زادت قيمة رأس المال العامل، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة

F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.302) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.002) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (2%) من التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال، في حين أن النسبة المتبقية والبالغة (98%) تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وأخيرا نلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.53) وهي تقع بين DU و DU-4.

جدول (7) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y2)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-11.570	-7.481	-7.955
	قيمة t المحتسبة	-1.91	-1.79	-1.91
	القيمة الاحتمالية p	0.061	0.082	0.059
المتغير x	قيمة معامل x	0.683	0.470	0.495
	قيمة t المحتسبة	2.16	2.136	2.29
	القيمة الاحتمالية p	0.034	0.037	0.025
معامل التحديد R^2		0.06	0.75	0.07
قيمة D.W		0.54	1.91	1.56
قيمة F		4.67	11.67	5.29
احتمالية Fisher		0.034	0.000	0.024

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (7) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

نلاحظ من خلال نموذج PRM المقدّر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.061) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، أيضاً نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.034) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الأصول، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة جودة الأصول زادت قيمة رأس المال العامل، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.034) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدّر ككل معنوي، بالإضافة إلى ذلك قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.6) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (6%) من التغيرات الحاصلة في جودة الأصول، أما النسبة المتبقية والبالغة (94%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة ($D.W=0.54$) وهي تقع بين 0 و DL .

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

نلاحظ من خلال نموذج FEM المقدّر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة

الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.082) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.037) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الأصول، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الأصول، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.034) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.75) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (75%) من التغيرات الحاصلة في جودة الأصول، أما النسبة المتبقية والبالغة (25%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لأن قيمة ($D.W=0.191$) وهي تقع بين DU و $DU-4$.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

هنا نلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) كون القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.059) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.025) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الأصول ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على

أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة قيمة جودة الأصول، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.024) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت (0.07) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل في سوق العمل قد بلغ (7%) من التغيرات الحاصلة في جودة الأصول، أما النسبة المتبقية والبالغة (93%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.56) وهي تقع بين DU و DU-4.

جدول (8) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y3)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-9.946	-4.752	-4.927
	قيمة t المحتسبة	-129.	-1.50	-1.56
	القيمة الاحتمالية p	0.198	0.130	0.123
المتغير x	قيمة معامل x	0.715	0.445	0.454
	قيمة t المحتسبة	1.99	2.703	2.77
	القيمة الاحتمالية p	0.077	0.009	0.007
معامل التحديد R ²		0.04	0.91	0.10
قيمة D.W		0.18	1.72	1.41
قيمة F		3.22	9.64	7.77
احتمالية Fisher		0.077	0.000	0.007

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (8) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الإنحدار التجميعي PRM:

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.198) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.077) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة السيولة المصرفية (نسبة التوظيف)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت (0.077) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت (0.04) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (4%) من التغيرات الحاصلة في السيولة المصرفية (نسبة التوظيف)، أما النسبة المتبقية والبالغة (96%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=0.77) وهي تقع بين 0 و DL.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.138) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.009) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) ونقبل الفرضية

البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة
 للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية
 الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل، زادت قيمة السيولة
 المصرفية (نسبة التوظيف)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى
 معنوية (0.01) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.000) وهي أقل من (0.01)
 وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت
 (0.91) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (91%) من
 التغيرات الحاصلة في السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) أما النسبة المتبقية والبالغة
 (9%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ
 العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لأن قيمة ($D.W=0.177$)
 وهي تقع بين DU و $DU-4$.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

من خلال نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه نلاحظ بأن قيمة الحد الثابت c لهذا
 النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن القيمة الإحتمالية
 لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.128) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)،
 كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05
 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.007) أقل من 0.01 لذا
 نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس
 المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) ونقبل الفرضية البديلة التي
 تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية
 الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية
 التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة السيولة المصرفية
 (نسبة التوظيف)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى
 معنوية (0.01) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.009) وهي أقل من (0.01)
 وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت

(0.10) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (10%) من التغيرات الحاصلة في السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) أما النسبة المتبقية والبالغة (90%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لأن قيمة (D.W=0. 1.41) وهي تقع بين DU و DU-4..

جدول (9) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y4)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	10.751	13.672	11.245
	قيمة t المحتسبة	0.72	0.78	0.743
	القيمة الاحتمالية p	0.472	0.441	0.460
المتغير x	قيمة معامل x	-0.408	0.445	-0.434
	قيمة t المحتسبة	-0.53	-0.61	-0.549
	القيمة الاحتمالية p	0.600	0.544	0.584
معامل التحديد R ²		0.004	0.23	0.004
قيمة D.W		1.82	2.34	1.92
قيمة F		0.28	1.15	0.306
احتمالية Fisher		0.600	0.336	0.582

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (9) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

اذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) اذ ان القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.472) كانت اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج ان قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x والبالغة (0.600) اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت قيمة راس المال العامل زادت قيمة السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت (0.28) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني ان النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R2 قد بلغت (0.004) وهذا يعني ان قيمة ما يفسره متغير راس المال العامل في سوق العمل قد بلغ (0.4%) من التغيرات الحاصلة في قيمة السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي)، إما النسبة المتبقية والبالغة (99.6%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=1.82) وهي تقع بين DU و DU-4.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.441) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x والبالغة

(0.544) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (1.15) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.23) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل في سوق العمل قد بلغ (23%) من التغيرات الحاصلة في قيمة السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي)، أما النسبة المتبقية والبالغة (77%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لأن قيمة (D.W=2.34) وهي تقع بين DU و 4-DU.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

الملاحظ من خلال نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.460) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.584) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل

زادت قيمة السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.582) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت (0.004) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل في سوق العمل قد بلغ (0.4%) من التغيرات الحاصلة في قيمة السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99.6%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لأن قيمة (D.W=1.92) وهي تقع بين DU و DU-4.

جدول (10) نتائج تقدير اثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y5)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	21.438	0.622	9.739
	قيمة t المحتسبة	1.13	0.03	0.53
	القيمة الاحتمالية p	0.263	0.975	0.795
المتغير x	قيمة معامل x	-0.901	0.184	-0.291
	قيمة t المحتسبة	-0.901	0.18	-0.317
	القيمة الاحتمالية p	0.366	0.858	0.759
معامل التحديد R ²		0.01	0.42	0.001
قيمة D.W		1.82	2.14	1.76
قيمة F		0.28	2.80	0.09
احتمالية Fisher		0.600	0.002	0.761

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (10) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الإنحدار التجميعي (PRM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) كون القيمة

الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.263) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، بالإضافة الى ذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.366) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي القانوني) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة راس المال العامل زادت قيمة السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي القانوني)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.366) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.01) وهذا يعني إن قيمة ما يفسره متغير راس المال العامل قد بلغ (1%) من التغيرات الحاصلة في قيمة السيولة المصرفية (نسبة الإحتياطي القانوني)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، بالإضافة الى أننا نلاحظ أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ ان قيمة ($D.W=1.36$) وهي تقع بين 0 و DL .

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.975) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.858) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي

القانوني) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي القانوني) كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.002) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.42) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (42%) من التغيرات الحاصلة في قيمة السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي القانوني)، أما النسبة المتبقية والبالغة (58%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لأن قيمة ($D.W=2.14$) وهي تقع بين 0 و DL .

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.595) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.759) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على السيولة المصرفية (نسبة الإحتياطي القانوني) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة السيولة المصرفية (نسبة الإحتياطي القانوني)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.761) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير

معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.001) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (0.1%) من التغيرات الحاصلة في قيمة السيولة المصرفية (نسبة الإحتياطي القانوني)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99.9%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.76) وهي تقع بين DU و DU-4.

جدول (11) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y6)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-6.133	-5.946	-6.067
	قيمة t المحتسبة	-0.46	-0.39	0.45
	القيمة الاحتمالية p	0.648	0.699	0.657
المتغير x	قيمة معامل x	0.378	0.368	0.375
	قيمة t المحتسبة	0.54	0.46	0.53
	القيمة الاحتمالية p	0.598	0.646	0.599
معامل التحديد R^2		0.004	0.28	0.004
قيمة D.W		1.62	2.24	1.84
قيمة F		0.29	1.53	0.28
احتمالية Fisher		0.589	0.123	0.596

المصدر: من أعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (11) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الإنحدار التجميعي (PRM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ إن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.648) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة

(0.589) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على الاستثمار) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية ، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على الاستثمار)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.589) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.004) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (0.4%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على الاستثمار)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99.6%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.62) وهي تقع بين DU و DU-4.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.699) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.646) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على الاستثمار) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال

العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.123) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.28) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (28%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار)، أما النسبة المتبقية والبالغة (72%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة ($D.W=2.14$) وهي تقع بين DU و $DU-4$.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.657) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.599) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.596) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.004) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (0.4%) من التغيرات الحاصلة في جودة

الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99.6%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.84) وهي تقع بين DU و DU-4.

جدول (12) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y7)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-	-	-
	قيمة t المحتسبة	3.805	12.755	7.326
	القيمة الاحتمالية p	-0.16	-0.48	0.30
المتغير x	قيمة معامل x	0.873	0.633	0.760
	قيمة t المحتسبة	0.310	0.778	0.493
	القيمة الاحتمالية p	0.25	0.56	0.39
معامل التحديد R ²		0.803	0.577	0.693
قيمة D.W		0.001	0.30	0.002
قيمة F		1.54	2.22	1.81
احتمالية Fisher		0.06	1.72	0.16
		0.803	0.072	0.691

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (12) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.873) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.803) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي

دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.803) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.001) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (0.1%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99.9%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.54) وهي تقع بين 0 و DL.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.633) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.577) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين)، كذلك

نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.072) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.30) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (30%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين)، أما النسبة المتبقية والبالغة (70%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=2.22) وهي تقع بين DU و DU-4..

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.760) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.693) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.691) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.002) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (0.2%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين)، أما النسبة المتبقية والبالغة

(99.8%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.81) وهي تقع بين 0 و DL.

جدول (13) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y8)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	7.930	7.044	7.447
	قيمة t المحتسبة	0.36	0.30	0.34
	القيمة الاحتمالية p	0.720	0.764	0.732
المتغير x	قيمة معامل x	–	–	–
	قيمة t المحتسبة	0.259	0.214	0.235
	القيمة الاحتمالية p	–0.23	–0.18	–0.21
معامل التحديد R ²		0.822	0.861	0.836
قيمة D.W		0.001	0.38	0.001
قيمة F		1.04	1.67	1.37
احتمالية Fisher		0.05	2.39	0.04
		0.822	0.009	0.855

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (13) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.720) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.822) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على

الودائع) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.822) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.001) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (0.1%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99.9%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة ($D.W=1.04$) وهي تقع بين 0 و DL.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.764) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.861) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية

لها بلغت (0.009) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.38) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (38%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع)، أما النسبة المتبقية والبالغة (62%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة ($D.W=1.67$) وهي تقع بين DU و DU-4.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.732) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.836) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع)، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.835) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.001) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (0.1%) من التغيرات الحاصلة في جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع)، أما النسبة المتبقية والبالغة (99.9%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما

نلاحظ أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.37) وهي تقع بين 0 و DL.

جدول (14) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y9)

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-2.051	-3.326	-2.434
	قيمة t المحتسبة	-1.94	-2.79	-2.311
	القيمة الاحتمالية p	0.056	0.007	0.024
المتغير x	قيمة معامل x	0.111	0.178	0.131
	قيمة t المحتسبة	2.022	2.86	2.39
	القيمة الاحتمالية p	0.047	0.006	0.019
معامل التحديد R ²		0.05	0.33	0.07
قيمة D.W		1.88	2.54	2.07
قيمة F		21.09	1.96	5.62
احتمالية Fisher		0.047	0.034	0.020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

نلاحظ من الجدول (14) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الإنحدار التجميعي (PRM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الاحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.056) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الاحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.047) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على العائد على السهم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الفرعية التاسعة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية

التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة العائد على السهم، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.047) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.05) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (5%) من التغيرات الحاصلة في العائد على السهم، أما النسبة المتبقية والمتبقية والبالغة (95%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة (D.W=1.88) وهي تقع بين DU و DU-4.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.007) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.006) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على العائد على السهم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الفرعية التاسعة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة العائد على السهم، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.034) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.33) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (33%) من التغيرات الحاصلة في العائد على السهم، أما النسبة المتبقية والبالغة (67%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة

ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة $(D.W=2.54)$ وهي تقع بين DU و $DU-4$.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.024) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ذا دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.019) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على العائد على السهم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الفرعية التاسعة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة العائد على السهم، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحصائية لها بلغت (0.20) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.07) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (7%) من التغيرات الحاصلة في العائد على السهم، أما النسبة المتبقية والبالغة (93%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة $(D.W=2.07)$ وهي تقع بين DU و $DU-4$.

جدول (15) نتائج تقدير أثر المتغير المستقل X على المتغير المعتمد (Y10)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eview. 12

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-	-	-
	قيمة t المحتسبة	49.853	91.425	69.744
	القيمة الاحتمالية p	-0.52	-0.88	-0.737
المتغير x	قيمة معامل x	0.602	0.381	0.164
	قيمة t المحتسبة	3.014	5.179	4.050
	القيمة الاحتمالية p	0.61	0.96	0.82
معامل التحديد R ²		0.545	0.311	0.414
قيمة D.W		0.01	0.35	0.01
قيمة F		1.74	2.65	2.46
احتمالية Fisher		0.37	2.09	0,68
		0.545	0.023	0.412

نلاحظ من الجدول (15) ما يلي :

أ. نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحصائية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.602) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحصائية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.545) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على معدل دوران السهم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية العاشرة

للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة معدل دوران السهم، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.545) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.01) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (1%) من التغيرات الحاصلة في معدل دوران السهم، أما النسبة المتبقية والبالغة (99%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة ($D.W=1.74$) وهي تقع بين 0 و DL .

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.381) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.341) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على معدل دوران السهم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية العاشرة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة معدل دوران السهم، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.023) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.35) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (35%) من

التغيرات الحاصلة في معدل دوران السهم، أما النسبة المتبقية والبالغة (65%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة ($D.W=2.65$) وهي تقع بين 0 و DL .

ج. نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

إذ يلاحظ من خلال نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه بأن قيمة الحد الثابت c لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن القيمة الإحتمالية لإختبار t للحد الثابت والبالغة (0.164) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، كذلك نستنتج أن قيمة معامل المتغير (x) ليست ذات دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك كون القيمة الإحتمالية لإختبار t لمعامل x والبالغة (0.414) أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمتغير رأس المال العامل على معدل دوران السهم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية العاشرة للفرضية الرئيسية الثانية، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على أنه كلما زادت قيمة رأس المال العامل زادت قيمة معدل دوران السهم، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لأن القيمة الإحتمالية لها بلغت (0.412) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.01) وهذا يعني أن قيمة ما يفسره متغير رأس المال العامل قد بلغ (1%) من التغيرات الحاصلة في معدل دوران السهم، أما النسبة المتبقية والبالغة (99%) فهي تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، وكما نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ أن قيمة ($D.W=2.16$) وهي تقع بين 0 و DL .

د. اختيار النموذج الملائم:

بعد أن تم إيجاد النماذج الثلاثة السابقة سنقوم بتحديد النموذج الأكثر ملاءمة من بينها إذ سنجري إختبارين وعلى مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى المقارنة بين النموذج

التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة أيهما أفضل، فإذا ما دلت نتيجة الاختبار الأول الى أن النموذج التجميعي أكثر ملائمة للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، أما إذا أشارت النتائج لأفضلية أو ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي فإننا سننتقل للمرحلة الثانية أو الى الاختبار الثاني وهو التفضيل أو المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وسيتم تطبيق المرحلة الأولى أو الاختبار الأول من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار F المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضية الموضحة فيما يلي(3):

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PEM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT - N - K)} \approx F(N - 1, NT - N - K)$$

إذ أن :

N : عدد المقاطع وهنا عدد المصارف

T : طول المدة الزمنية

K : عدد المتغيرات المستقلة

R_{FEM}^2 : معامل التحديد (R^2) للنموذج غير المقيد (نموذج FEM)

R_{PEM}^2 : معامل التحديد (R^2) للنموذج المقيد (نموذج PEM)

فإذا تم مقارنة قيمة F المحتسبة مع قيمة F الجدولية بمستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط ($N - 1$) والمقام ($NT - N - K$) فإذا كانت نتيجة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والعكس صحيح.

فإذا ما تم رفض فرضية العدم فإنه يتم تطبيق المرحلة الثانية (الاختبار الثاني) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Housman)، وحسب الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية .

H_1 نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

إذا قبل فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصاء اختبار كاي (x2) أقل من 0.05.

إذا تم أولاً حساب قيمة F المحتسبة للجداول السابقة وبلغت قيمة F فيه حسب الجدول الآتي:

الجدول (16) المفاضلة بين نموذج PEM و نموذج FEM

الجدول	قيمة F المحتسبة	قيمة F الجدولية	النموذج الافضل
الجدول رقم 8	40.98	1.88	FEM
الجدول رقم 9	37.95	1.88	FEM
الجدول رقم 10	132.92	1.88	FEM
الجدول رقم 11	4.04	1.88	FEM
الجدول رقم 12	9.72	1.88	FEM
الجدول رقم 13	5.27	1.88	FEM
الجدول رقم 14	5.87	1.88	FEM
الجدول رقم 15	8.41	1.88	FEM
الجدول رقم 16	5.75	1.88	FEM
الجدول رقم 17	28.77	1.88	FEM

هنا نلاحظ من الجدول السابق أن قيم F المحتسبة ولكل الجداول أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (1.88) أي نرفض فرضية العدم أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل أو الأكثر ملائمة في التقدير في كل الجداول السابقة .

بعد أن تم رفض فرضية العدم وتبين أن نموذج FEM هو الأفضل فإنه يتم تطبيق المرحلة الثانية (الإختبار الثاني) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام إختبار (Housman)، إذ تم حسابه للجداول السابقة وكما بالجدول الآتي :

الجدول	قيمة X^2 الجدولية	القيمة (Pro.) الاحتمالية	النموذج الأفضل
الجدول رقم 8	0.821	0.365	FEM
الجدول رقم 9	0.344	0.558	FEM
الجدول رقم 10	0.289	0.591	FEM
الجدول رقم 11	0.072	0.788	FEM
الجدول رقم 12	1.564	0.211	FEM
الجدول رقم 13	0.003	0.986	FEM
الجدول رقم 14	0.218	0.641	FEM
الجدول رقم 15	0.002	0.964	FEM
الجدول رقم 16	2.559	0.111	FEM
الجدول رقم 17	0.267	0.605	FEM

جدول رقم (17) يبين من خلال استخدام إختبار (Housman) النموذج الأفضل

إذ يتبين أن النموذج الأفضل في كل الجداول السابقة هو نموذج التأثيرات الثابتة FEM

نستنتج من الجداول السابقة أن المتغير المستقل (رأس المال العامل X) يؤثر على المتغيرات المعتمدة (جودة الأصول (Y2)، السيولة المصرفية (نسبة التوظيف) (Y3)، العائد على السهم (Y9)) ولا يؤثر على (كفاية رأس المال (Y1)، السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) (Y4)، السيولة المصرفية (نسبة الإحتياطي القانوني) (Y5)، جودة الربحية المصرفية (العائد على الإستثمار) (Y6)، جودة الربحية المصرفية (العائد على حقوق

المساهمين (Y7)، جودة الربحية المصرفية (العائد على الودائع) (Y8)، معدل دوران السهم ((Y10)

أما إجمالاً فإننا نرفض فرضية العدم الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل والإيرادات المتحققة، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود هذا التأثير.

الفصل الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير إدارة رأس المال العامل لدى عينة من المصارف التجارية الخاصة خلال فترة زمنية تمتد لخمس سنوات على بعض مؤشرات السلامة المالية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي. من أهم الإستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة :

1. لقد كان للتوسع السريع في الخدمات المالية التي تقدمها المصارف دور كبير في تعزيز فرص النمو الإقتصادي هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن المخاطر في القطاع المالي أيضا زادت.
2. انتهاج المصارف عينة الدراسة سياسة متحفظة في إستثمار رأس المال العامل
3. التزام المصارف عينة الدراسة بزيادة رأس المال العامل الذي أقره البنك المركزي العراقي
4. ارتفاع حجم الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، بما يعطي مؤشر إيجابي لأداء المصارف عينة الدراسة
5. أدى الإهتمام برأس المال العامل الى تحقيق سيولة مناسبة ساهمت في تحقيق مواجهة متطلبات الإلتزامات قصيرة الأجل التي واجهت المصارف.
6. نتيجة التحليل لرأس المال العامل يساعد في إعطاء مؤشرات عن الأداء المالي للمصارف، الأمر الذي يساهم في تحقيق الإفصاح المناسب الذي تبحث عنه الأسواق المالية.

7. أن نتيجة التحليل لرأس المال العامل تمنح المصارف الفرصة للإستعداد لمواجهة المخاطر المالية التي تواجهها في البيئة التي تعمل فيها.
8. من كل ما تقدم من إجراء الإختبارات على النماذج الثلاث (نموذج الإنحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية) يتبين لنا أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل والأكثر ملائمة لدراسة هذه الحالة.
9. المؤشرات المالية المعتمدة حاليا لها جذور تمتد لبعض المقاييس المحاسبية المستخدمة في العقدين الخامس والسادس من القرن القرن الماضي.
10. تعطي المؤشرات المالية صورة واضحة عن حقيقة الأوضاع المالية للمصرف.
11. المؤشرات المالية الحديثة قد تم بناؤها بما يمكنها من تأدية الغرض من إيجادها والمتمثل بتوضيح القيمة المضافة والذي يهتم به جميع أطراف المصرف خاصة المستثمرين.
12. تم التوصل الى وجود تذبذب في الأرباح، والذي نتج عن تفاوت في مؤشري الربحية والسيولة، والذي يعني أن هامش الأمان غير مستقر بحيث نجد أن هناك مصارف وصلت لحد الخسارة في عدد من سنوات العينة.
13. نتيجة للإضطراب الأمني والسياسي تسبب في إعتداد المصارف التجارية لسياسة متحفظة، بما نتج عنه إرتفاع السيولة النقدية كان من المفترض أن تدخل في السوق لتغسل القطاعات الإقتصادية من جهة وتحقيق أرباح للمصارف من جهة أخرى.

سلطان

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتطوير مؤشرات السلامة المالية التي يعتمدها، من خلال إستخدامه للمؤشرات المالية التي اعتمدها المؤسسات المالية الكبرى.
2. ضرورة إستخدام جميع المؤشرات المالية التي تم إعتمادها من قبل البنك المركزي العراقي، وهذا الأمر يتطلب توفير كل البيانات المطلوبة من قبل المصارف، خاصة تلك المتعلقة بالديون المعدومة.
3. أن تقوم المصارف بتوفير معلومات مالية صادقة، يستطيع مستخدمو تلك البيانات من معرفة واقع عمل المصرف بشكل دقيق.
4. العمل على توعية الأفراد بأهمية الدور الذي تؤديه المصارف التجارية، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية لعملاءها بما يؤدي الى زيادة موارد المصرف من خلال جذب زبائن جدد وإرتفاع معدلات الإيداع.
5. تركيز المصارف على كيفية زيادة معدلات الأرباح لإرضاء العملاء والمساهمين على حد سواء.
6. أن تكون نسبة كفاية رأس المال ضمن المستويات المقبولة، لأن إرتفاعها ينتج عنه تعطيل للأموال نتيجة إرتفاع الرصيد النقدي غير المستغل من قبل المصارف، بالمقابل فإن إنخفاض نسبة كفاية رأس المال عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي قد يؤدي الى مخاطر العسر المالي وتهديد المصرف بالفشل المالي.
7. ضرورة البحث عن مصادر تمويل طويلة الآجل، والإعتماد عليها بدرجة أكبر مما هو عليه في التمويل قصير الآجل
8. ملاحظة البنك المركزي لبعض تعليماته التي تقيد عمل المصارف التجارية، خاصة فيما يتعلق بمجالات الإستثمار التي يحد منها البنك المركزي بحجة حماية أموال المودعين، وأن يستعين المصرف بخبرات علمية كفوءة يتم عن طريقها إيجاد أفضل السبل

للإستفادة من معدلات السيولة النقدية الفائضة عن الحاجة وإستثمارها في مشاريع مدرة للدخل وتساهم في تنشيط القطاعات الإقتصادية الحقيقية.

9. نوصي بضرورة قيام المصارف العاملة في العراق بتنشيط عملها في مجال الإستثمار وتمويل المشروعات الإستثمارية في القطاعات الإقتصادية الحقيقية (الزراعي والصناعي) للمساهمة في بناء إقتصاد قوي.

10. إجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بتقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام المؤشرات المالية المعتمدة، للتمكن من النهوض بالقطاع المصرفي للمستوى الذي تتمناه السلطة النقدية.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر العربية

القرآن الكريم

(أ) الكتب:

- (1) ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، 2010 .
- (2) عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- (3) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010

(ب) : الأطاريح والرسائل:

- (1) شنك أسامة محمد، العوامل المالية وغير المالية المحددة للأسعار السوقية لأسهم الشركات الصناعية العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، الاردن، 2018
- (2) حسن أحمد نوري ، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه، دراسة تطبيقية، ماجستير ادارة صيرفة وتمويل، 2018.
- (3) شهاب الدين ابتسام ، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الأعمال، الأردن، 2016

4) المولى محمد إشتعال طه فضل ، تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم للفترة (2009 . 2015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2017

5) جار الله استبرق محمود، دور هيكل المحفظة الإستثمارية للمصرف في أدائه المالي، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد/ جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، 2011.

6) بلحاج أسماء، فلاح فاطمة، دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الإستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة الى كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013.

7) حمود جبار عبد الحسين، تحليل البيئة المصرفية وأثرها الأداء المصرفي من منظور بطاقة الأداء المتوازنة، بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالي في جامعة بغداد لنيل الدبلوم العالي المعادل للماجستير، 2014.

8) حمودة خديجة ، خيفر دلال ، إدارة رأس المال العامل وأثرها على مؤشرات التوازن قصيرة الآجل، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 2017.

9) كاظم حسن عبد نزال، السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2020 .

10) حميد حيدر عبد الهادي، تقويم أداء المصارف التجارية العامة في استثمار مواردها المتاحة، بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، 2015.

11) الربيعي حاكم محسن محمد، جار الله وزهراء، سياسات الاستثمار في راس المال العامل واثرها في العائد والمخاطرة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 12، العدد 48، 2014.

12) راضي حسن هادي كهو، دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالي في جامعة بغداد لنيل الدبلوم العالي المعادل للماجستير، 2018.

13) كاظم حسن عبد نزال، السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2020.

14) توفيق حسين محسن، تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة، بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، كجزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، 2014.

15) يوسف حمزة عبد، السياسة النقدية من منظور السياسات والأهداف، دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي (2004 . 2010)، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لجامعة بغداد، لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، 2012.

16) محمد خولة جاسم، أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 2 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، كجزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، 2012.

17) عبد الجليل رسول، العلاقة بين استراتيجية التحصيل والديون المتعثرة واثرها في سيولة المصارف التجارية، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، 2020.

18) المالكي زهراء ناجي عبيد، معايير كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية على وفق مقررات بازل (1 و2) دراسة حالة، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، 2013.

19) بكر سري ضيغم حازم الحاج ، تقييم الأداء المالي على وفق نموذج CAMELS وانعكاسه على قيمة المصرف، دراسة تطبيقية في عدد من المصارف العراقية الخاصة، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، 2020 .

20) بورزق فريدة، دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية/ دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2012.2009) مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية/ تخصص مالية وإدارة حساب المخاطر، 2015.

21) العرموطي شذى أحمد ، أثر كفاءة إدارة رأس العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، دراسة إختبارية، قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017

22) رضا صبا عبد الهادي ، مدى إمكانية تطبيق نظام CAMELS لتقييم الأداء في المصارف العراقية الأهلية دراسة حالة في مصرف الشرق الأوسط للإستثمار، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد لنيل الدبلوم العالي في المصارف، 2008.

23) دحام صادق طعمة خلف ، سياسات تحويل مخاطر الائتمان ودورها في الإستقرار المالي تجارب مختارة مع الإشارة الى العراق، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، 2019.

24) خلاف ضيف ، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2000 - 2014، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التيسير، جامعة أم البواقي، 2015.

25) عطية عبد السلام ، أثر الصادرات النفطية على النمو الإقتصادي (دراسة قياسية لدول منظمة الأوبك خلال الفترة 2000 - 2014) رسالة ماجستير في الإقتصاد القياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة . الجزائر . 2016.

26) الصفار عدنان عودة صالح ، فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد، 2015.

27) أبو زيتون عبير ، قياس مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين/ رسالة ماجستير، فلسطين، 2019 .

28) أبو شهاب عزت هاني عزت، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2018.

29) عبد الله غيث أركان، أثر مصادر واستخدامات الأموال على ربحية المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص مصارف، 2011

30) الشمري فواز فاضل جدعان ، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية/ كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الاردن، 2013

31) الزبيدي فرح ، المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الإستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2015

32) السيدة مهند ، أثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية . دراسة ميدانية، جامعة الشام الخاصة، سوريا، 2020.

33) المرسومي مروج طاهر هذال، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد، 2017.

34) النابوت مجاهد محمد ذياب، أثر إستراتيجيات رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2019

35) خنتوش مصطفى أكرم، انعكاس قرار البنك المركزي العراقي في زيادة التمويل الممّلك للمصارف الخاصة على المؤشرات المالية وعوائد الاسهم / (بحث تحليلي)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، 2017 .

36) بن موسى نبيل، أثر الإختلال بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي في ظهور الأزمات، دراسة مقارنة بين أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي/ جامعة محمد بن خيضر، الجزائر، 2021.

37) نمير الشباني التحليل المتزامن لرأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي، دراسة تحليلية للمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، 2015.

38) وليد لطرش، دور سياسات إدارة السيولة في تحسين إستقرار الموارد المالية للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، 2014.

ت) : النشرات:

1) اللائحة الإرشادية، البنك المركزي العراقي، 2018.

2) التقرير السنوي للاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، 2019.

3) تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، البنك المركزي العراقي، قسم الإستقرار النقدي والمالي، العدد الثامن، الفصل الأول لعام 2019، العراق.

4) تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، أبو ظبي، 2017.

5) جريدة الوقائع العراقية، العدد 3980، 2003، بغداد، العراق

6) جريدة الوقائع العراقية، العدد 4172، 2011

- (7) جريدة الوقائع العراقية، العدد 3986، 2004
- (8) صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2014
- (9) صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، 2019
- (10) صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- (11) قسم الإستقرار النقدي والمالي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المالي، البنك المركزي العراقي، العدد الثاني، الفصل الأول لعام 2017، العراق.
- (12) أحمد ظلفاح، المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات الحیطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، 2005.

ث) المجالات:

- (1) الحمياني منيرة محيل، عبد الرحمن نجلاء ابراهيم، أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية/ دراسة تطبيقية على قطاع شركات إنتاج الأغذية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، مجلد5، العدد7، 2021، المملكة العربية السعودية.
- (2) الجيلي محمد الحسن، تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف السودانية، دراسة حالة عينة من المصارف السودانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، دراسة تطبيقية على مصرف التنمية الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16، 2015.
- (3) العشعوش أيمن، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق عملي على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 5، 2017.
- (4) أمجد حسن عبد الرحمن، قياس الأثر التفاعلي لإدارة رأس المال العامل وإنعكاسه على الأداء المالي للشركات، جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 24، العدد 4، 2020.

(5) إيهاب أحمد فاضل، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2010 - 2017)، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد 14، العدد 49، 2019.

(6) أحمد عباس حسين، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية، العدد 39، 2020.

(7) أمينة عثمانية، ابراهيم بو مزاید، أثر الاندماج المصرفي على تحسين ربحية البنوك التجارية دراسة حالة التجاري وفا بنك، مجلة الدراسة المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 1، 2021.

(8) بان صلاح الصالحي، أمير حسن زغير، مجلة العلوم القانونية، التنظيم القانوني للبنك المركزي، جامعة بغداد، العدد 2، عدد خاص، 2020.

(9) بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2، بازل 3، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، المغرب، 2013.

(10) بشرى يحيى منصور، تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني، دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية للفترة 2001-2013، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، مجلد 9، العدد 1، 2018.

(11) جعفر حسن البشير و ابراهيم فضل المولي، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، 2015.

(12) حافظ عبد الناصر علك، وحسين، وليد حسين، دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح اسهم الشركة، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، الاصدار 15، 2011 النجف الاشرف.

- 13) حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف، مجلة الغري، بغداد: 2011
- 14) خيضر خنفري، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2017.
- 15) راضي السيد عبد الجواد، تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 10، العدد 9، 2021
- 16) راضي حمد عبد الحسين، العلاقة بين إدارة راس المال العامل والربحية في الشركات- دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، 2009.
- 17) ريسان عبد الامام زعلان واخرون، استعمال اسلوب panel data لقياس اثر بعض العوامل على الامان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 35، 2020
- 18) زهراء فاضل رضي آل ابريه، دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين، المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 40، العدد 1، 2020
- 19) زين الدين شروقي، محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3 2018
- 20) سندس علي خليفة، تطبيق متغيرات حوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على الاداء المالي مقاسا ب (ROA & ROE) دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية المحلية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، مجلد 16، العدد 55، 2021.

- (21) سناء مسودة، نزار محمد خشان، أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، 2016.
- (22) سمير مبارك ميرزا، تقويم إدارة الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي للتحقق من إستمرارية المصارف الخاصة، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 45، 2018.
- (23) شروقي زين الدين، محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، 2018.
- (24) صلاح الدين الإمام، استخدم نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13، لسنة 2010.
- (25) طاهر محسن منصور الغالبي، مداخل صناعة القرار الإستراتيجي وعلاقتها بالأداء . دراسة تطبيقية في منظمات عراقية، مجلة العلوم الإقتصادية المجلد 29، العدد 8، 2012.
- (26) عبدالسلام عطية، أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في دول منظمة أوبك خلال الفترة (1990-2016)، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 17، 2019، الجزائر.
- (27) عقل دخيل كريم الأعاجيبي وميثم عبد كاظم الموسوي، وعسل داشي دغيم، (قياس كفاءة ادارة راس المال وفق متطلبات لجنة بازل III وتأثيرها على سيولة المصارف التجارية الخاصة دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، العدد 44، 2018.
- (28) علي أحمد فارس الكعبي، هشام أحمد مهدي اليساري، تأثير الكفاءة المصرفية في تنشيط سوق العراق للاوراق المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة من 2005 . 2016، مجلة وارث للبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 1، 2020.

- (29) غسان ظاهر ظاهر، علي كريم محمد، تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية للمصرف التجاري العراقي دراسة حالة 2005 . 2015، مجلة المثني للعلوم الإقتصادية، مجلد 8، العدد 1، 2018
- (30) غلامي حكيمة، بن باير حبيب، أثر تطبيق كفاية رأس المال حسب متطلبات اتفاقية بازل على أداء البنوك، دراسة حالة البنوك التجارية الاردنية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 15، العدد 1، 2021.
- (31) قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015 . 2019، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 1، 2021
- (32) منذر مرهج، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 39، العدد 6، 2017
- (33) محمد هاشم رباط، علي احمد فارس، احمد كاظم بريس، إدارة حساسية الأرباح وتأثيرها في القيمة الاقتصادية للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005 . 2017، مجلة وارث للبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 1، 2020
- (34) ميسون سعيد العمد، أثر التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2008 . 2018)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد 4، 2020.
- (35) نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثره على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 36، 2013.

(36) ياسر شاهين، القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين، أسبابها وسبل علاجها، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد العاشر، 2019

(ج) : الأنترنت

(1) (علي صلاح، البنوك المركزية تساعد الجدل حول إستقلالية السياسة النقدية في العالم، مجلة أوراق أكاديمية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 5/ أبريل 2019)

https://futureuae.com/media/Banks_d56ddd99-7fe4-40f9-b2c4-42696097e8fc.pdf

(2) توبياس آديان وأشرف خان، مساءلة البنوك المركزية واستقلاليتها وشفافيتها، مدونة الصندوق،

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/11/25/central-bank-accountability-independence-and-transparency>

(3) عطا الله، سعيد، تعريف البنك المركزي، <https://www.arageek.com>

(4) قانون المصارف العراقي، ع 3986، 2004، <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/16449.html>

(5) الآلوسي، زينة، الدينار العراقي تاريخه ماضيه وحاضره،

<https://iraqonana.com> 2017

(6) علي أكبر، زهير، تاريخ النقود في العراق،

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file>

(7) الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي. <https://cbi.iq/page/79>

(8) زهير علي اكبر، تاريخ البنوك في العراق، موقع البنك المركزي العراقي،

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152231979328979.pdf>

(9) أساسيات الإدارة المالية، <file:///C:/Users/DHIA/Downloads>

(10) سمير النصيري، القطاع المصرفي في العراق التحديات وفرص الإصلاح، شبكة
الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2018 .

List of References

A: The scientific books

1. JORION ,PHILIPPE.(2011), Financial Risk Manager Handbook Plus Test Bank, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Sixth Edition.
2. Mishkin, Frederic S., The Economics of Money Banking and Financial Markets, Vice President, Business Publishing, Twelfth Edition Global Edition, 2017
3. Preve, L, Sarria-Allende, V (2010) "Working Capital Management", First edition, Oxford University Press. Inc, New York.
4. Ross, Stephen and Westerfield, Randolph and Jordan, Bradford, (2010), "Fundamentals of Corporate Finance", ninth Edition, New York: Library of Congress Cataloging

B: Jorنال

1. Hatem Ahmed Adela, FORMULATING THE PROFIT AND LOSS SHARING MODEL (PLS) AND ITS IMPACT ON ECONOMIC 1ACTIVITY IN THE ISLAMIC ECONOMY, AQU Journal of Islamic Economics, Vol. 1No. 1, 2021
2. Muritala ,Taiwo Adewale, Taiwo ,Abayomi Samuel.(2013), Credit Management Spur Higher Profitability? Evidence from Nigerian Banking Sector, JOURNAL OF APPLIED ECONOMICS AND BUSINESS, VOL.1, ISSUE 2

C: Letters and theses

1. Anisa Umer, determinants of nonperforming loan: An empirical study on commercial banks of Ethiopia, 2015
2. Anton Sorin, The Impact of Working Capital Management on Firm Profitability: Empirical Evidence from the Polish Listed Firms, Journal of Risk and Financial Management 2021

3. Braine, Michael, 2012, "Working Capital Management Efficiency and Corporate Profitability: Evidence from Quoted Firms in Nigeria", Journal of Applied Finance and Banking, Vol. (2), NO. (2)
4. Christopoulos, Apostolos G., Mylonakis, John, & Diktapanidis, Pavlos (2011), Could Lehman Brothers' Collapse be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System, International Business Research, Volume (4), Number (2),
5. Cem Sadık, PRACTICES OF BANKS FOR CREDITS TO BE GRANTED TO SMEs, Gönderim Tarihi, Vol.:4 Issue:1 Year: 2021
6. Daniel Kamau^{1*}, Amos Ayuo^{2 1}, The Effects of Working Capital Management on Organizational Performance - A Survey of Manufacturing Firms in Eldoret Municipality Research Journal of Finance and Accounting, 2014
7. Financial health indicators Data preparation wizard International Monetary Fund, by the international monetary fund, 2021
8. Financial soundness indicators: compilation guide. (Washington. D.C) 2006
9. Gabriela Aparicio, Vida Bobić, Fernando De Olloqui María, Carmen Fernández Díez María Paula Gerardino Oscar A. Mitnik Sebastian Vargas Macedo, Liquidity or Capital? The Impacts of Easing Credit Constraints in Rural Mexico, inter-American Development Bank, 2021
10. Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J. , Principles of Managerial Finance Thirteenth Edition , Prentice Hall ,2012 .
11. Samangie Bandaranayake & Prabhath Jayasinghe, Factors Influencing the Efficiency of Commercial Banks in Sri Lanka, 2014
12. Ugas Osman Hassan, Effect of Working Capital Management on Firm' Financial Performance: A Survey of Water Processing Firms in Puntland, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.8, No.2, 2017
13. Wiwiek Mardawiyah Daryanto, Jessika Ina Putri Ginting, Salsabila Aathirah Boekoesoe, AN ANALYSIS OF FINANCIAL PERFORMANCE AND BANKRUPTCY

PREDICTION: CASE STUDY OF PT INDOFOOD SUKSES
MAKMUR TBK BASED ON 2015-2019, International Journal
of Business, Economics and Law, Vol. 24, Issue 4, 2021

14. Zixin Wang, Minhas Akbar, & Ahsan Akbar, The Interplay
between Working Capital Management and Firm's Financial
Performance across the Corporate Life Cycle, 2020

جدول رقم (18) رأس المال العامل للمصارف عينة البحث للفترة من 2015 . 2019 (المبالغ بالآلف دينار عراقي)					
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019
المصرف التجاري العراقي	273489071	273489172	273489271	273489371	273489471
مصرف بغداد	212144152	125301910	126668734	136681952	114532592
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	180928344	123361171	129143000	173688000	151621000
مصرف الإستثمار العراقي	264681756	274344156	262292897	263596998	242341250
المصرف الأهلي العراقي	237990981	271077919	271801164	242926000	161786000
مصرف سومر التجاري	236276286	245828499	242701492	241510992	245804000
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	183017000	195034000	206139000	215985000	102879000
مصرف الخليج التجاري	272991054	274743289	275205747	266918833	195667000
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	257334493	257081421	261224910	213016246	146280000
مصرف آشور الدولي	241065929	224187844	236658631	238840404	242191842
مصرف المنصور للإستثمار	273107418	265300160	263525623	267549952	147964000
المصرف المتحد للإستثمار	263399032	243987170	241071222	248806365	249853200
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	201924234	199586862	202872566	173772360	177544049
مصرف عبر العراق	243848000	272588000	270297000	248238000	205335000
مصرف الإئتمان العراقي	298982979	30974622	472355583	309201665	288057762

جدول رقم (19) يمثل كفاية رأس المال لعينة المصارف للفترة من 2015 . 2019							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	الوسط الحسابي	
المصرف التجاري العراقي	536	729	594	657	529	3045	609
مصرف بغداد	64.4	86	103	127	64	444.4	88.88
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	104	101	133	110	111	559	111.8
مصرف الإستثمار العراقي	149	130	139	122	102	642	128.4
المصرف الأهلي العراقي	117	103	107	83.00	58	468	93.6
مصرف سومر التجاري	217	243	263	309	331	1363	272.6
مصرف الإقليم التجاري للتمويل والاستثمار	94	108	118	92	68	480	96
مصرف الخليج التجاري	74	91	124	131	148	568	113.6
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	120	142	162	139	123	686	137.2
مصرف آشور الدولي	118	56	116	276	271	837	167.4
مصرف المنصور للإستثمار	191	226	206	205	209	1037	207.4
المصرف المتحد للإستثمار	29.6	33.03	0.36	0.36	0.45	63.8	12.76
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	63.22	78.5	71.5	76	69	358.22	71.644
مصرف عبر العراق	216	218	316	355	355	1460	292
مصرف الإئتمان العراقي	302	374	399	370	374	1819	363.8

جدول رقم (20) يمثل السيولة (نسبة الموجودات السائلة = الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة) 100 لعينة المصارف للفترة من 2015 . 2019						
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
المصرف التجاري العراقي	1.6	0.97	0.93	1.16	1.63	1.058
مصرف بغداد	1.17	0.99	1	1	0.86	1.0
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	1.03	1.3	1.31	1.1	1.2	1.2
مصرف الإستثمار العراقي	1.9	1.85	1.9	1.89	1.67	1.8
المصرف الأهلي العراقي	1.45	2.2	2.12	1.93	1.33	1.8
مصرف سومر التجاري	2.27	2.64	2.5	2.3	3.4	2.6
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	1.7	1.65	1.16	1.13	0.93	1.3
مصرف الخليج التجاري	0.6	0.65	0.83	1.04	1.26	0.87
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	1.55	1.3	1.4	1.42	1.28	1.39
مصرف أشور الدولي	2.8	3.3	3.5	2.35	2.67	2.9
مصرف المنصور للإستثمار	0.43	1.53	0.85	0.99	1.04	0.97
المصرف المتحد للإستثمار	0.5	0.36	0.32	0.04	0.05	0.25
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	0.86	0.82	0.78	0.7	0.64	0.76
مصرف عبر العراق	1.8	1.98	5.53	5.05	2.8	3.4
مصرف الإئتمان العراقي	1.86	0.46	1.11	2.48	2.12	1.6

جدول رقم (21) نسبة التوظيف (نسبة القروض = القروض والسلف / إجمالي الودائع) 100 لعينة المصارف للفترة من 2015 . 2019						
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
المصرف التجاري العراقي	31.6	24.8	23.1	23.1	23.1	125.7
مصرف بغداد	26.5	24.7	19.6	25	23.5	119.3
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	45.2	38.7	34.7	25.36	38.9	182.86
مصرف الإستثمار العراقي	52.1	36.4	45	58.7	55	247.2
المصرف الأهلي العراقي	69.2	85.2	74.8	27.2	48.5	304.9
مصرف سومر التجاري	125.6	132.9	105.7	97.8	125.4	587.4
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	27.9	123.9	78.2	16.1	15.13	261.23
مصرف الخليج التجاري	83.9	67.3	76.8	73.6	71.7	373.3
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	181.3	205.6	124.5	112.8	83.6	707.8
مصرف أشور الدولي	24.6	18.65	12.8	3.2	7.2	66.45
مصرف المنصور للإستثمار	15.3	14.7	12	10	12.4	64.4
المصرف المتحد للإستثمار	141.6	232.4	316.6	465.4	363.2	1519.2
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	69.9	89.5	83.5	88.2	85.1	416.2
مصرف عبر العراق	167.5	142.7	326.8	252.5	141	1030.5
مصرف الإئتمان العراقي	4.14	1.6	5.5	4.9	1.5	17.64

جدول رقم (22) نسبة الرصيد النقدي								
المعدل	المتوسط	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.1094691	4.8	24	1.6	1.8	9.3	9.7	1.6	المصرف التجاري العراقي
0.1245211	5.46	27.3	8.6	1	9.6	6.9	1.2	مصرف بغداد
0.0269111	1.18	5.9	1.2	1.1	1.3	1.3	1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0.0351213	1.54	7.7	1.4	1.5	1.6	1.7	1.5	مصرف الإستثمار العراقي
0.0424193	1.86	9.3	1.4	1.9	2.2	2.3	1.5	المصرف الأهلي العراقي
0.0588396	2.58	12.9	3.8	1.3	2.9	3.2	1.7	مصرف سومر التجاري
0.0501733	2.2	11	1.1	1.4	1.2	2.8	4.5	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.0834702	3.66	18.3	1.1	1.1	2.3	7.2	6.6	مصرف الخليج التجاري
0.0542784	2.38	11.9	1.4	1.6	1.7	1.8	5.4	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.0693304	3.04	15.2	2.7	2.4	3.7	3.5	2.9	مصرف أشور الدولي
0.0727057	3.188	15.94	1.1	1	8.6	1.04	4.2	مصرف المنصور للإستثمار
0.0775406	3.4	17	1.1	1.1	5.6	8.2	1	المصرف المتحد للإستثمار
0.0615764	2.7	13.5	2.9	5.2	1.3	2.2	1.9	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.063857	2.8	14	3	5.2	1.7	2.2	1.9	مصرف عبر العراق
0.0697865	3.06	15.3	2.2	2.5	4.1	4.7	1.8	مصرف الإئتمان العراقي
	43.848	219.24	34.6	30.1	57.1	58.74	38.7	المجموع

جدول رقم (23) نسبة الإحتياطي القانوني = (النقد لدى البنك المركزي ÷ الودائع وما في حكمها) × 100								
المعدل	المتوسط	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.0032134	0.2	1	1.4	1.1	6.2	6.7	1.3	المصرف التجاري العراقي
0.1192159	7.42	37.1	6.9	7.8	6.8	6.5	9.1	مصرف بغداد
0.0231362	1.44	7.2	1.2	1.1	1.3	1.1	2.5	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0.0231362	1.44	7.2	1.4	1.5	1.6	1.2	1.5	مصرف الإستثمار العراقي
0.0388817	2.42	12.1	6.4	1.1	1.5	1.9	1.2	المصرف الأهلي العراقي
0.0427378	2.66	13.3	3.3	2.7	2.4	2.6	2.3	مصرف سومر التجاري
0.1012211	6.3	31.5	8.9	8.2	4.4	1.7	8.3	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.0845116	5.26	26.3	1.1	8.3	7.6	3.9	5.4	مصرف الخليج التجاري
0.0459512	2.86	14.3	8.7	1.4	1.6	1.2	1.4	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.0491645	3.06	15.3	9.8	1	1.4	1.5	1.6	مصرف أشور الدولي
0.0735861	4.58	22.9	1	8.4	8.3	1	4.2	مصرف المنصور للإستثمار
0.1025064	6.38	31.9	7.8	9.3	3.9	7.7	3.2	المصرف المتحد للإستثمار
0.1176093	7.32	36.6	5.5	6.7	7	8.3	9.1	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.06491	4.04	20.2	2.9	5.1	1.3	1.8	9.1	مصرف عبر العراق
0.0597686	3.72	18.6	1.9	2.1	8.1	3.3	3.2	مصرف الإئتمان العراقي
	62.24	311.2	68.2	65.8	63.4	50.4	63.4	المجموع

جدول رقم 24 (يمثل جودة الربحية العائد على الاستثمار(العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الموجودات)×100 لعينة المصارف للفترة من 2015 . 2019							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	1.9	1.8	2.18	2.44	1.46	9.78	1.956
مصرف بغداد	0.44	1.7	0.56	0.37	0.64	3.71	0.742
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.02	1.9	-0.75	-0.37	0.4	1.2	0.24
مصرف الاستثمار العراقي	3.18	1.76	0.7	0.06	0.06	5.76	1.152
المصرف الأهلي العراقي	0.37	4.1	0.5	-1.5	1.45	4.92	0.984
مصرف سومر التجاري	0.99	1.07	0.1	0.2	0.29	2.65	0.53
مصرف الإقليم التجاي للاستثمار والتمويل	0.9	2.4	2.76	0.94	1.3	8.3	1.66
مصرف الخليج التجاري	1.2	0.73	0.7	0.1	-0.72	2.01	0.402
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	4.36	3.9	-0.15	1.01	1.4	10.52	2.104
مصرف آشور الدولي	4.36	3.93	3.6	1.01	1.4	14.3	2.86
مصرف المنصور للاستثمار	1.86	1.3	1.13	1.4	0.6	6.29	1.258
المصرف المتحد للاستثمار	3.9	0.02	-0.6	-12.9	-0.3	-9.88	-1.976
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	2.16	2.53	1.9	1.16	0.67	8.42	1.684
مصرف عبر العراق	2.75	3.6	2.9	2	0.4	11.65	2.33
مصرف الائتمان العراقي	1.9	1	1.4	1.12	-1	4.42	0.884

جدول رقم (25) يمثل جودة الربحية (العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي حقوق المساهمين)×100 لعينة المصارف للفترة من 2015 . 2019							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	2.68	2.68	3.4	3.8	2.4	14.96	2.992
مصرف بغداد	2.46	4.3	2.3	1.6	2.7	13.36	2.672
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.05	4.32	-0.2	-0.1	0.1	4.17	0.834
مصرف الإستثمار العراقي	6.23	3.5	1.4	0.12	0.06	11.31	2.262
المصرف الأهلي العراقي	0.83	8.16	1.04	-3.1	3.6	10.53	2.106
مصرف سومر التجاري	1.37	1.41	0.15	0.34	0.37	3.64	0.728
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	2.3	5.9	5.1	0.34	0.37	14.01	2.802
مصرف الخليج التجاري	3	1.85	1.32	0.2	-1.3	5.07	1.014
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	-0.16	0.9	1.2	0.63	0.83	3.4	0.68
مصرف آشور الدولي	7.47	5.84	5.1	1.8	2.3	22.51	4.502
مصرف المنصور للإستثمار	7	5	5.1	7.12	2.96	27.18	5.436
المصرف المتحد للإستثمار	7.1	0.03	-1.05	-21.9	-0.67	-16.49	-3.298
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	6.3	6.1	4.72	2.9	1.9	21.92	4.384
مصرف عبر العراق	5.03	5.4	3.7	2.37	0.5	17	3.4
مصرف الإئتمان العراقي	3.86	1.6	2.12	2.13	-1.7	8.01	1.602

جدول رقم (26) معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل ÷ مجموع الودائع) × 100

المعدل	المتوسط	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.1563208	6.9	34.5	4.5	8.2	7.4	6.2	8.2	المصرف التجاري العراقي
0.1431808	6.32	31.6	9.1	4.9	9.9	2.4	5.3	مصرف بغداد
0.0203897	0.9	4.5	1.1	-5.1	-2	4.7	5.8	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0.1191663	5.26	26.3	8.3	4.3	3.4	4	6.3	مصرف الإستثمار العراقي
0.0439511	1.94	9.7	3.7	-1.5	1.6	1.5	4.4	المصرف الأهلي العراقي
0.0856366	3.78	18.9	1.5	6.9	3.8	3.4	3.3	مصرف سومر التجاري
0.0693249	3.06	15.3	2	3.9	6.3	0	3.1	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.0367014	1.62	8.1	-2	-1.7	1.2	1.4	9.2	مصرف الخليج التجاري
0.0222021	0.98	4.9	2.7	2	4	2.8	-6.6	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.0462166	2.04	10.2	4.4	2.7	1.5	1.6	0	مصرف آشور الدولي
0.03942	1.74	8.7	7	1.7	0	0	0	مصرف المنصور للإستثمار
-0.0285455	-1.26	-6.3	-3.2	-1.4	-4.1	1.3	1.1	المصرف المتحد للإستثمار
0.0670594	2.96	14.8	1.3	2.3	3.9	5.3	2	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.1069325	4.72	23.6	1.8	1.3	3	8.7	8.8	مصرف عبر العراق
0.0720435	3.18	15.9	-2.5	3.5	4.7	2.8	7.4	مصرف الإئتمان العراقي
	44.14	220.7	39.7	32	44.6	46.1	58.3	المجموع

جدول رقم (27) مؤشرات الحساسية لمخاطر

السوق

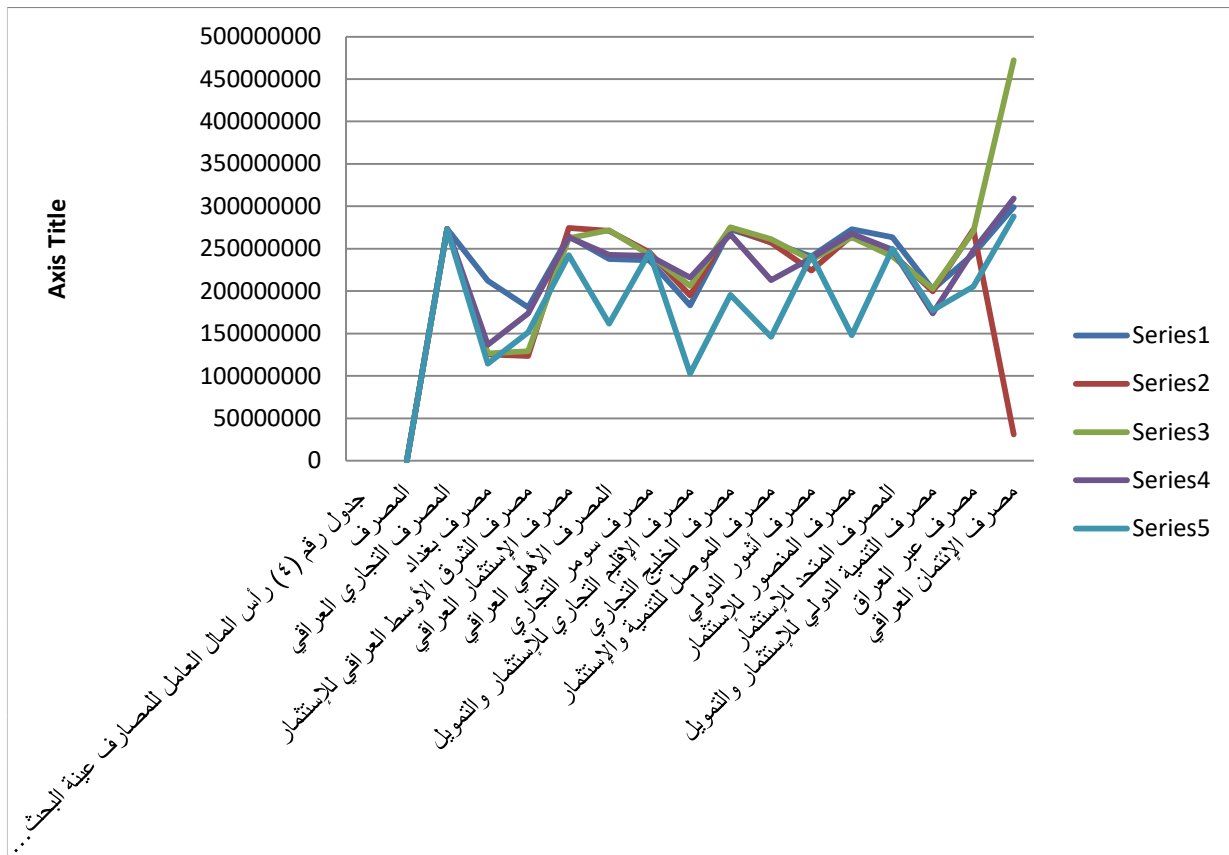
لعينة المصارف للفترة من 2015 . 2019

معدل العائد على السهم = صافي الدخل / عدد

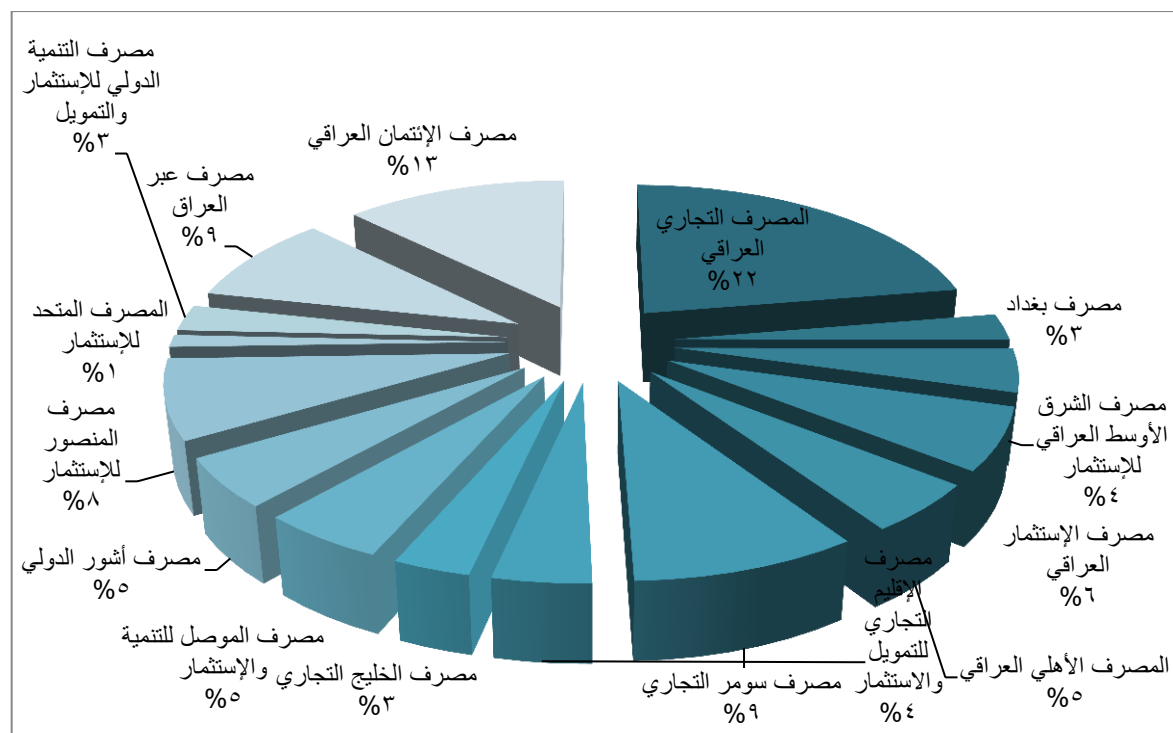
الأسهم

المعدل	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.1118	0.559	0.026	0.43	0.04	0.03	0.033	المصرف التجاري العراقي
0.066	0.33	0.029	0.17	0.024	0.081	0.026	مصرف بغداد
0.0556	0.278	0.011	0	0	0.047	0.22	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0.0274	0.137	0	0.01	0.016	0.041	0.07	مصرف الإستثمار العراقي
0.0312	0.156	0.04	0	0.012	0.094	0.01	المصرف الأهلي العراقي
0.118	0.59	0.004	0.42	0.002	0.15	0.014	مصرف سومر التجاري
0.1052	0.526	0.049	0.34	0.04	0.052	0.045	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.0174	0.087	0	0.02	0.014	0.02	0.033	مصرف الخليج التجاري
0.0108	0.054	0.014	0.01	0.014	0.016	0	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.074	0.37	0.024	0.19	0.054	0.059	0.043	مصرف آشور الدولي
0.2158	1.079	0.033	0.85	0.059	0.058	0.079	مصرف المنصور للإستثمار
0.014	0.07	0	0	0	0.004	0.066	المصرف المتحد للإستثمار
0.095	0.475	0.021	0.31	0.009	0.066	0.069	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.0372	0.186	0	0.09	0.025	0.034	0.037	مصرف عبر العراق
0.32828	1.6414	0.071	0.57	0.93	0.046	0.0244	مصرف الإئتمان العراقي
1.30768	6.5384	0.322	3.41	1.239	0.798	0.7694	المجموع

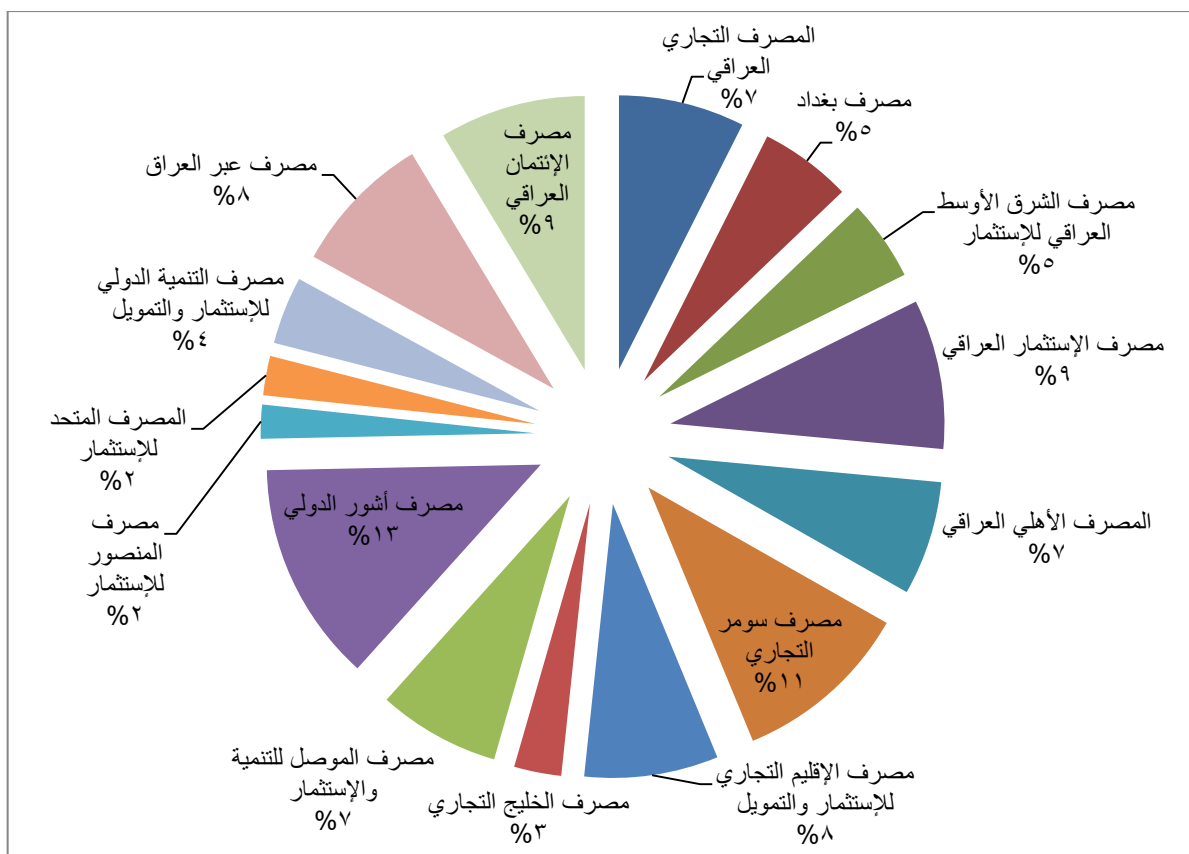
جدول رقم (28) مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق لعينة المصارف للفترة من 2015 . 2019 معدل دوران السهم = إجمالي حجم التداول/إجمالي القيمة السوقية							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	7.66	15.65	13.8	2.2%	1.9%	37.15	7.43
مصرف بغداد	9.25	14.45	15.92	22.9%	16.17	56.02	11.20
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	8.137	28.3	16.375	11.68	7.85	72.34	14.47
مصرف الإستثمار العراقي	4.37	4.46	4.27	8%	3.56	16.74	3.35
المصرف الأهلي العراقي	20.06	0.1	0.59	2.21%	0.5	21.27	4.25
مصرف سومر التجاري	2.31	6.38	6.42	0%	0.18	15.29	3.06
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	0	0	0	0.001	0	0.00	0.00
مصرف الخليج التجاري	18.83	12.89	13.79	16.8%	4.38	50.06	10.01
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	8.48	78.25	70.63	21.59%	1.76	159.34	31.87
مصرف أشور الدولي	10.87	0.51	0.96	3.31%	0.43	12.80	2.56
مصرف المنصور للإستثمار	2.59	5.18	1.3	1.51%	1.98	11.07	2.21
المصرف المتحد للإستثمار	28.28	58.58	4.98	0.83	12.56	105.23	21.05
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	0	0	41.09	1.5%	0	41.11	8.22
مصرف عبر العراق	0	0	0	0	0.005	0.01	0.00
مصرف الإئتمان العراقي	244%	4.6%	0.9%	0.57%	7.1%	13.4	2.7
المجموع	123.277	224.796	190.134	13.3189	49.465	600.99	120.20



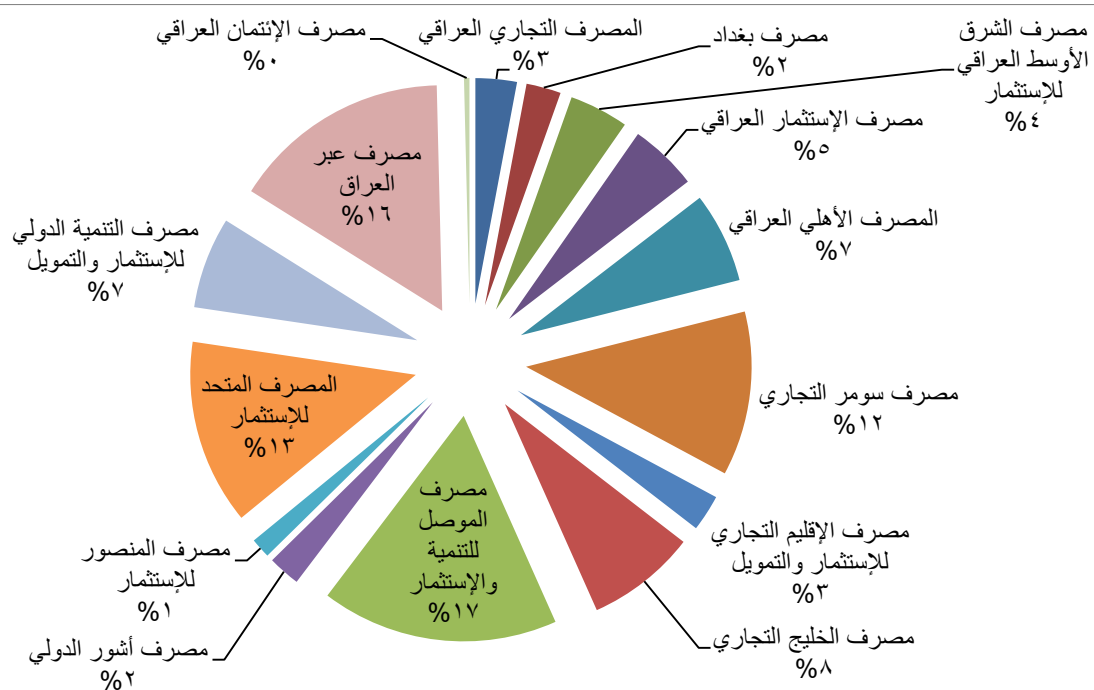
شكل رقم (3) يبين رأس المال العامل للمصارف عينة الدراسة



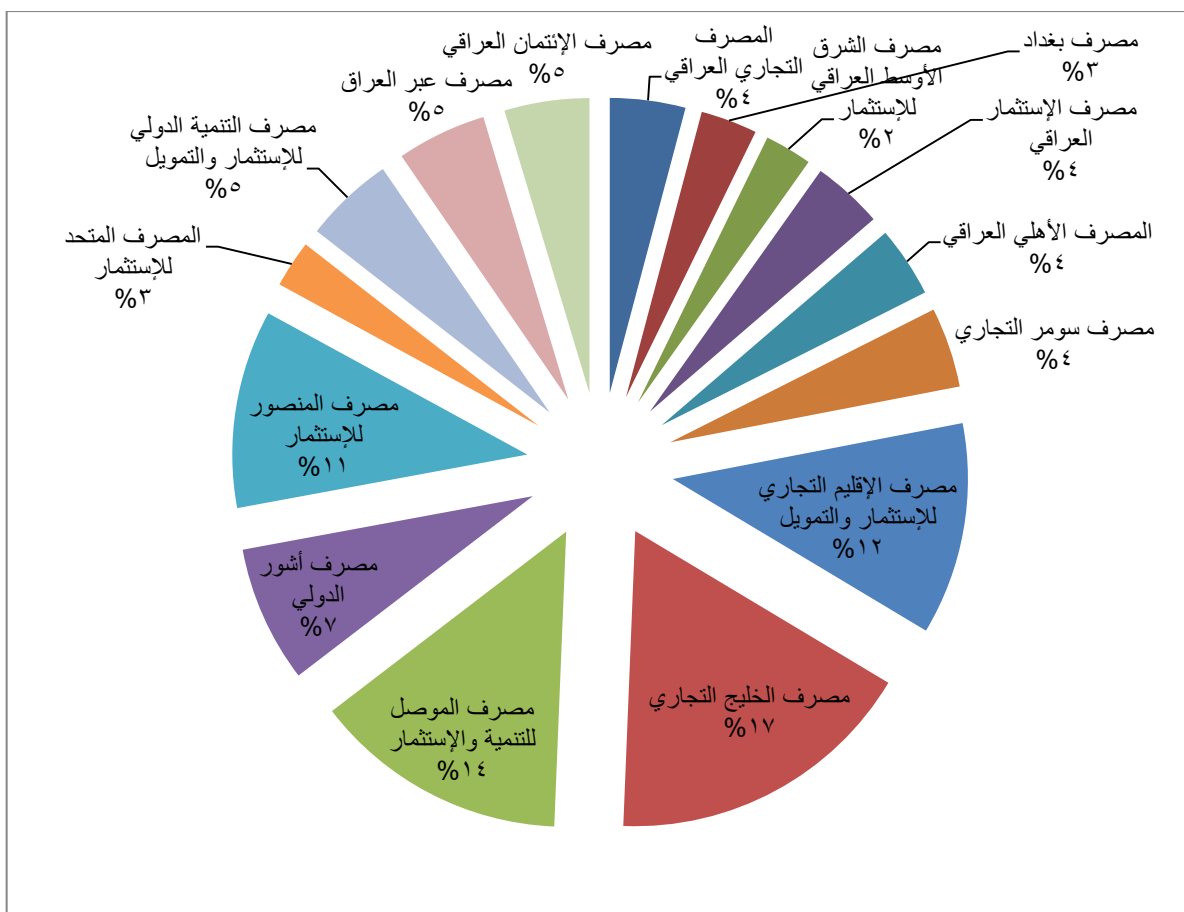
شكل رقم (4) يبين كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة



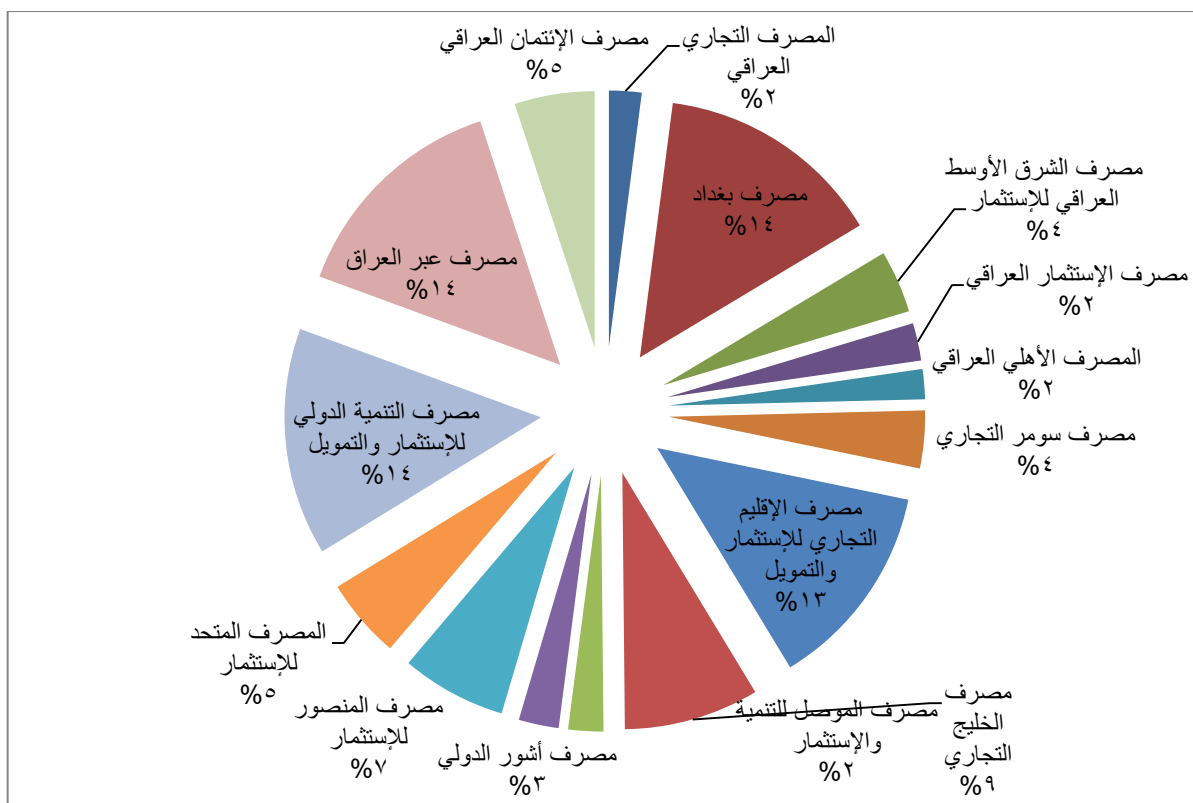
شكل رقم (5) يبين الموجودات السائلة للمصارف عينة الدراسة



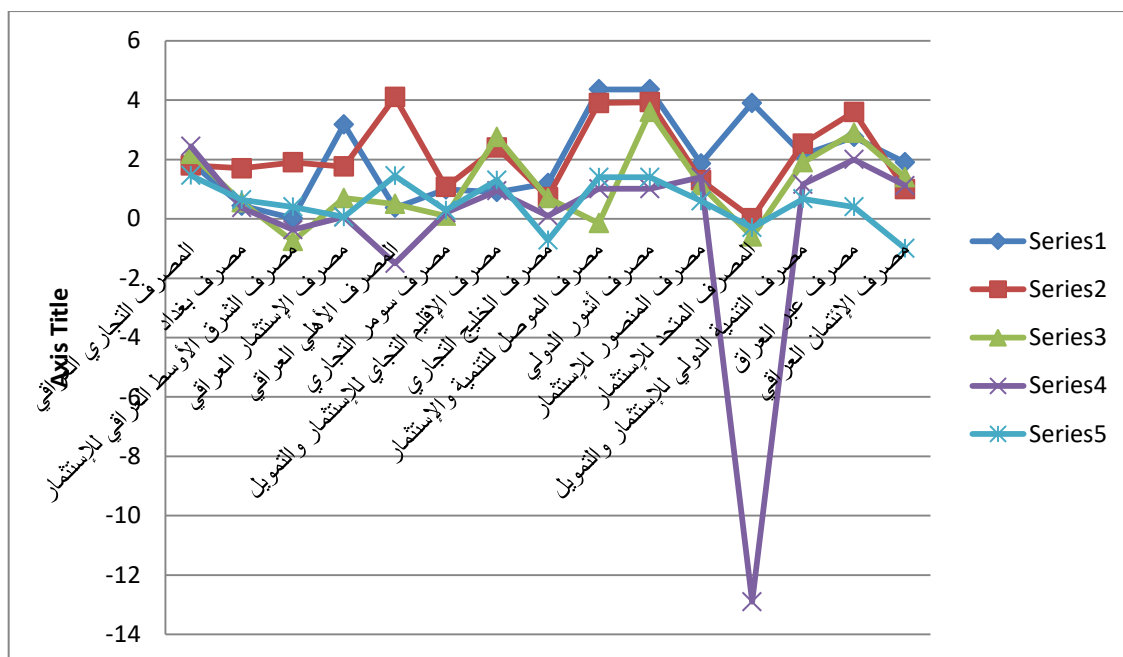
شكل رقم (6) يبين التوظيف للمصارف عينة الدراسة



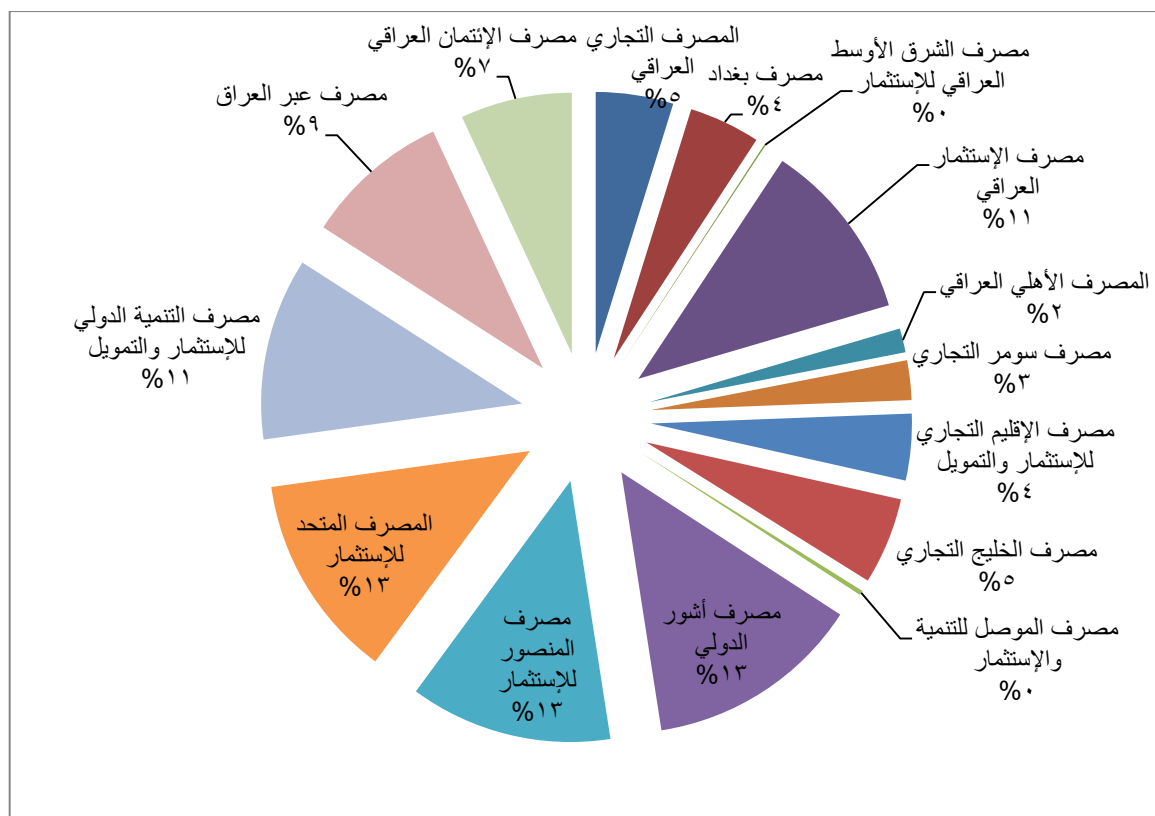
شكل رقم (7) يبين الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة



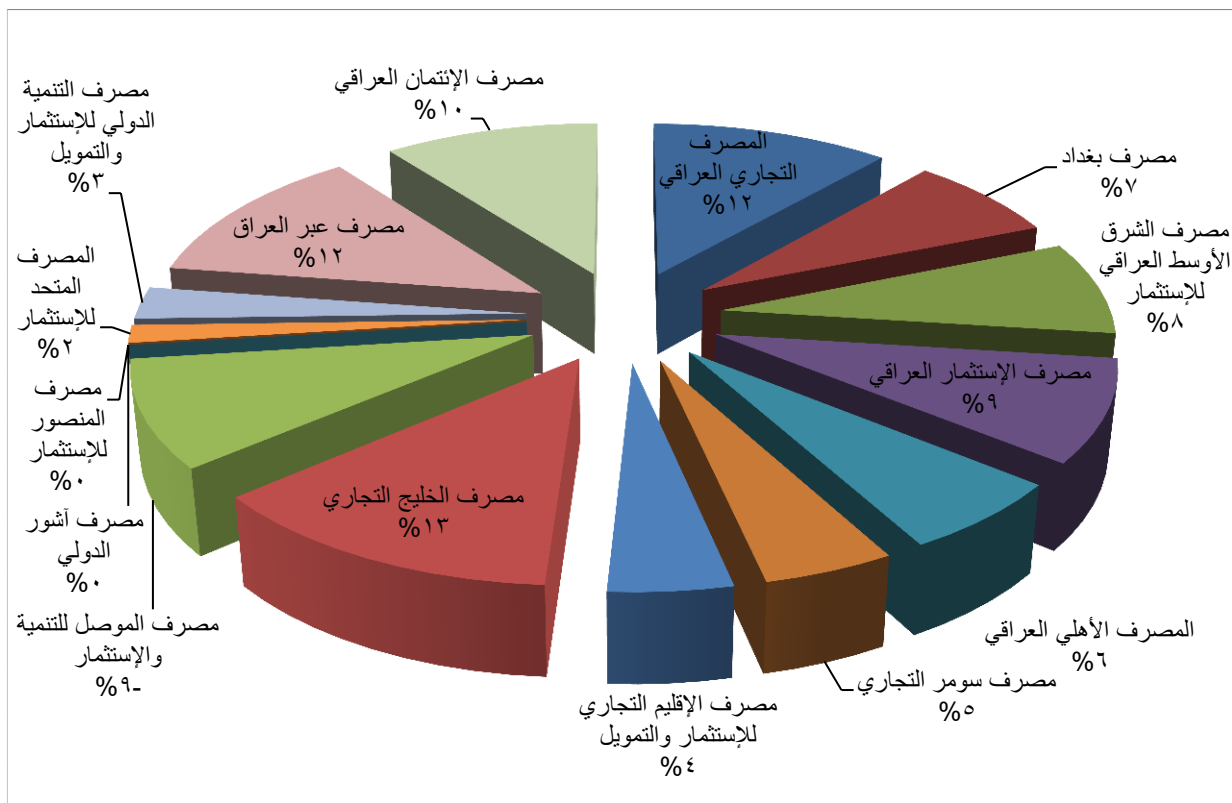
شكل رقم (8) يبين الإحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة



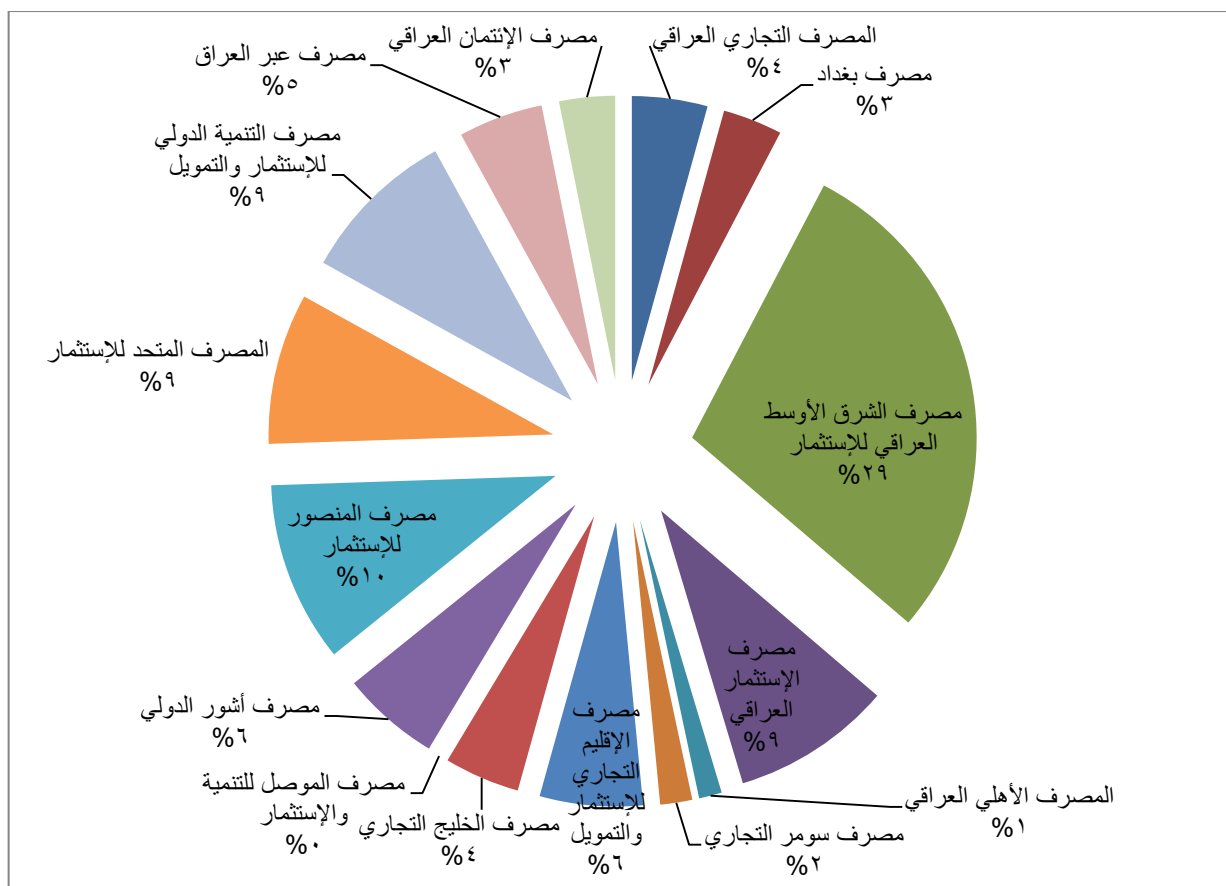
شكل رقم (9) يبين العائد على الإستثمار للمصارف لعينة الدراسة



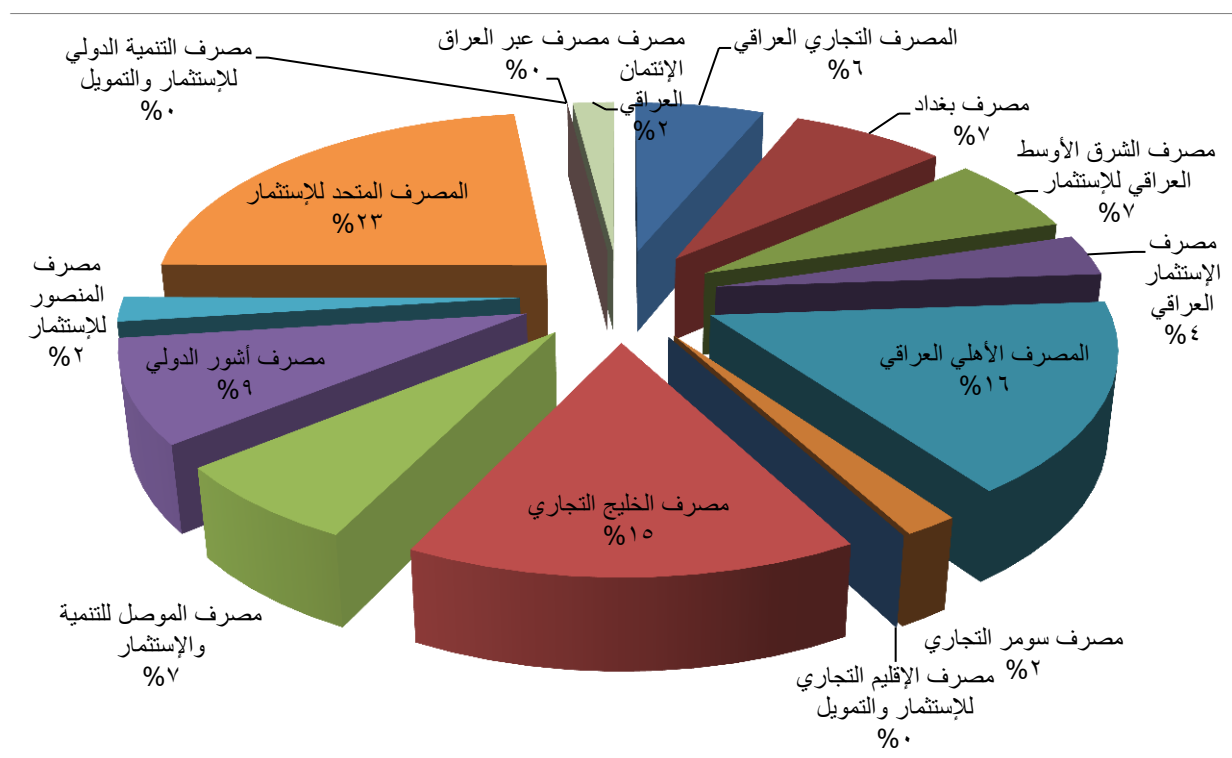
شكل رقم (10) يبين العائد على حقوق المساهمين للمصارف عينة الدراسة



شكل رقم (11) يبين العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة



شكل رقم (12) يبين العائد على السهم للمصارف عينة الدراسة



شكل رقم (13) يبين دوران السهم للمصارف عينة الدراسة

Abstract

The idea of the research is based on evaluating the impact of working capital management on the indicators of financial safety in commercial banks in Iraq for the period between 2015–2019, especially after many specialists felt the necessity of having something like an early warning bell to hedge against the problems that may be exposed to the device Banking, as happened in the financial crisis of 2008.

The main idea of the study problem stems from the existence of problems that may result in a decrease in profitability rates, which is reflected negatively or positively on the rate of return per share, which is reflected on the performance of the bank as a whole. By putting forward two main hypotheses, The first is represented in that (there is no significant correlation between working capital management and achieving financial soundness), and this hypothesis is a branch of a

number of sub-hypotheses, While the second hypothesis says that (there is no significant effect relationship between working capital management and achieving financial soundness) and this hypothesis also branched from a number of sub-hypotheses, The aim of this is to know the nature of the relationship between working capital management and the financial safety indicators adopted by the Central Bank of Iraq.

The sample was from 15 commercial banks, all of which are listed in the Iraq Stock Exchange, and the regression model was adopted in the statistical analysis, which uses the method of integrating time series and cross-sectional data (panel data), Through the testing of three models represented in the Pooled Regression Model (PRM), the Fixed Effects Model (FEM) and the Random Effects Model (REM), it was concluded that the fixed effects model is the most suitable model.

Keywords: working capital, working capital management, financial safety indicators

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

**University of Basra_ college of Administration and
Economics**

Department of Financial and Banking Sciences



The effect of working capital management on achieving financial safety

An analytical study on a sample of Iraqi private commercial banks

For the period (2015-2019)

**Thesis Submitted to the Council of the College of Administration
and Economics at the University of Basra, and it is part of the
requirements for obtaining a master's degree in banking and
finance**

By:Diaa Rahim Mohsen

Supervision by:

Prof. Dr.Abdel Reda Farag Badrawi

٢٠٢١ م

١٤٤٣ هـ